



كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا
مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث
مجلة علمية محكمة - نصف سنوية
تصدر عن كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا
كوستي — السودان

البريد الإلكتروني
Email: Journal@wnust.edu.sd
الموقع الإلكتروني
www.wnust.edu.sd
العدد الثامن سبتمبر ٢٠١٦م



مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث
كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

White Nile Journal for studies and scientific research
ردمك: ISSN:1858-6643

الهيئة الاستشارية :

- أ.د. عوض حاج علي .
- أ.د. الطيب عبد الوهاب محمد مصطفى .
- أ.د. عبد الله التوم عبد الله .
- أ.د. عمر محمد علي محمد .
- أ.د. الجزولي بابكر محمد .
- أ.د. أحمد علي إبراهيم حمو .

رئيس مجلس الإدارة :

أ.د. السمانى عبدالمطلب أحمد.

رئيس التحرير :

د. الشاذلى عيسى حمد عبد الله

نائب رئيس التحرير:

د. محمد الأمين محمد يوسف كبر

سكرتير التحرير:

د. صلاح محمد إبراهيم

أعضاء هيئة التحرير :

١ - د. وداعة عبد الله علي

٢ - د. قمر الدولة عبدالمطلب احمد

التدقيق اللغوي:

د. - معتصم يحي آدم

أ. إقبال عبد الله نور

الجمع بالحاسوب:

أ. هشام محمد مهدي الجلابي

أ. محمد مسعود محمد إدريس

إشراف طباعة:

أ. أم هاني محمد علي محمد

كلمة العدد :

الحمد لله الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي يسر لنا إصدار العدد الثامن للمجلة ، وهي حافلة بموضوعات شتى ، تخدم رسالة الكلية في إطار البحث العلمي وخدمة المجتمع ، والشكر لله وحده الذي جعل المجلة ساحة يتنافس فيها الباحثون لنشر بحوثهم العلمية من مختلف الجامعات داخل وخارج السودان ، معيارنا في ذلك الجودة والإتقان ، والالتزام بالمنهج العلمي للبحث ، والفائدة المجتمعية له ، والالتزام بضوابط النشر ، يصدر هذا العدد والكلية تتزين بحلة زاهية لتصبح جامعة خلال العام ٢٠١٧ م بإذن الله ، وأضيف برنامج للطب والجراحة ، وعلوم المختبرات الطبية ، ونظم المعلومات وبرنامج ماجستير نظم المعلومات كإضافة لبرامج الدراسات العليا القائمة ، وذلك استجابة لطلبات المجتمع كما رصدتها إدارة الكلية .

ستجدون في طيات هذا العدد بحوثاً تتعلق بأثر التدفقات النقدية الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان ، وتأثير السماد العضوي وغير العضوي على محتوى النتروجين في النبات ، وأثر اختيار الموقع في العمليات والإنتاج ، والتمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان ، وأثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان ، ودراسة الجانب الإيجابي من الإنسان - سيكولوجية السعادة النفسية نموذجاً في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية (دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية مروي) ، ودور نظام البوت في تمويل مشروعات البنى التحتية بمحلية الدويم ، و علم العلل وأهميته وطرق إدراكه و ما تزول به العلة .

ختاماً نرجو من الإخوة الباحثين الذين يودون نشر بحوثهم في المجلة ، الالتزام الصارم بضوابط النشر المنشورة في صدر المجلة و التي تتعلق بعدد الصفحات، التوثيق، الترقيم ، حجم الخط وكما أنه ليس من واجبات إدارة المجلة إرجاع البحوث غير الصالحة للنشر لأصحابها .

وفي الختام نرجو أن نستقبل آراءكم وتعليقاتكم عبر بريدنا الإلكتروني Journal@wnust.edu.sd

رئيس التحرير

المحتويات :

الصفحة	الموضوع	م
٨	أثر التدفقات النقدية الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤م) د/صلاح محمد إبراهيم أحمد أ / محمد مسعود محمد ادريس	١
٣٢	تأثير السماد العضوي وغير العضوي على محتوى النتروجين في النبات د. قمر الدولة عبد المطلب أحمد	٢
٥٠	أثر اختيار الموقع في العمليات والانتاج بالتطبيق على مصنع النسيج كوستي د . السمان محمد الفالي نورالدائم	٣
٦٨	التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٤ م) د. عبد الرحمن عبد الله كبسور د. أسامة حسان محمد يوسف كبر	٤
٩٠	أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢م-٢٠١٤م) د.عمران عباس يوسف عبد الله د. أحمد سليمان أحمد عبد الله د. مصطفى عمر موسى العميري	٥
١١٧	دراسة الجانب الإيجابي من الإنسان سيكولوجية السعادة النفسية نموذجاً في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية (دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية مروي) د . مجذوب أحمد محمد أحمد قمر	٦
١٤٠	دور نظام البوت في تمويل مشروعات البنى التحتية بمحلية الدويم د.عبدالله محمود عبد المجيد مبارك اسحق محمد يوسف	٧
١٦٤	علم العلل وأهميته وطرق إدراكه و ما تزول به العلة د . عزة محمد بلول جاد د . طه محمد نور الدائم أحمد	٨
١٩٢	The Impact of Teaching Conjunctions in English Writing Proficiency at the Sentence Level Dr. Imadeldeen Babikir Khalafalla Mohammed. Dr. Ali Mohammed Abdalla .	٩
٢١٣	Enhancing Mobile Application Development by Using Personalization Model	١٠

نبذة عن المجلة :

١. مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا .

الأهداف :

١. نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي وخلق حوار بناء بين الباحثين وصانعي القرار.

٢. ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع .

٣. توفير وضمان حرية الأبحاث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الكلية وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الكلية ونظيراتها من الجامعات الأخرى.

قواعد النشر :

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي تتوافر فيها الأصالة والابتكار واتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والأسلوب، والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى .

ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن لم يسبق له أن نشر ولن ينشر - عند قبول النشر في وعاء آخر .

٢. ترسل نسختان من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير : الأولى مطبوعة على الورق والثانية على قرص مضغوط (CD).

٣. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لايزيد عن (٣٠) صفحة من القطع المتوسط (A4) بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية ، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على عشر صفحات وأن يكون مكتوباً على الكمبيوتر بالخط simplified Arabic بحجم ١٤ لغة العربية والخط Times

New Roman حجم ١٤ والعناوين الرئيسة بحجم ١٦ أسود عريض، والهوامش والحواشي بنفس نمط الخط حجم ١٢ ويتم إعداد الصفحة كالاتي : علوي ٢,٤٥ سم سفلي ٢,٩ سم أيسر ٥,٧ سم أيمن ٣,١٧ سم رأس الصفحة ١,٢٧ سم تذييل الصفحة ٦ سم الفقرة تباعد قبل وبعد ٣ سم تباعد الأسطر متعدد بقدر

١٣ سم .

٤. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا تزيد كلماته عن ١٥٠ كلمة ، على أن يكون مكتوباً بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الإنجليزية ، مصحوباً بالكلمات المفتاحية باللغتين .

٥. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والانجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية ووجهة عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني .

٦. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء .

٧. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة أو البحث مع اتباع القواعد العلمية للتوثيق الرقمي .

٨. توثيق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية .

٩. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا ترد إلى أصحابها .

١٠. تلتزم المجلة بإعلام الباحث باستلام بحثه خلال أسبوعين من تأريخ استلامه ، ثم إعلامه بالقبول أو عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .

١١. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين متخصصين من ذوى الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلال أسبوعين من تاريخ استلام ردود كل المحكمين . وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث على حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث والنشر .

١٢. في حالة قبول البحث للنشر يلتزم الباحث (الباحثون) بالتوقيع على استمارة النشر .

١٣. تصبح البحوث والدراسات ملكاً للمجلة وتستوجب إعادة نشرها في أماكن بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلة .

١٤. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وترتيب جميع البحوث وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه .

١٥. المجلة لا تقدم عائداً مادياً مقابل نشر أي عمل .

١٦. ترسل البحوث من نسختين (Hard Copy & Soft Copy) على :

أثر التدفقات النقدية الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان
خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤م)

**The impact of external cash flows on economic
growth in Sudan During the period (1990 -2014)**

د. صلاح محمد ابراهيم احمد استاذ الاقتصاد المساعد
أ. محمد مسعود محمد ادریس - محاضر الاقتصاد القياسي
كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا - كوستي السودان

المستخلص :

هدفت الدراسة الى قياس اثر التدفقات النقدية الخارجية التي تتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر والديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤م) . تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس : ما اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان ؟ افترضت الدراسة ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان وان الديون الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان . استخدمت الدراسة في الجانب النظري المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات المحلية والأجنبية . وفي الجانب التطبيقي استخدم المنهج الوصفي التحليلي . أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تقود إلى تحسن دخل الفرد كما توجد علاقة طردية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان أي أن زيادة الديون الخارجية وتوجيهها نحو الإنتاج من شأنه زيادة النمو الاقتصادي كذلك توصلت الدراسة الى ان التدفقات النقدية الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي بنسبة ٢٠ % توصي الدراسة بضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها تتم في نافذة واحدة كسبا للوقت والجهد وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان ، وينبغي تعديل ومراجعة التشريعات والقوانين الاستثمارية وذلك لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان وضرورة منح المستثمر الأجنبي مزيد من التسهيلات للاستفادة من مؤسسات التمويل المحلية كما

يجب الاستفادة من الديون الخارجية في مشروعات النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد إضافة إلى توجيهها إلى المشاريع الإنتاجية بدلاً عن المشاريع الخاسرة لأن ذلك يفاقم المديونية ويؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي كذلك يجب إدارة الدين العام بأكثر كفاءة وتوجيهه نحو المشروعات الاستثمارية والإنتاجية بهدف التصدير.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of external cash flows that are in foreign direct investment and foreign debt on economic growth in the Sudan during the period (1990 - 2014). The study represented a problem in the main question: What is the impact of foreign direct investment and foreign debt on economic growth in Sudan?

The study assumed that foreign direct investment affect economic growth in the Sudan and that the external debt affect the economic growth in Sudan. The study used the theoretical side inductive by extrapolating research studies and books, local and foreign journals. On the practical side, use descriptive and analytical approach.

The most important findings of the study: a positive relationship between FDI and economic growth in Sudan, where the increase in foreign investment leads to an improvement of per capita income and there is a direct correlation between external debt and economic growth in Sudan that is, increasing foreign debt and directing them towards production would increase economic growth, the study also concluded that pure foreign flows affect economic growth by 20%.The study recommends the need to facilitate administrative procedures and make them take place in a single window to save time and effort

and thus increase foreign direct investment flows, which in turn is reflected in the increase in economic growth rates in Sudan, and should be amended and the review of legislation and laws and investment in order to increase foreign direct investment flows, which in turn is reflected in the increasing rates of growth economic Sudan and the need to give more facilities foreign investor to take advantage of local financial institutions You should take advantage of the external debt in the growth and economic development in the country projects, in addition to direct them to productive projects rather than the money-losing projects because it exacerbates the debt and adversely affect the economic situation must also be public debt management more efficient and directed towards investment and productive projects for export.

الاطار المنهجي للدراسة

مقدمة :

تسعى الحكومات في هذا الزمان الى حشد مختلف جميع الموارد المالية المحلية والاجنبية الى أقصى حد ممكن لتمويل التنمية لكن شح هذه الموارد جعلت الحكومات تلجأ الى التمويل الخارجي في صورة قروض مشروطة وقد تكون ذات تكلفة عالية، أو أن تلجأ إلى استغلال الظروف التي انتهجتها العولة مرهونة بضرورة تحرير الاقتصاد و تقليص آثار التقييد للسماح للبلد بالانفتاح على السوق العالمي الذي يمكن أن يوفر لها قدرا وافيا من الموارد التمويلية بشقيها في صورة تدفقات لرأس المال هادفة الى تحقيق الأرباح وزيادة النمو الاقتصادي . إن الوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة يعنى استمرار الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يستدعي الحصول على موارد مالية تمويلية مستقرة هي الأخرى، و تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي واحدة من التدفقات النقدية الخارجية التي تزايدت أهميتها في العقدين الماضيين و لكن تركزت عليها آثارا إيجابية في بعض البلدان وآثارا سلبية في بلدان أخرى.

رغم الموقع الجغرافي المتميز للسودان وانضمامه لعدد من الفعاليات والتكتلات العالمية والإقليمية إلا أن التدفقات النقدية الخارجية مازالت ضعيفة بسبب زيادة المديونية الخارجية في السنوات الماضية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في السودان بالإضافة الى الضغوط الدولية والحصار الاقتصادي . لتحقيق النمو الاقتصادي أعتمد السودان على التدفقات النقدية الخارجية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا.

مشكلة الدراسة:

أعتمد الاقتصاد السوداني على التدفقات النقدية الخارجية وبالاخص الاستثمارات الاجنبية والقروض الخارجية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي ودعم مشروعات التنمية. مما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١ / ما أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في السودان؟

٢ / ما أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أهمية النمو الاقتصادي واثار مصادر التمويل الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان إضافة إلى إعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات التمويل الخارجي (المديونية الخارجية، الاستثمار الأجنبي) مع توضيح ظروف نشأة وأسباب تطور المديونية الخارجية في السودان وإبراز تأثيرها على الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

١ / التعرف على مساهمة التدفقات النقدية الخارجية في النمو الاقتصادي في السودان.

٢ / تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية في النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي:

١ / الاستثمارات الاجنبية لها علاقة ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي .

٢ / الديون الخارجية لها علاقة ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة في الجانب النظري المنهج الاستقرائي عن طريق إستقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات المحلية والأجنبية. وفي الجانب التطبيقي استخدم المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر المعلومات:

مصادر ثانوية مثل الكتب، المراجع، تقارير بنك السودان المركزي، تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الدراسات السابقة، الصحف اليومية والمجلات، و المواقع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

١ / الحدود المكانية: السودان - وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

٢ / الحدود الزمانية: خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤م).

هيكل الدراسة:

يتكون البحث من أربعة محاور، حيث تناول المحور الأول: الإطار المنهجي ويشتمل على خطة البحث و الدراسات التطبيقية السابقة، أما المحور الثاني فيشتمل على الإطار النظري، أما المحور الثالث فيتناول الإطار التحليلي، أما المحور الرابع الخاتمة وتشتمل على النتائج، والتوصيات. المراجع، الملاحق.

الدراسات السابقة:

(١٩٩٣) تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوداني، وأهم فرضيات الدراسة إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوداني من خلال تكوين نموذج كلي يحتوي على أربعة معادلات تشمل الاستثمار، الادخار، النمو ومعدلات الحساب الجاري، اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي، ومن أهم نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يؤثر على الادخار المحلي المباشر أو غير المباشر من خلال معدل النمو الاقتصادي، وإلى تحسين ميزان المدفوعات. يري الباحث بان الدراسة أعلاه. اتفقت مع الدراسة الحالية في أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

(٢٠٠١) تلخصت مشكلة البحث في التعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي، وأهم فرضيات الدراسة ما أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، استخدم الباحثان نموذج الانحدارات المدمجة فهذه الدراسة التي هدفت إلى معرفة المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار في البنية الأساسية، و درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والقروض الممنوحة

للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير المتغيرات السابقة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي الذي أسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٧ م). يرى الباحث بأن الدراسة أعلاه اتفقت مع الدراسة الحالية في أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

(٨) (٢٠٠٤): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد البريطاني. أوضحت الدراسة أن الحكومة البريطانية منحت شركة Motorola حوالي ٥٠ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٩١ للإنتاج في اسكتلندة لأن ذلك يخلق ثلاثة آلاف فرصة عمل ومنحت شركة Siemens ٥٠ مليون جنيه إسترليني للإنتاج في بريطانيا لأن ذلك يوفر فرص عمل لحوالي ألف شخص. ولكن في دراستهما التجريبية على الشركات البريطانية للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٦ وجدوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد فوائد إيجابية على إنتاجية الشركات المحلية إذا كانت الشركات الأجنبية تتجه إلى التصدير. أما إذا كانت تتجه للسوق المحلي فإنها تعمل على إزاحة الشركات المحلية وبالتالي تخفض الإنتاجية. اتفقت مع الدراسة الحالية في أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والاختلاف في أن الاستثمار الأجنبي يكون تأثيره مشروط بتوجيه الإنتاج بهدف التصدير.

(١١) (٢٠٠٤ م): أهم فرضيات الدراسة ما قابلية السودان وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، توصلت الدراسة إلى أن السودان يمتاز بموارد جيدة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل توفر الموارد الطبيعية الزراعية والنفطية بالإضافة إلى إن التشريعات الحكومية تمثل أكثر العناصر تشجيعاً للاستثمار. يرى الباحث بأن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وأن التشريعات والقوانين من أكثر العناصر تشجيعاً للاستثمار بالبلاد.

(١٢) (٢٠٠٩): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية في الفترة الزمنية ١٩٨٥-١٩٩٩ والتي اتبعت نموذج قياسي وذكرت بأن تأثير العولمة على المديونية الخارجية كان ضعيفا جدا وفي بعض الأحيان بالسالب، وبذلك يمكن القول إن المديونية الخارجية للبلدان بدأت بالتزايد، ومنذ السبعينات على أثر انفتاح الدول العربية على البلدان الغربية، وخاصة في مسألة

القروض الخارجية بسبب قيام تلك الأقطار وخاصة البلدان غير النفطية، في عمليات التنمية الاقتصادية والتي كانت معظمها موجهة أساس إلى الداخل باستثناء بعض من الدول العربية. اختلفت مع الدراسة الحالية في أنها تناولت أثر العولة على الديون الخارجية.

(^٣) (٢٠٠٩) : هدفت الدراسة إلى معرفة دور الديون الخارجية والانفتاح التجاري والقوى العاملة في النمو الاقتصادي في سريلانكا باستخدام نموذج قياسي للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٦. أهم فرضيات الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية، والانفتاح التجاري والقوى العاملة. تشير النتائج أنه على المدى الطويل، قوة العمل، والانفتاح التجاري والديون الخارجية سيكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في سريلانكا. اتفقت مع الدراسة الحالية في أنها تناولت أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي واختلفت معها بإضافة متغيرين مؤثرين على النمو الاقتصادي وهما الانفتاح التجاري الخارجي والقوة العاملة .

(^{١٥}) (٢٠١١م) : بعنوان الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية. تناولت أن الديون الخارجية تشل جهود التنمية وما يترقب عليها من انعكاسات اجتماعية خطيرة. من الملاحظ أن الكثير من دول العالم اضطرت إلى تأجيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وضعف معدلات الاستثمار فيها ذلك بسبب نقص في السيولة والموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف سياسات جديدة تؤسس لئلا استثماري ملائم. توصلت إلى أن انعدام التنمية الاقتصادية يؤدي إلى ارتكاب الجرائم والانحراف الأخلاقي، وأن انعدام الأمن الاقتصادي يؤثر على القرار السياسي للدولة، وأن انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة له انعكاسات خطيرة خاصة في مجال ترقية الاستثمار منها بسبب الإخفاق والانحراف عن الأهداف الأساسية للتنمية. كما أن توقف فاعلية الخطط بعد إعدادها أثر على أداء التنمية لأسباب تتعلق بمراحل الإعداد والتصميم، التنفيذ، المتابعة، وبل حتى التمويل. اختلفت دراستها مع الدراسة الحالية في أن الديون الخارجية تعتبر معوقاً رئيسياً لحركة التنمية والنمو الاقتصادي في السودان.

الإطار النظري :

أولاً: النمو الاقتصادي :

مفهوم النمو الاقتصادي : مفهوم النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل في

إنتاج البلد^(١٣). كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. بناءً على ما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي، وارتفاع معدل الدخل الفردي^(١٤).

مفهوم التنمية الاقتصادية: مفهوم التنمية الاقتصادية يعني أنها سلسلة من التغيرات والتأقلم الذي بدونه يتوقف النمو^(١٥)، ومجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي^(١٦). يمكن تعريف التنمية على أنها، مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. من هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر افتتاحها وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج. الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

تفسير النمو والإشارة إلى تكاليفه: يحدث النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:

أ/ زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترة السابقة.

ب/ حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

ت/ التقدم الاقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمرارية وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ث / عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.
١ / العمل: هو مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته^(١٦)، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذلك بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

٢ / رأس المال: هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين^(١٧) بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

٣ / التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية

تصنيف الأمم المتحدة: يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الاجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة والتعليم ومستوى الدخل الحقيقي- وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب ووفقه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات^(١٨).

المجموعة الأولى: هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين (١,٠٨)، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة. المجموعة الثانية: فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة هي التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية ما بين ٠,٥٠ و ٠,٧٩.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن ٠,٥٠.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضحت الدراسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أن أهم محدداته هي: هيكل التكاليف في البلد المضيف، الاختلاف في العائد، معدل نمو السوق، والصفات المؤسسية للبلد المضيف. كما يعتمد أيضاً على مقدرة البلد المضيف على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر^(١٧). وتعتمد مقدرة البلد على جذب الاستثمار ثمار على العوامل التالية: مناخ الاستثمار والتجارة، جودة البنية التحتية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي والاقتصادي مستوى التعليم.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام (١٩٩٣) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه «الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك ١٥% من ملكية المشروع^(١٨)». عرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال. يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة، حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته.

ثالثاً: مناخ الاستثمار في السودان:

السودان كغيره من الدول يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل يمكن وضعها فيما يعرف بمناخ الاستثمار تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

١ / العوامل السياسية والأمنية: أحد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو عدم الاستقرار السياسي والذي يتمثل في تغير نظم الحكم وتغير الحكومات، نلاحظ في حالة السودان وجود استقرار وثبات نسبي بالإضافة إلى وجود تحولات كبيرة تكفل الحريات، والمشاركة لأكثر عدد ممكن من الأحزاب السياسية في تسير دفة الحكم. هذا الاستقرار النسبي قلل من مخاوف العديد من المستثمرين الأجانب ودفعهم باتخاذ قرار الاستثمار في السودان.

٢ / الأوضاع الاقتصادية والمالية: شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع

القرن الواحد وعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة. وأهم مقومات هذا التطور تمثل في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد. في ظل هذه الفلسفة تبنت الحكومة سياسات التحرير الاقتصادي في عام ١٩٩٢ وعملت على خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية والتي من بينها الهيئة العامة للاتصالات، وشركة الخطوط الجوية السودانية، والعديد من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، كما قامت أيضاً بفك الاحتكار الممنوح للعديد من مؤسسات القطاع العام والتي من بينها احتكار الحبوب الزيتية، واحتكار تسويق الماشية وغيرها، تزامنت هذه^(١) السياسات مع برامج إصلاح اقتصادي في مجال الضرائب، سعر الصرف، والخدمات المصرفية وقد أدت مجمل هذه التغيرات إلى تحسين كبير في مستوى الأداء الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من متوسط ١٪ خلال الثمانينات إلى متوسط ٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٤، وانخفضت معدلات التضخم من حوالي ١٢٠٪ إلى أقل من ٩٪ وقد أعادت السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف التأكيد على استقرار سعر الصرف وتعزيزه واختفاء السوق السوداء بالنسبة للنقد الأجنبي وضبط التوسع النقدي وتنظيم الائتمان وقد اتسع التحسن في الأداء الاقتصادي ليشمل العديد من القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاعات الإنتاجية، فشهد قطاع البناء والتشييد والطرق نمواً كبيراً ونما قطاع الصناعة والتعدين وأحرز قطاع الزراعة توسعاً كبيراً، كما نما وتطور أيضاً قطاع الخدمات وقطاع التعدين. ضمن هذا التطور، فقد حقق الجانب المالي والذي تعكسه ميزانية الحكومة تطورات إيجابية كبيرة تمثلت في زيادة الإيرادات من متوسط أقل من مليار دولار إلى حوالي ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وانخفضت بذلك عجز الموازنة العامة لمستويات غير مسبوقة إلى (١٪). أما على صعيد القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات) فقد سجل ميزان المدفوعات تحسناً كبيراً نتيجة لتحسين الميزان التجاري حيث زادت صادرات السودان من حوالي ٥٠٠ مليون دولار خلال الثمانينات وأوائل التسعينات إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ تزامنت تلك الزيادة مع تدفق كبير لرأس المال الأجنبي اسهم في تحسين حساب رأس المال.

٣ / الأوضاع القانونية والتشريعية^(١) : تبنت الحكومة السودانية العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية التي اسهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الإصلاحات تمثلت في الآتي : قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥ ، والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل مزيد من الإعفاءات للمستثمرين وذلك في عام ١٩٩٦ وهو الآخر تم استبداله بقانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩ وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام ٢٠٠٠ ومرة أخرى في عام ٢٠٠٣ . احتوى قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩ تعديل ٢٠٠٣ العديد من الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأمين وتحويل أرباحه للخارج في أي وقت شاء بالإضافة إلى حق امتلاك أصول المشروع بما فيها قطعة الأرض المقام عليه المشروع الاستثماري وحق التمتع بإعفاء من ضرائب أرباح الأعمال والضرائب الجمركية لفترة تصل إلى ١٠ سنوات . كما تم إدخال العديد من الإصلاحات على النظام القضائي والعديلي والذي يكفل عدالة التقاضي لدى المحاكم السودانية عند نشوب النزاعات .

٤ / البنيات التحتية : يعتبر ضعف البنيات الأساسية أحد أهم المظاهر السلبية في مناخ السودان الاستثماري حيث يفتقر السودان لشبكة فعالة للطرق والكباري والمطارات الحديثة تسهل حركة نقل السلع وحركة تنقل الناس بين المواقع المختلفة، كما يفتقر السودان لمصادر الطاقة الضرورية للعمليات الإنتاجية هنالك مجهودات بذلت في سبيل تحسين وضع البنيات الأساسية أسهمت تلك المجهودات في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال، ووسائل النقل وغيرها، كما أن هنالك مجهودات جادة تهدف بخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية حديثة ومواكبة للنهضة المرتقبة بعد اكتشاف البترول وإحلال السلام بالسودان، تشمل هذه المجهودات مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والجوية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجاري وغيرها كما يوجد اتجاه لتعزيز أوضاع المدن الصناعية الحالية وإنشاء مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين بالإضافة إلى خلق قطاع مصرفي متطور وقطاع تأمين، ومرافق تعليمية وصحية ذات مستوى متقدم تساهم في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين والأجانب، والعمل على خلق قطاع بناء وتشديد متقدم يساهم في توفير عقارات تجارية وسكنية تفي باحتياجات المستثمرين الأجانب. ضمن الجهود المبذولة لتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي، قامت الحكومة

بإنشاء مناطق حرة في كل من سواكن والجبلي، أشتمل قانون تلك المناطق على الإعفاءات والامتيازات التالية^(١) :

١ / حق التملك الكامل للمستثمرين

٢ / الحرية الكاملة في تحويل رؤوس الأموال والأرباح.

٣ / رفع القيود المفروضة على تداول النقد الأجنبي ٤ / الإعفاء الكامل من ضريبة الدخل بالنسبة للأجانب ٥ / الإعفاء الضريبي الكامل للشركات العاملة لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد.

٦ / الحرية الكاملة في توظيف العمالة المحلية والأجنبية ٧ / تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول والإقامة ٨ / حق الاستفادة من الميزات التفضيلية التي تكفلها الاتفاقات الدولية مع بقية دول العالم.

٥ / البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية: اهتمت الحكومة السودانية خلال الخمسة السنوات السابقة بالجوانب الإدارية والإجراءات المطلوبة لقيام المشروعات الاستثمارية تأكيداً لدور الدولة في ترقية وتطوير البيئة الإدارية للاستثمار فقد تم ترفيع جهاز الاستثمار إلى وزارة الاستثمار بموجب المرسوم الدستوري رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢. تتلخص اختصاصات وزارة الاستثمار في المحاور التالية :

أ / وضع إستراتيجية وسياسات وأولويات الاستثمار ب / تنفيذ قانون تشجيع الاستثمار واللوائح الصادرة بموجبها ج / إعداد الخرائط الاستثمارية الاتحادية الولائية ث / السعي لتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل إجراءاته ج / تطوير نظم وأساليب ترويج الاستثمار ح / متابعة تنفيذ سياسات الاستثمار وتقويمها خ / السعي لجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية د / توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية الأساسية ز / أي مهام يكلفها بها مجلس الوزراء تهدف لتعزيز مناخ الاستثمار.

رابعاً : فرص ومجالات الاستثمار في السودان :

فرص الاستثمار في القطاع الزراعي: توقعت منظمة الفاو أن يكون السودان مصدر رئيسي للغذاء في العالم في المستقبل القريب. هذه الموارد وفرت العديد من فرص الاستثمار والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ / مشروعات زراعية مروية بضاف النيل الأبيض والأزرق وهي أراضي خصبة تصلح لزراعة القطن والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهة البقوليات والبصل

- ٢ / خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه.
 - ٣ / مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني.
 - ٤ / إدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية.
 - ٥ / الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية كتصنيع مواسير تغليف الآبار الجوفية وتصنيع مضخات الآبار الجوفية ومحركاتها وقطع غيارها وصيانتها^(١).
 - ٦ / الاستثمار في مجال الإنتاج البستاني على مدار العام خاصة في فصل الشتاء حيث إن التنوع المناخي للسودان يجعل للسودان ميزة نسبية تمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه في غير موسم إنتاجها في أوروبا،
 - ٧ / التوسع الرأسي في المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها أو إعادة تنظيمها وإدخال أو إعادة الإنتاج الحيواني بتوفير المياه اللازمة والاستفادة من المخلفات الزراعية كعلف للحيوان.
 - ٨ / التوسع الأفقي بإنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية
 - ٩ / تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء.
 - ١٠ / إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطي لسودان.
 - ١١ / صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل بأساليب حديثة.
- فرص الاستثمار في القطاع الصناعي : تتوفر في السودان العديد من فرص الاستثمار في مجال الصناعة حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل صناعة السكر، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتغليف ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت وغيرها. تتوفر أيضاً فرص الاستثمار في صناعة الاسمنت حيث تتوفر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات. كما توجد فرص للاستثمار في صناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية والدوائية وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة^(١) من أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الاستثمار في مجال الصناعات البترولية حيث يوجد في السودان احتياطي نفطي كبير تمهد لاستثمارا قضي مجال الصناعات البترولية توجد فرص إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البترولية وكيماوية. توجد فرص صناعات معدنية وصناعة تجميع السيارات بمجمع جيايد الصناعي (جنوب الخرطوم). هذا بالإضافة إلى

صناعات متنوعة ومتعددة تنتشر في مناطق البلاد المختلفة. تشمل فرص الاستثمار في قطاع البترول ما يلي:

أ / الاستثمار في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط.

ب / الاستثمار في مجال عمليات المصب مثل البتر وكيمائيات، خطوط الأنابيب مصافي البترول، تخزين وتوزيع المنتجات البترولية.

ت / أما في قطاع التعدين توجد فرص للاستثمار في مجال إنتاج الذهب، الحديد الرخام، الجبس وملح الطعام. توجد أيضاً فرص للاستثمار في الغاز الطبيعي. تم اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في مناطق البحر الأحمر الساحلية في شرق السودان وهناك فرصة كبيرة للعمل في اكتشاف وصناعة الغاز.

فرص الاستثمار في قطاع البنية الأساسية : مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها السكك الحديدية، الطرق البرية، الكباري العلوية والانفاق، الطرق المائية الداخلية، الطيران المدني والنقل الجوي، الموانئ والملاحة البحرية، النقل البري (شاحنات / بصّات وغيرها). ويشمل ذلك مجال الاتصالات، وكذلك الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، ومجالات أخرى متعددة. يمكن تفعيل هذه الفرص كما يلي^(١). إنشاء شركات اتصالات في مجال الهاتف الثابت أو الهاتف السيار حيث لا زالت توجد مناطق شاسعة لم تغطيها خدمات الاتصالات، كما أن فوائد الاستثمار في مجال الاتصالات مرتفعة قد تصل في بعد الأحيان إلى أكثر من ٥٠%. تم إنشاء شركات توليد وتوزيع الكهرباء بأشكالها المختلفة في الطاقة المائية أو الحرارية أو الشمسية وغيرها، تقدر الطاقة الكهربائية المتوفرة في السودان بحوالي ٨٠٠ ميغاواط داخل الشبكة القومية مع أن حاجة السودان الحالية أكثر من ضعف هذه الكمية المتوفرة مع وجود إمكانية لزيادة الطلب لأكثر من ذلك في حال إنشاء صناعات وقيام مشروعات أخرى. تم إنشاء شركات تنقية المياه لأغراض الشرب، تتوفر المياه لهذا النوع من المشروعات كما يوجد طلب عالي عليه داخل وخارج السودان. تم إنشاء شركات طرق وإنشاءات عقارية حيث توجد العديد من الفرص المتاحة في مجال الطرق والكباري وتشديد عقارات تجارية وسكنية، لا زال السودان يعاني من نقص كبير في الشركات المؤهلة تأهيل عالي للقيام بالمشروعات العقارية الكبيرة.

فرص الاستثمار في القطاع الخدمي: توجد العديد من فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية تشمل هذه الفرص إنشاء بنوك تجارية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة، يعاني القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتقنية

المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الاعتمادات بحجم كبير، إذا ما تم إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، يوفر القطاع المصرفي فرص عوائد كبيرة حيث معدلات الربحية في هذا القطاع تصل إلى أكثر من ٣٠٪، خاصة وأن بعض البنوك توزع عوائد على ودائع الاستثمار والمحافظة الاستثمارية تصل إلى ٢٣٪. إنشاء شركات تأمين، تتوفر في السودان إمكانية نجاح شركات التأمين^(١) لتقديم خدمات إعادة التأمين على نطاق واسع، بالتالي الفرص متاحة لأي جهة تمتلك رأس المال والخبرة والكفاءة لتقديم خدمات تأمين متطورة.

خامساً: الديون الخارجية :

تعريف و مفهوم المديونية الخارجية : تكونت سنة ١٩٨٤ مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف أشمل للمديونية الخارجية وقد نص على أن «إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل^(١٨). كما يعرف البنك الدولي القروض الخارجية بأنها «الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات. تعرف المديونية الخارجية تعريفاً موحداً رغم المشكلات التي يثيرها تعريفها وهو نتاج تفاعل في ثلاث هيئات دولية مهمة وهي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي العالمي ومنظمات التعاون والتنمية الاقتصادية.

تطور المديونية الخارجية: أدت زيادة أسعار النفط المفاجأة في بداية السبعينات من القرن الماضي إلى فوائض ضخمة من الدولارات وأودعت أغلب هذه الفوائض في المصارف الغربية وأخذت تلك المصارف تقوم بإقراض هذه الودائع من خلال قروض تقدم للدول النامية. وبدأت بذلك دورة الدين والإقراض. كما ارتفعت معدلات الفائدة السائدة لتلك الفترة بنسب عالية؛ وذلك نتيجة للإقراض. وعليه تم جدولة هذه الديون لبعض الدول المقترضة، مما زاد من المستحقات المترتبة عليها، وأصبحت هذه الدول مهددة بعجزها عن دفع التزاماتها، وبذلك ارتفعت مديونية الدول النامية^(١٩).

تصنيف الديون الخارجية، تُصنف الديون الخارجية إلى ثلاثة أنواع القروض الحكومية والقروض المتعددة الأطراف والقروض الخاصة. عرفت القروض الحكومية بأنها القروض الرسمية التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى، أما القروض المتعددة الأطراف بأنها تمنح من طرف منظمات دولية. وبالنسبة للقروض الخاصة فهي القروض التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو إلى البنوك^(٧). تصنف القروض أيضاً بحسب طبيعة المقرض كونها رسمية أو شبه رسمية، وتصنف أيضاً حسب شروط الدفع سهلة أو صعبة، ولكن للاقتصاديين طريقة تصنيف أخرى، فتصنف حسب مساهمة هذه القروض في خلق فوائض مالية وفوائض في الميزان التجاري، فإذا اسهمت تصنف بقروض منتجة، أما إذا أستخدمت في مشاريع غير استثمارية فتصنف بقروض غير المنتجة^(٨).

تحليل بيانات متغيرات الدراسة

أولاً: الإطار النظري للنموذج: تمر عملية بناء النماذج القياسية بأربعة مراحل رئيسية هي مرحلة التوصيف وتعتبر أهم خطوات البحث القياسي وتعني التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات وتتضمن تحديد متغيرات النموذج التي تنقسم إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية بعد ذلك ينتقل الباحث مباشرة إلى توقع قيم وإشارات المعالم حسب النظرية الاقتصادية بعد ذلك يسعى الباحث إلى صياغة الظاهرة محل الدراسة رياضياً، ولا تحدد النظرية الاقتصادية شكل العلاقة الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية أو عدد معادلات النموذج الاقتصادي وللتغلب على مشكلة الشكل الرياضي يلجأ الباحث إلى المحاولة والتجريب ومن الممكن تحديد الشكل الرياضي للعلاقة بالاستعانة بالرسم البياني للبيانات الفعلية في رسم كل متغيرين فقط في كل مرة آخذين في الاعتبار كل من المتغير التابع وواحد من المتغيرات المفسرة أو المستقلة، مرحلة تقدير النموذج التي تتم بعد تجميع البيانات عن المتغيرات التابعة والمستقلة إذا هي عملية تحويل العلاقة الدالية إلى علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام إحدى طرق الاقتصاد القياسي. مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر وتعني تقييم النتائج المتحصل عليها لكي نحدد مدى الاعتماد عليها وتشتمل على معايير اقتصادية تتعلق بإشارات وقيم معاملات العلاقات الاقتصادية، ومعايير إحصائية وهي عدد من الاختبارات تجري لتحديد درجة الاعتماد على تقديرات معاملات النموذج وتلي الاختبارات الاقتصادية من حيث الأهمية وتتضمن

اختبار معنوية نموذج الانحدار المقدر والقدرة التفسيرية له باستخدام اختبارات $F, R^2, \bar{R}^2$ ، اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام t, r, S, E و معايير قياسية مثل اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي، اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد حاد في النموذج المقدر. مرحلة التطبيق والتنبؤ ووضع السياسات وهي المرحلة الأخيرة وفيها يستخدم النموذج المقدر إما لتحليل سياسة اقتصادية معينة سبق وان اعتمدت أو للتنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل^(١٤).

ثانياً: توصيف النموذج

تم تكوين النموذج التالي لقياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤م. وتمت صياغة النموذج بالشكل القياسي الرياضي التالي:

$$Q_i = a_0 + a_1 FDI_i + a_2 D_i + a_3 AR(1) + \varepsilon_i$$

حيث إن :

Q_i : النمو الاقتصادي FDI_i : الاستثمار الأجنبي المباشر
 D_i : الديون الخارجية $AR(1)$ انحدار ذاتي من الدرجة الأولى
 ε_i : المتغير العشوائي a_0 : الثابت أو القاطع a_1 الميل الحدي للاستثمار الأجنبي
 a_2 : الميل الحدي للديون الخارجية a_3 : الميل الحدي للانحدار الذاتي
 يتوقع البحث أن تكون قيم كل المعلمات موجبة $a_0, a_1, a_2, a_3 \geq 0$
 ثالثاً : الإطار التحليلي للنموذج

تم تحليل البيانات السنوية لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المختلفة لبنك السودان المركزي، العروض الاقتصادية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق المنهج القياسي اعتماداً على نماذج اختلاف الشرطي العام المنحدر ذاتياً بالتركيز على نموذج اختلاف التباين الشرطي العام الأسّي المنحدر ذاتياً Exponential General Auto-regression Conditional Heteroscedasticity E GARCH وباستخدام

الحزمة الحاسوبية Eviews تم الحصول على النتائج التالية :

١ / اختبارات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

اختبار جارك بيرا: تم اختبار فرض العدم ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مقابل الفرض البديل ان البيانات ليست عشوائية.

المتغيرات / الإحصاءات الوصفية	Q	FDI	DRAW
القيمة المحسوبة لجارك بيرا	8.747987	6.970050	2.007749
القيمة الاحتمالية لجارك بيرا	0.12601	0.30653	0.366457

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن القيم الاحتمالية المقابلة للمتغيرات أكبر من (٥٪) بالتالي يتم قبول فرض العدم إن جميع البيانات التي تحتويها المتغيرات عشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

اختبار سكون السلسلة : يختبر فرض العدم أن السلسلة غير ساكنة مقابل الفرض البديل إن السلسلة ساكنة (مستقرة).

من الجدول أدناه نلاحظ أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الديون (٤,٢٣) وهي أكبر من أقل قيمة (٢,٦٣) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني بأن سلسلة الديون الخارجية ساكنة. كما أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (٥,١٤) وهي أكبر من أقل قيمة (٢,٦٣) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني بأن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة. كذلك أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير النمو الاقتصادي (٣,٠٥) وهي أكبر من أقل قيمة (٢,٦٦) وفي نفس الوقت كانت القيمة الاحتمالية أقل من (٠,٠٥) وهذا يعني بأن سلسلة النمو الاقتصادي ساكنة.

Null Hypothesis: D(DRAW) has a unit root			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.233495	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.147981	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	
Null Hypothesis: D(Q,2) has a unit root			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.053108	0.0488
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations			
and may not be accurate for a sample size of 18			

٢/ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج :

DRAW	FDI	Q	
25858.15	7772.827	2310.277	الوسط الحسابي
8160.771	12344.99	2505.929	الانحراف المعياري
41806.00	31081.00	8544.511	أعلى قيمة
15300.00	12.30000	4.771047	أدنى قيمة
24660.50	1048.300	1556.739	الوسيط
26	26	26	عدد المشاهدات

يوضح الجدول أعلاه قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج حيث يحتوي الجدول علي قيم الوسط الحسابي و المجموع والقيم العليا والدنيا والوسيط وعدد المشاهدات والانحرافات المعيارية .

$$Q_i = 0.143 FDI_i + 0.06 D_i + 0.06 D_i + [AR(1) = 0.59$$

$$Std \rightarrow (0.01) \rightarrow (0.00) \rightarrow \rightarrow \rightarrow \rightarrow (0.04)$$

$$R^2 = 0.86$$

$$DW 1.85$$

٤ / تقييم النموذج المقدر :

المعايير القياسية : إشارة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي. بينما إشارة معلمة الديون الخارجية موجبة مما يعني وجود علاقة طردية الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع النظري الاقتصادية.

المعايير الإحصائية :

أ / اختبار T : إن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من ٥% مما يعني أن معلمة الاستثمار a_1 معنوية (٠,٠٠٠)، وإن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t أقل من ٥% مما يعني أن معلمة الديون الخارجية a_2 معنوية (٠,٠٠٠).

ب / اختبار المعنوية الكلية : بما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار F أقل من ٥% أي (٠,٠٠٠٠) فإننا نرفض فرض عدم القائل أن كل المعلمات مسحوبة من مجتمع معلماته تساوي الصفر ونقبل الفرض البديل القائل إنه على الأقل توجد معلمة واحدة لا تساوي الصفر.

$$H_0; a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = 0$$

$$H_0; a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq 0$$

ت / القوة التفسيرية : إن قيمة معامل التحديد (٨٦) % أي أن ٨٦ في المائة من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي سببها الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية، وإن ١٤% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى عوامل أخرى مضمنة في المتغير العشوائي.

المعيار القياسي :

$$H_0; E(\varepsilon_i \varepsilon_t) = 0; i \neq t$$

$$H_1; E(\varepsilon_i \varepsilon_t) \neq 0; i \neq t$$

بما أن $DW = 1.86$ قيمة وهذه القيمة تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي.

النتائج:

١ / توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في السودان حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تقود إلى تحسن دخل الفرد والعكس بالعكس.

٢ / توجد علاقة طردية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان أي أن زيادة الديون الخارجية وتوجيهها نحو الإنتاج من شأنه زيادة النمو الاقتصادي والعكس بالعكس.

٣ / يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الادخار المحلي من خلال النمو الاقتصادي.

٤ / الموارد الاقتصادية في السودان وعوامل السوق والكفاءة تعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

التوصيات:

١ / ينبغي تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها تتم في نافذة واحدة كسباً للوقت والجهد وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان.

٢ / ينبغي تعديل ومراجعة التشريعات والقوانين الاستثمارية وذلك لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينعكس بدوره على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في السودان.

٣ / منح المستثمر الأجنبي مزيد من التسهيلات كالاستفادة من مؤسسات التمويل المحلية.

٤ / ينبغي الاستفادة من الديون الخارجية في مشروعات النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد إضافة إلى توجيهها إلى المشاريع الإنتاجية بدلاً عن المشاريع الخاسرة لأن ذلك يفاقم المديونية ويؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي.

٥ / يجب إدارة الدين العام بأكثر كفاءة وتوجيهه نحو المشروعات الاستثمارية والإنتاجية بهدف التصدير.

المصادر والمراجع :

١ / الهجوج ، حسن بن رفدان (٢٠٠٤) «اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

٢ / برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، ص ٤٥١.

- ٣ / بودل، بيريرة، دور الديون الخارجية والانفتاح التجاري والقوى العاملة في النمو الاقتصادي سريالانكا، عن طريق استخدام نموذج قياسي للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٦، ٢٠٠٩م.
- ٤ / جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني العروض الاقتصادية أعداد مختلفة.
- ٥ / جمهورية السودان، البنك المركزي، تقارير البنك لسنوات مختلفة.-
- ٦ / جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات لسنوات مختلفة
- ٧ / جنوحات، (٢٠٠٦) إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة. قسم العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر. دكتوراه.
- ٨ / جورج وهيجزين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦، ٢٠٠٤م.
- ٩ / خليل، (٢٠٠٨). «التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨».
- ١٠ / درويش، راضي (٢٠٠٩). «دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية». مجلة الإدارة والاقتصاد.
- ١١ / عبدالرحيم الحسن، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، رسالة كاجستير غير منشورة جامعة الخرطوم ٢٠٠٤م.
- ١٢ / عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية .
- ١٣ / محمد عبد المعطي النفيعي رسالة ماجستير بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي (١٩٩٠-٢٠١٠م).
- ١٤ / محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الثانية.
- ١٥ / هند، النور فضل المولي (٢٠٠١م): الديون الخارجية وأثرها علي التنمية الاقتصادية في السودان . بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

16/ Bouklia, Rafik and zatla, Nagat, "The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, France, Round Table Conference March 30th 2001.

- 17/ De Mello, L. (1997) "Foreign Investment in Developing Countries and Growth, A Selective Survey", Journal of Development Studies, October
- 18/ DEMBINSKI, M. Pawel ,l'endettement international, OCDE, Paris, 1988, p.20.
- 19/ M.J.Fry, Foreign Direct a macroeconomic framework finance Efficiency ,incentives and Distortion International Economics Development ,work Bank , Washington . D.C, May 1993

الملاحق :

Dependent Variable: Q				
Method: ML - ARCH				
Date: 04/04/17 Time: 12:40				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Failure to improve Likelihood after 113 iterations				
Presample variance: Backcast (parameter = 0.7)				
LOG(GARCH) = C(4) + C(5)*ABS(RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1))) + C(6)				
*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(7)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
FDI	0.143295	0.013987	10.24489	0.0000
D	0.055713	0.001844	30.20793	0.0000
AR(1)	0.593887	0.047221	12.57672	0.0000
Variance Equation				
C(4)	11.40264	2.836022	4.020645	0.0001
C(5)	3.623881	1.193793	3.035602	0.0024
C(6)	-0.415394	1.023123	-0.406006	0.6847
C(7)	-0.161207	0.230223	-0.700220	0.4838
R-squared	0.858614	Mean dependent var		2402.497
Adjusted R-squared	0.845761	S.D. dependent var		2512.170
S.E. of regression	986.6121	Akaike info criterion		15.45184
Sum squared resid	21414878	Schwarz criterion		15.79313
Log likelihood	-186.1480	Hannan-Quinn criter.		15.54650
Durbin-Watson stat 1.848766				
Inverted AR Roots .59				

تأثير السماد العضوي وغير العضوي على محتوى النيتروجين في النبات

د. قمرالدولة عبد المطلب أحمد

كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا - كوستي - السودان

المستخلص :

في دراسة أُجريت تجربة حقلية لموسمين زراعيين متتاليين (٢٠١٠/٢٠٠٩) (٢٠١١/٢٠١٠) في مزرعة خاصة بمنطقة الرياض بالملكة العربية السعودية. وحيث تقع على خط عرض (٢٤,٣٨ شمالاً، وخط طول (٤٦,٤٣ شرقاً. وارتفاع حوالي ٦٠٠ متراً فوق سطح البحر. لدراسة أثر إضافة سماد زرق الدواجن واليوريا على محتوى النيتروجين في نبات القمح (*Triticum aestivum* L). الصنف يكورا روجو. تمت إضافة السماد العضوي وغير العضوي كل على إنفراد أو الإثنين معاً. السماد العضوي المستخدم في هذه الدراسة هو زرق الدواجن بمعدل (١٠ طن/ هكتار) وكانت الإضافة بنسب مختلفة (100%، 75%، 50%، 25%) للموسمين. السماد غير العضوي المستخدم هو سماد اليوريا (46% N) بمعدل 300 كجم N /هكتار، وسماد سوبرفوسفات (48% P_2O_5) بمعدل 175 كجم P_2O_5 /هكتار، وسماد سلفات البوتاسيوم (48% K_2O) بمعدل 50 كجم K_2O /هكتار. تم ترتيب المعاملات على حسب تصميم القطاعات العشوائية الكاملة في أربعة مكررات. مواصفات النمو الخضري التي تمت دراستها هي طول النبات، عدد الأوراق والوزن الجاف للنبات. النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات، كفاءة استخدام النيتروجين والكفاءة المحصولية تمت دراستهم أيضاً في هذه التجربة.

أظهرت النتائج أن المعاملات أدت إلى زيادة معنوية في نسبة النيتروجين في البذور مقارنة مع الشاهد. كما أن الزيادة كانت معنوية عند إضافة خليط السماد العضوي مع الكيماوي مقارنة مع إضافة سماد اليوريا لوحده. بينما لم تكن هناك أي زيادة معنوية مقارنة مع سماد اليوريا في الموسم الثاني بالرغم من زيادة نسبة النيتروجين في البذور. أما فيما يخص النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق فقد أدت المعاملات إلى زيادة معنوية مقارنة مع الشاهد في الموسمين. كما أن خليط سماد زرق الدواجن مع السماد الكيماوي أدت إلى زيادة معنوية في النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق مقارنة مع إضافة اليوريا على إنفراد في الموسمين.

أشارت النتائج إلى أن النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات له دلالة معنوية في

جميع المعاملات مقارنة مع الشاهد في كلا الموسمين ، كما أن خليط زرق الدواجن مع اليوريا أدت إلى زيادة معنوية مقارنة مع سماد اليوريا في كلا الموسمين. كما أوضحت النتائج أن قيمة كفاءة استخدام النيتروجين كانت في الحدود ١٥,٢٤- ٣٤,٤٣ و ٢٦,٦٨-٣٥,٣٤ في الموسم الأول والثاني على التوالي. وفيما يخص الكفاءة المحصولية فإنها بلغت ١٠,٩-٢١,٧٥ و ١١,٩٣-٢٦,٠٢ في الموسم الأول والثاني على التوالي.

الكلمات المفتاحية : زرق الدواجن ، اليوريا ، سوبرفوسفات

ABSTRACT:

A field experiment was conducted for two consecutive seasons (2009/2010) and (2010/2011) in a private farm at El-Riyadh area-Saudi Arabia (Latitude 38° 24' N, Longitude 43° 64' E and altitude 600 meters above sea level, to investigate the effect of chicken manure and urea application on growth and yield of wheat (*Triticum aestivum* L.). Plant cv. Yecora Rojo. The organic and inorganic fertilizers were added single or in four combination. Organic fertilizer used in this study was chicken manure at (10 ton/ha) with different ratios (100%,75%,50% and 25%) for two seasons. Inorganic fertilizers used were Urea (N 46%) at level 300kg N/ha, Triple super phosphate (P_2O_5 48%) at level 175kg/ha and potassium sulphate at level 50kg K_2O /ha.

The treatments were arranged in completely randomized block design with four replications. The growth parameters measured were plant height, number of leaves and plant dry weight. The straw yield, harvest index, percentage of nitrogen in seeds and leaves, nitrogen uptake by plant ,nitrogen use efficiency and agronomic efficiency were also studied in this experiment. The results showed that organic, inorganic fertilization and their combinations significantly increased all growth parameters measured in this study. On the other hand there is insignificant difference between single addition of chicken manure, its combination of 50% with urea and urea alone on growth parameters. While its application of other different ratios with urea had significant effect.

The results revealed that the combination of chicken manure with urea increased seed and straw yield significantly . In addition to that both treatments are better than the single addition of urea. In contrast, single chicken manure addition and its combination of 50% with urea had no significant effect on seeds and straw yield as compared to urea alone.

The results indicated that the harvest index increased significantly with the addition combination of chicken manure and urea as compared with the control.

The results showed that the treatments exerted significant increase in the percentage of nitrogen in the seeds in comparison with the control. Also the increase in the percentage of nitrogen was significant with the addition of combination of organic manure and chemical fertilizers in comparison with urea alone. While there is insignificant increase in comparison with urea fertilizer in the second season although there increasing in the percentage of nitrogen in the seeds. With regards to the percentage of nitrogen in the leaves, the treatments exerted a significant increase compared to the control in the two season. Also chicken manure in combination with inorganic fertilizers caused a significant increase in the percentage of nitrogen in the leaves as compared with urea alone in the two seasons.

The results indicated that the nitrogen uptake by plants increased significantly with all treatments compared with control in the two seasons. Also the combination of chicken manure with urea increased the uptake significantly in comparison with urea fertilizer.

The results revealed that the value of nitrogen use efficiency ranged between 24.15-34.43 and 26.68-35.34 in the first and second season respectively. With regard to agronomic efficiency it ranged from 10.9 - 21.27 and 11.93 - 26.02 in the first and second seasons respectively.

المواد وطرق البحث : Materials and Methods

موقع التجربة : Location

لقد نفذت هذه التجربة بأحد المزارع الخاصة بمنطقة الرياض التي تقع في وسط المملكة العربية السعودية وحيث تقع علي خط عرض (٢٤, ٣٨ شمالا ، وخط طول (٤٦, ٤٣) شرقا .

المناخ في هذه المنطقة هو مناخ شبه جاف ويتميز بشتاء بارد وصيف حار. وبصفة عامة أكثر الشهور حرارة هي يونيو ويوليو وأغسطس بمتوسط أعلى درجة حرارة في حدود ٤٥ درجة مئوية ، بينما أكثر الشهور برودة هي ديسمبر ويناير وفبراير بمتوسط أدنى درجة حرارة ١٠ درجة مئوية. وتتفاوت كمية الأمطار وشدتها وتوزيعها في مختلف السنين وبلغ متوسطها ١٣٨ مم. وتتحصر فترة سقوط الأمطار في الغالب ما بين شهري نوفمبر ومايو. وتعد شهور الربيع (مارس ، إبريل ، مايو) وشهور الشتاء (ديسمبر ، يناير ، فبراير) أكثر شهور السنة أمطارا. أما الرطوبة النسبية فهي تتفاوت أيضا وتتعدى ٥٠% في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر بينما تنخفض عن ٢٠% في يونيو ويوليو وأغسطس.

إعداد وتخطيط التجربة : Preparation and layout of the experiment

جُهِز ٤٠ أصيص بلاستيك متوسط قطريها ٢٥ سم وارتفاعها ٣٠ سم وملئت بالتربة ١٢ كجم من منطقة الدراسة وبعد ذلك وضعت كمية متساوية من التربة (حوالي ١٢ كجم لكل أصيص). تمت زراعة خمس وعشرون حبة في كل أصيص لتنمو في الصوبة البلاستيكية المعدة لهذا الغرض.

ونُظِّمت هذه الأصص باستخدام تصميم القطاعات العشوائية الكاملة بأربعة مكررات (Complete Randomized Block Design).

المواد المستخدمة : Materials used

السماد الكيميائي : Inorganic fertilizer

السماد الكيميائي المستخدم في هذه الدراسة يتمثل في سماد اليوريا (46% N) والجرعة الموصى بها لحصول القمح هي ٣٠٠ كجم N / هكتار، وسماد سوبر فوسفات (48% P_2O_5) والجرعة الموصى بها هي ١٧٥ كجم P_2O_5 / هكتار، وسماد سلفات البوتاسيوم (48% K_2O) والجرعة الموصى بها 50 كجم K_2O / هك.

السماذ العضوي: Organic fertilizer

استخدم في هذا البحث سماذ زرق الدواجن Chicken manure بمعدل ١٠ طن / هكتار بنسب مختلفة (١٠٠٪، ٧٥٪، ٥٠٪، و ٢٥٪). وكانت الإضافة على إنفراد أو مخلوط بالسماذ الكيميائي.

الصنف المزروع: Cultivar

أستعمل في هذه التجربة صنف يكورا روجو (Triticum aestivum var. Yecora Rojo) من أصناف قمح الخبز مبكرة النضج وهو من أصل أمريكي. وقد تم الحصول على هذه الحبوب من قسم المحاصيل التابع لمركز الأبحاث الزراعية التابع لوزارة الزراعة والمياه بمنطقة القصيم بعنيزة والشركة الوطنية لإكثار البذور بالرياض.

المعاملات وطرق الإضافة: Treatments and applications

وزعت المعاملات عشوائياً على كل واحد من القطاعات الأربعة وكان عددها في هذه التجربة عشرة كالآتي :

المعاملات:

١. Control

٢. يوريا

٣. ٧٥٪ نيتروجين + ٢٥٪ زرق الدواجن

٤. ٧٥٪ نيتروجين + ٢٥٪ زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم

٥. ٥٠٪ نيتروجين + ٥٠٪ زرق دواجن

٦. ٥٠٪ نيتروجين + ٥٠٪ زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم

٧. ٢٥٪ نيتروجين + ٧٥٪ زرق دواجن

٨. ٢٥٪ نيتروجين + ٧٥٪ زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم

٩. ١٠٠٪ زرق دواجن

١٠. ١٠٠٪ زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم

N ترمز للنيتروجين (Nitrogen) وM ترمز لزرق الدواجن (Chicken manure)

وP ترمز للفسفور (Phosphorus) وK ترمز للبوتاسيوم (Potassium).

جدول (١) ملخص المعاملات والرمز والجرعة :

الجرعة	الرمز	المعاملة
صفر	C	الكنترول
300 كجم / هك	Urea	اليوريا
225 كجم N / هك + 0.25 طن M / هك	25%M + 75%N	75% نيتروجين + 25% زرق الدواجن
225 كجم N / هك + 2.5 طن M / هك + 175 كجم P_2O_5 / هك + 50 كجم K_2O / هك	25%M + 75% P + K +	75% نيتروجين + 25% زرق الدواجن + فسفور + بوتاسيوم
150 كجم N / هك + 5 طن M / هك	50%M + 50%	50% نيتروجين + 50% زرق دواجن
150 كجم N / هك + 5 طن M / هك + 175 كجم P_2O_5 / هك + 50 كجم K_2O / هك	50%N + 50%M P + K +	50% نيتروجين + 50% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم
75 كجم N / هك + 7.5 طن M / هك	25%N + 75%M	25% نيتروجين + 75% زرق دواجن
75 كجم N / هك + 7.5 طن M / هك + 175 كجم P_2O_5 / هك + 50 كجم K_2O / هك	25%N + 75%M P + K +	25% نيتروجين + 75% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم
10 طن M / هك	100%M	100% زرق دواجن
10 طن M / هك + 175 كجم P_2O_5 / هك + 50 كجم K_2O / هك	100%M + P + K	100% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم

حيث كانت نسبة النيتروجين في سماد زرق الدواجن ٣,٨٢ ٪. أما السماد الكيميائي حددت جرعته حسب الموصى به للحصول القمح في المملكة العربية السعودية.

٣-٥ الزراعة، Sowing

تمت زراعة بذور القمح صنف يوكورا روجو التي تم استجلابها من محطة ابحاث عنيزة بالقصيم ومن الشركة الوطنية لإكثار البذور في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر للموسمين (٢٠١٠/٢٠٠٩) و (٢٠١١/٢٠١٠) وبمعدل بذور ١٢٠ كجم /

هكتار، حيث تمت الزراعة في أصص بلاستيكية ملئت بالتربة الزراعية حيث تم وضع ٢٥ حبة في كل أصيص على عمق ٤ سم ثم غطت بالتربة. وتمت عملية الري لكل التجربة مباشرة بعد الزراعة بإضافة كمية كافية من مياه الري. بعد ذلك انتظمت عملية الري والتسميد بالجرعات الموصى بها حيث توقف الري قبيل واحد وعشرين يوما من الحصاد.

٦-٣ جمع البيانات:

معايير النمو الخضري تم أخذها بعد ٣٠ يوم من الزراعة في فترات بين الفترة والأخرى خمسة عشر يوما كالاتي : ٣٠-٤٥-٦٠-٧٥ يوم من الزراعة وذلك للموسمين. أختيرت خمسة نباتات عشوائيا من كل أصيص وتم تحديدها لمتابعة مواصفات النمو الخضري ومن ثم مكونات الإنتاجية .

الإنتاجية ومكوناتها: Yield and yield components

أخذت بعد نضج المحصول حيث تم حساب عدد النباتات في مساحة الأصيص (وحولت للمتر المربع) وحسبت النباتات في هذه المساحة ثم أختيرت خمسة نباتات عشوائيا من هذه المساحة لتحديد مكونات الإنتاجية.

تحليل النبات: Plant analysis

أخذت خمسة نباتات عشوائيا من كل وحدة تجريبية وبعد تجفيفها فصلت البذور وتم سحن الأوراق لتقدير النسبة المئوية للنتروجين في البذور والأوراق وكمية النتروجين المأخوذ بواسطة النبات.

تحليل التربة: Soil analysis

جمعت التربة في هذه التجربة من الطبقة السطحية (صفر - ٣٠ سم) من منطقة العمارة بالرياض والجدول (٢) يوضح الصفات الفيزيائية والكيميائية لهذه التربة قبل الزراعة. أما محتوى النتروجين في التربة بعد الزراعة تم تحديده بأخذ عينات من كل الوحدات التجريبية بعد الحصاد وتحليله بجهاز Ion chromatography () وأيضا تم تحديد الكربون العضوي.

جدول (٢): التحليل الميكانيكي والكيميائي للتربة قبل الزراعة

Particle size distribution	Texture	pH	EC	K	N	O.M		
Sand	Silt	Clay	class	dS/m-1	mg/l	mg/l	%	
82	11.2	6.8	loamy sand	7.97	5.64	155	9.66	0.02

الكفاءة المحصولية : (Agronomic efficiency AE)

تم تقدير الكفاءة المحصولية بالمعادلة الآتية :

إنتاجية الحبوب المسمدة - إنتاجية الحبوب في الشاهد

كمية النتروجين المضافة

$$\text{Agronomic efficiency (AE)} = \frac{\text{Grain yield (fertilized)} - \text{Grain yield (control)}}{\text{Amount of nitrogen applied}}$$

كفاءة استخدام النتروجين : Nitrogen use efficiency

تم تقدير كفاءة استخدام النتروجين بالمعادلة الآتية :

الإنتاجية

النتروجين المأخوذ في الأجزاء العليا للنبات

التحليل الإحصائي : Statistical analysis

تم حساب المتوسطات ومن ثم تحليل النتائج إحصائيا حسب تصميم القطاعات العشوائية الكاملة باستخدام برنامج إكسل (Excel) أما فصل المتوسطات فقد تم باستخدام اختبار دنكن للمدى المتعدد (Duncan's Multiple Range Test) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

النتائج:

تأثير التسميد العضوي وغير العضوي على محتوى النيتروجين في النبات:

Effect of organic and inorganic fertilization on nitrogen content in plant.

النسبة المئوية للنيتروجين في البذور: Nitrogen percentage in seeds

أظهرت النتائج أن متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في البذور تزداد عند إضافة كل من سماد زرق الدواجن واليوريا على أفراد لكلا الموسمين Fig. (٧).

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن الاختلاف بين متوسط النسبة المئوية للنيتروجين للمعاملات المضافة له دلالة معنوية في الموسمين مقارنة مع الشاهد. وفي هذا الإطار نلاحظ أن إضافة سماد زرق الدواجن بنسبة ٢٥% و ٧٥% في خليط مع سماد اليوريا بنسبة ٧٥% و ٢٥% على التوالي بدون عنصري الفسفور والبوتاسيوم تؤدي إلى زيادة معنوية مقارنة بإضافة سماد اليوريا على أفراد في الموسم الأول. في حين إضافة سماد زرق الدواجن وخليطه مع سماد اليوريا بذات النسب مع عنصري

الفسفور والبوتاسيوم لم تظهر أي فرق معنوي مقارنة مع إضافة سماد اليوريا لوحده بالرغم من زيادة النسبة المئوية للنيتروجين في البذور. أما في الموسم الثاني بالرغم من زيادة النسبة المئوية للنيتروجين في البذور لجميع المعاملات المضافة إلا أن الزيادة لم تكن معنوية مقارنة بإضافة سماد اليوريا على إنفراد.

النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق؛

Nitrogen percentage in leaves

أشارت النتائج إلى أن متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق تزداد عند إضافة كل من سماد زرق الدواجن وسماد اليوريا وخليطهما لكلا الموسمين Fig. (٨).

وضحت نتائج التحليل الإحصائي أن الاختلاف بين متوسط النسبة المئوية للنيتروجين عند إضافة المعاملات المستخدمة له دلالة معنوية في الموسمين مقارنة بالشاهد. وفي السياق ذاته نجد أن إضافة ١٠٠% من سماد زرق الدواجن مع عنصري الفسفور والبوتاسيوم على إنفراد وإضافة ٥٠% من سماد زرق الدواجن مخلوطة مع ٥٠% من سماد اليوريا مع عنصري الفسفور والبوتاسيوم تؤدي إلى زيادة معنوية في النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق مقارنة مع إضافة سماد اليوريا منفرداً وذلك في الموسمين.

النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات: Nitrogen uptake

أظهرت النتائج أن متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات يزداد عند إضافة سماد كل من زرق الدواجن و اليوريا على إنفراد وخليطهما لكلا الموسمين Fig. (٩).

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن الاختلاف بين متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات له دلالة معنوية في جميع المعاملات المضافة مقارنة بالشاهد في الموسمين.

في هذا الإطار نلاحظ أن إضافة سماد زرق الدواجن بنسبة ٢٥% و ٧٥% في خليط مع سماد اليوريا بنسبة ٧٥% و ٢٥% على التوالي بدون عنصري الفسفور والبوتاسيوم وإضافة سماد زرق الدواجن وخليطه مع سماد اليوريا بذات النسب مع عنصري الفسفور والبوتاسيوم أدت إلى زيادة معنوية في متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات مقارنة مع إضافة سماد اليوريا لوحده في الموسمين. في حين إضافة ١٠٠% من سماد زرق الدواجن على إنفراد وخليطه بنسبة ٥٠% لكل منهما في الموسمين لم تظهر أي تأثير معنوي على متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات

مقارنة بإضافة جرعة سماد اليوريا:

Nitrogen use efficiency : كفاءة استخدام النيتروجين :

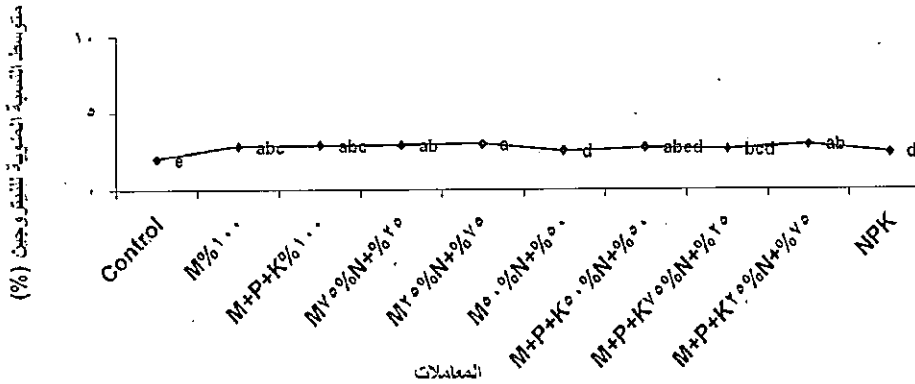
أشارت النتائج الى أن متوسط كفاءة استخدام النيتروجين في هذه الدراسة تقل قيمته في جميع المعاملات المضافة لكلا الموسمين مقارنة بالشاهد Fig. (١٠). حيث نلاحظ كلما زادت كمية النيتروجين في السماد المضاف تناقصت قيمة متوسط كفاءة استخدام النيتروجين. وبلغت قيمته في ما بين ٢٤,١٥ - ٣٤,٤٣ في الموسم الأول و ٢٦,٦٨ - ٣٥,٣٤ في الموسم الثاني (كجم بذور/هـ لكل كجم نيتروجين مأخوذ بواسطة النبات).

Agronomic efficiency : الكفاءة المحصولية :

وضحت النتائج أن متوسط الكفاءة المحصولية تزداد قيمته عند إضافة ٧٥% و ٢٥% من سماد زرق الدواجن مخلوطة مع ٢٥% و ٧٥% على التوالي من سماد اليوريا بدون عنصر الفسفور و البوتاسيوم وعند إضافة نفس الخليط بذات النسب مع وجود عنصر الفسفور والبوتاسيوم وبلغت قيمته في حدود ما بين ١٠,٩ - ٢١,٧٥ في الموسم الأول و ١١,٩٣ - ٢٦,٠٢ في الموسم الثاني Fig. (١١). الشكل (٧) : Fig. (٧) :

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في البذور (%) لحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)

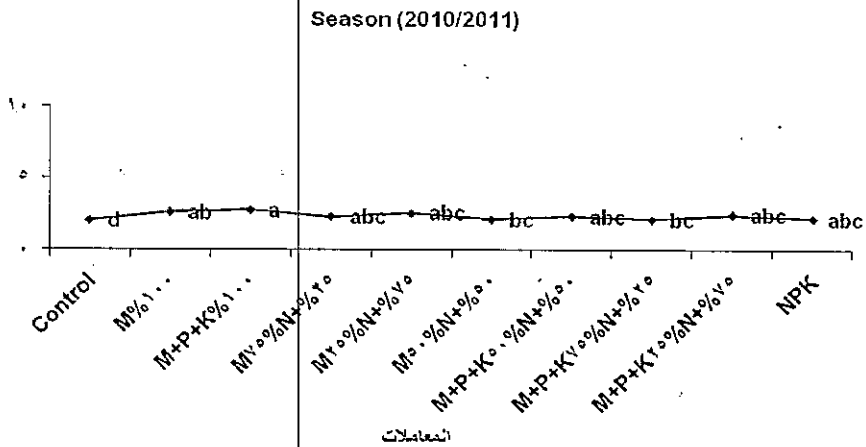
Season (2009/2010)



C.V=8.62 %

SE= ± 0.14

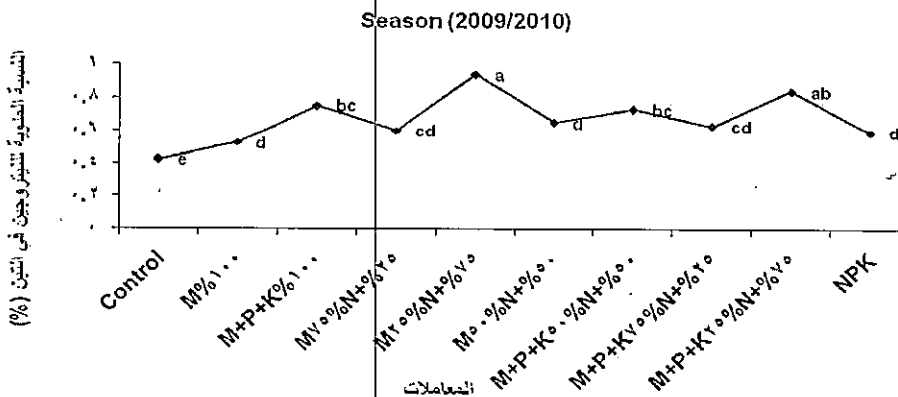
متوسط النسبة المئوية للنيتروجين (%)



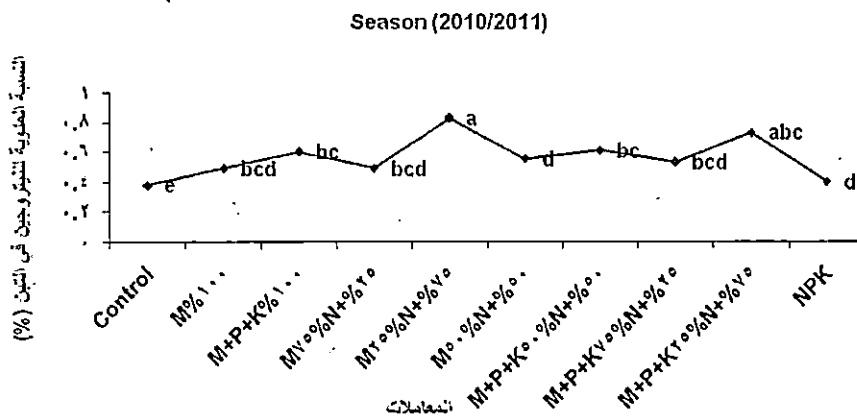
C.V=14.61 % SE= ± 0.18

الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية
الشكل (8) : (Fig. 8) :

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط النسبة المئوية للنيتروجين
في الأوراق (%) لحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)



C.V=16.90 % SE= ± 0.07

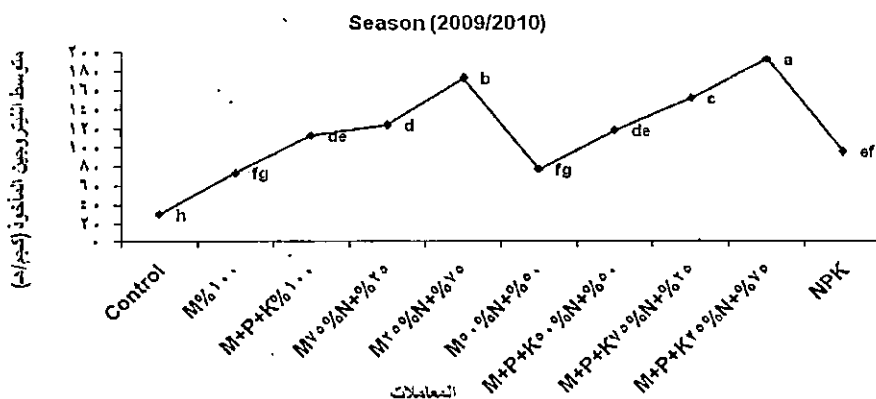


s C.V=29.35 % SE= ± 0.10

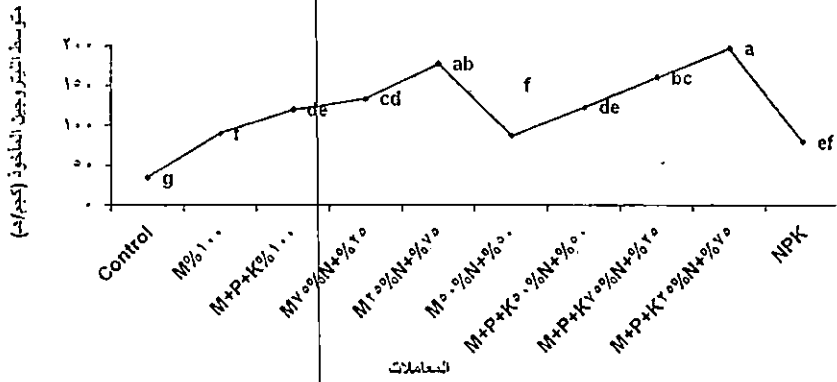
الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

الشكل (9) ، (Fig. (9))

أثر إضافة سماد النيتروجين ووزق الدواجن على متوسط النسبة المئوية للنيتروجين
المأخوذ بواسطة النبات (كجم/هـ) لحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح
الخبز)



C.V=12.10 % SE= ± 8.50

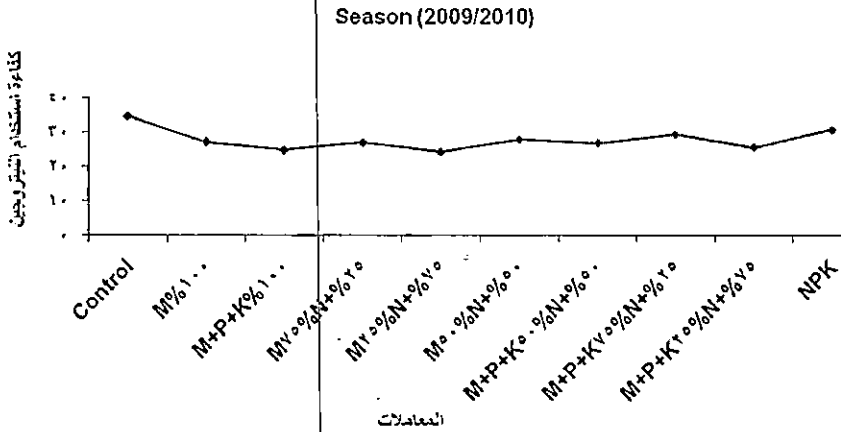


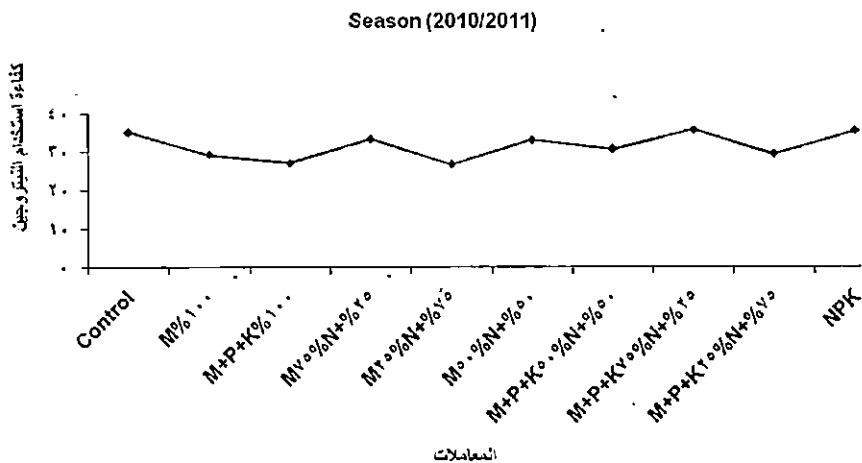
$$s C.V = 17.01 \% \quad SE = \pm 12.62$$

الحروف المتشابهة تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

الشكل (10) (Fig. 10):

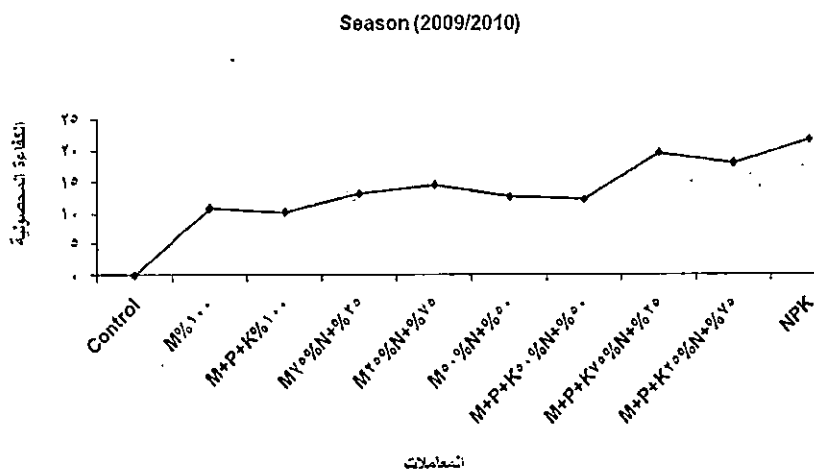
أثر إضافة سماد النتروجين وزرق الدواجن على متوسط كفاءة استخدام
النتروجين (كجم بذور/هـ/كجم N مأخوذ بواسطة النبات) لمحصول القمح
لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)

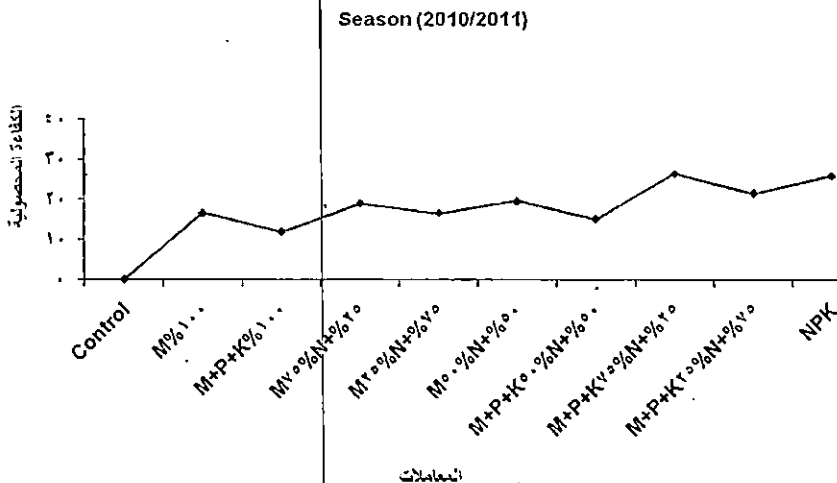




(Fig. 11)

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط الكفاءة المحصولية
لمحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)





المناقشة: Discussion

إن الأثر المتكامل لاستعمال السماد العضوي مخلوطاً مع الغير عضوي يمكن أن يساعد في استدامة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفقيرة من المادة العضوية كما يحسن الخواص الفيزيائية والكيميائية للتربة ويزيد من إنتاجيتها. عموماً أثبتت الدراسات أن إنتاجية القمح في تجارب التسميد الحقلية تختلف من زمن لآخر في نفس الموقع وتحت ذات الظروف الفلاحية، ويعزى هذا الاختلاف للظروف البيئية السائدة حيث تعتبر خصوبة التربة ودرجة الحرارة أحد العوامل الهامة والمؤثرة على نمو محصول القمح.

إن التأثير الأساسي للنيروجين على مكونات الإنتاجية يتمثل في زيادة عدد والسنبيلات ووزن الحبوب في السنبلة.

××××× وظهرت الدراسة أنه كلما زادت كمية النيروجين في السماد المضاف زادت نسبة النيروجين في البذور والأوراق. كما أن مصدر النيروجين أيضاً كان له أثر واضح على امتصاص النيروجين حيث نجد أن النسبة المئوية للنيروجين في البذور والأوراق كانت عموماً أعلى عند إضافة السماد المتكامل مقارنة مع إضافة السماد المعدني على أفراد. هذه النتيجة تماثل ما تحصل عليه (١) والذي أشار إلى أن إضافة جرعات عالية من النيروجين أدت إلى زيادة معنوية في محتوى البذور من النيروجين كما أن مصدر النيروجين كان له أثر معنوي على امتصاص عنصر النيروجين. وهذا يتماشى مع ما ذكره [٦] حيث وجد أن نسبة النيروجين الكلي المأخوذ بواسطة النبات في كل من الحبوب والأوراق تستجيب إيجابياً وذلك عند إضافة مصادر مختلفة من النيروجين لحصول القمح. وضحت النتائج أن

النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات يزداد بزيادة معدل النيتروجين الموجود في جرعة السماد المضاف حيث نلاحظ كلما زادت كمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات كلما زادت في المقابل إنتاجية الحبوب وهذا يعزى للاستفادة بكفاءة عالية من النيتروجين الممتص في إنتاجية الحبوب. كما يدل ذلك على أن هناك تناسب إيجابي لكمية النيتروجين وامتصاصه مع إنتاجية البذور. وهذا يوافق (١٠) حيث لاحظوا بأن هناك تناسب إيجابي لكمية النيتروجين وامتصاصه مع البذور عند إضافة النيتروجين لمحصول القمح في الأراضي الجافة. كما نلاحظ كلما زاد معدل النيتروجين في الأسمدة المضافة في هذه التجربة زادت كمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات. وهذا يطابق ما ذكره عدد من الباحثين (٤) (٧) (٣) أن كمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات من التربة يزداد مع زيادة كمية النيتروجين المضافة.

أوضحت نتائج هذه الدراسة أن دليل الحصاد كان يزداد عندما يزيد معدل النيتروجين في السماد ، وهذا يعزى لزيادة الإنتاجية مع زيادة معدل النيتروجين وبالتالي المستوى العالي للنيتروجين يزيد دليل الحصاد والذي بدوره يشير إلى الإنتاجية العاليه وهذا ما تحصلت عليه النتائج في هذا البحث. هذه النتائج تتوافق مع ما أشار إليه (٩) حيث ذكر أن تراكم كميات كبيرة من النيتروجين مهمه للحصول على إنتاجية بذور عالية وأن المستوى العالي من النيتروجين عادة ما يرتبط مع دليل الحصاد العالي للمحصول. إلا أن النتائج أشارت إلى أنه لا يوجد فرق معنوي عند إضافة سماد اليوريا بمفردها. نتائج هذه الدراسة أشارت إلى أن كفاءة استخدام النيتروجين تتناقص مع زيادة كمية النيتروجين المضاف للتربة ويلاحظ أن أفضل النتائج كانت عند إضافة خليط السماد العضوي مع النيتروجين غير العضوي مقارنة مع نفس كمية النيتروجين الموجود في السماد العضوي لوحده. ويعزى ذلك لزيادة خليط الأسمدة العضوية مع اليوريا للإنتاجية والنيتروجين المأخوذ بواسطة النبات. وهذا يتفق مع كل من (٢) و (٥) . والذين ذكروا أن كفاءة استخدام النيتروجين تتناقص مع كمية النيتروجين المضافة للتربة. في حين نجد أن الكفاءة المحصولية تزداد عند إضافة خليط سماد زرق الدواجن مع النيتروجين المعدني بنسبة ٢٥% الي ٧٥% في وجود عنصري الفسفور و البوتاسيوم أو بدونهما. وكانت في الحدود المثلى ما بين ١٠ - ٣٠ وحدة. وهذا يماثل (٧) والذي ذكر أن الكفاءة المحصولية للنيتروجين في النظام الذي يدار بطريقة سليمة تفوق ٢٥، ولكن الحدود عادة تكون ما بين ١٠ - ٣٠ وحدة زيادة في الإنتاجية لكل

وحدة نيتروجين مضافة للتربة.

المخلص والتوصيات

Summary and Recommendation

١. في هذه الدراسة أجريت تجربة حقلية لموسمين زراعيين خلال العام (٢٠٠٩/٢٠١٠) (٢٠١٠/٢٠١١) وذلك لمعرفة أثر التسميد العضوي وغير العضوي وخليطهما على محتوى النيتروجين في النبات.
 ٢. أشارت النتائج إلى أن النيتروجين بمستوياته ومصادره المختلفة في المعاملات المضافة عموماً يزيد من النسبة المئوية للنيتروجين في البذور والتبن وذلك عندما يزيد معدله في السماد المضاف.
 ٣. يوجد تناسب إيجابي بين إنتاجية الحبوب وكمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات حيث يزداد في المعاملات التي أحدثت إنتاجية عالية.
 ٤. أظهرت النتائج أن تأثير خليط زرق الدواجن مع النيتروجين غير العضوي أدى إلى الزيادة المعنوية في النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات وكانت هذه المعاملات أفضل من معاملة سماد اليوريا.
 ٥. أفضل كفاءة استخدام للنيتروجين والكفاءة المحصولية كانت عند إضافة خليط السماد العضوي مع النيتروجين غير العضوي.
 - إن استبدال الأسمدة الكيميائية بالعضوية غير مجد لأنه لا بد من توفر كميات كبيرة من الأسمدة العضوية لسد نقص كل العناصر الغذائية حتى يحدث توازن غذائي في التربة.
 - من نتائج هذه الدراسة إتضح أنه حتى في حالة استخدام الأسمدة العضوية لا يمكن الاستغناء الكامل عن الأسمدة الكيميائية لذلك نوصي المزج بين الأسمدة العضوية وغير العضوية في نظام غذائي متكامل للاستفادة القصوى من الأسمدة.
- المراجع العربية والأجنبية :

1. Ayoub, A.T. (1974). Wheat experiment on N fertilizer source and time of application. Annual report of the Gezira. Season 1973 - 1974.
2. Caldwell, C. D. and Stratton, C. E. (1987). Response of max spring wheat to management input. Canadian J. of plant sci. 67, 645-652.
3. ECK.V. (1988). Winter wheat response to nitrogen and

- irrigation. *Agronomy J.* 80: 902-908.
4. Ibrahim, H. S. (1989). Varietal response to N fertilizer on the major soil types in the Northern Region of Sudan. Annual National Coordination Meeting, 4 – 7 September. 1989. Agricultural Research Corporation, Wad Medami, Sudan
 5. Khaleque, M. A.; Paul, N. K. and Crag, A. M. (2008). Yield and Nitrogen use efficiency of wheat as influenced by bed manting and nitrogen application. *Bangladesh J. Agric. Res.* 33(33), 439-448
 6. Nour, F. M. H. (1988). The effect of different nitrogen sources and soil type on growth and yield of wheat (*Triticum aestivum*) M.Sc. Thesis. University of Khartoum, Sudan.
 7. Olson, R. V. (1980). Fate of tagged nitrogen fertilizers applied to irrigated corn. *Soil Sci Soc. Am. J.* 44: 514-517.
 8. Raun, W. R. and Johnson, G. V. (1999). Improving nitrogen use efficiency for cereal production. *Agron. J.* 91, 357-363.
 9. Sinclair, T. R. (1998). Historical changes in harvest index and crop nitrogen accumulation. *Crop Science*, 38, 638-643.
 10. Walia, R. S.; Singh, R. and Singh, Y. (1980). Growth and nutrient uptake behaviour of dry land wheat as influenced by Nitrogen fertilization. *Indian Soc. Soil Sci.* 28, 91-97.

تناولت الدراسة أثر إختيار الموقع فى عمليات الإنتاج وتمثلت مشكلة البحث فى هل إختيار الموقع الأنسب أمر هام وعدم الاهتمام سابقا فى بعض الأحيان بهذا الأمر بالدرجة المناسبة يؤدى إلى معاناة بعض المصانع للعديد من السلبيات التي قلصت نجاحها وتقدمها. تهدف الى التركيز على أهمية إختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما له من آثار على نجاحها. كذلك تحديد أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة على هذا الإختيار، وطرق تقييمها. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد فى المراجع العربية. ومن أهم النتائج: عدم تطبيق الأسس و الأساليب العلمية فى إختيار الموقع تؤدي إلى وجود مشاكل تؤثر على الإنتاج. يعتبر قرار إختيار موقع الإنتاج من القرارات الإستراتيجية المهمة التي تؤثر على الإنتاج. إختيار الموقع المناسب يؤدي إلى زيادة و تقدم المنشأة مستقبلا ومن أهم التوصيات: إيلاء موضوع إعداد الدراسات الوافية، فى سبيل إختيار الموقع الأمثل، عند إقامة المنشآت الصناعية الأهمية المناسبة، وتثبيت القناعة لدى المستثمرين الصناعيين بذلك، بكل الوسائل المتاحة الإعلامية والإعلانية وغيرها. ضرورة تكليف اختصاصيين كفولين، لدراسة التأثيرات السلبية الناتجة عن واقع موقعي مصنعي على إنتاجهما ونجاحهما ونتائجهما بالتفاصيل المناسبة، بهدف محاولة معالجة الأسباب، للتقليل قدر الإمكان من هذه التأثيرات عليها.

Abstract:

study on the impact of site selection in the production processes and represented a problem Search Is Site selection is important and appropriate non-interest previously in some cases this is the proper degree leads to the suffering of some factories for many of the negatives that trimmed its success and progress. Which aims to focus on the importance of selecting the most appropriate location when the establishment of industrial plants, because of its effects. identify the most important factors and considerations affecting this choice, and methods of evaluation. Find adopted a descriptive and analytical approach to the most important contained in Arabic references. Among the most important results: non-application of the foundations and scientific methods in the selection of the site lead to the existence of problems affecting production. The decision to choose the production site of important strategic decisions that affect their production. Choosing the right site leads to increased and progress established in the future and the most important recommendations: to give the subject of the preparation of exhaustive studies, in order to choose the optimal site, when the establishment of industrial plants appropriate importance, and install a belief among industrial investors so, by all means available to media and advertising and Gerha.dharorh commissioning specialists incompetent, to study

the negative effects resulting from the reality of my manufacturers on their production and their success and results of the occasion to detail, in order to attempt to address the causes, to reduce as much as possible of these influences on them.

المقدمة :

من المسائل الهامة التي تواجهها، مسألة تحديد موقع المصنع، والتي يجب أن تقوم بدراستها دراسة وافية قبل اتخاذ القرار فيها، لأنها إذا أخطأت في اختيار الموقع الصحيح، فإن هذا الخطأ، سيظل يمثل عبئاً ثقيلاً على كاهلها، وعقبة في سبيل تحقيق درجات من النجاح كان من الممكن التوصل إليها، لو أحسن اختيار الموقع منذ البداية، وعند مناقشتنا لمسألة الاختيار للموقع الأنسب، وما له من آثار إيجابية أو سلبية، لا بد من مراعاة مجموعة من العوامل والاعتبارات المتعددة التي تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال، ويختلف تأثير كل عامل وأهميته من صناعة إلى أخرى، ومن زمن لآخر، ووفقاً للأهداف المنشودة من إقامة المنشأة الصناعية وغيرها. وقد أثمرت الدراسات المتخصصة بهذا الموضوع طرائق مختلفة، لتقييم هذه التأثيرات، بتنوع معاييرها، وسبل معالجة طبيعتها، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من أجل اختيار الموقع الأنسب، وضمان التأثيرات الإيجابية على الإنتاج والإنتاجية والنتائج من جراء اختيار الموقع.

مشكلة البحث: أن اختيار موقع المشروع له تأثيرات تنعكس إيجاباً أو سلباً على مستوى نجاحه، حيث يسبب أحياناً زيادة في التكاليف، واختناقات ببعض المراحل الأساسية في الإنتاج، وعدم الانتظام في سير العمل لذلك يمكن طرح الأسئلة التالية:

1/ هل اختيار الموقع الأنسب أمر هام وعدم الاهتمام سابقاً في بعض الأحيان بهذا الأمر بالدرجة المناسبة يؤدي إلى معاناة بعض المصانع للعديد من السلبيات التي قلصت نجاحها وتقدمها.

2/ ما هي العوامل والاعتبارات التي تؤثر على قرار اختيار الموقع الأنسب للمنشأة.

3/ هل القرب من مصادر المواد الأولية، توفر الأيدي العاملة، القرب من أسواق التصريف، توفر الطرق و وسائل النقل، وطرق تقييم هذه العوامل، وما يتبعها، حتى الوصول إلى قرار الاختيار الأنسب للموقع .

أهمية البحث:

1/ اختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما لذلك من تأثيرات مستقبلية على مدى نجاح المنشأة وتقدمها أو فشلها.

2/ ضرورة التركيز على هذا العامل، و الأهمية الكبرى لتأثيرات اختيار الموقع الأنسب على الإنتاج والنتائج، وسهولة تتابع آليات العمل لكافة النشاطات بكل مراحلها.

3/ توفير القوى العاملة بالقرب من الموقع المختار و مصادر الطاقة.

أهداف البحث:

1/ التركيز على أهمية اختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما له من آثار على نجاحها.

2/ تحديد أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة على هذا الاختيار، وطرق تقييمها.

3/ تثبيت القناعة لدى أية جهة رغبة بالاستثمار، بضرورة إعداد الدراسات الوافية لدى الجهات المتخصصة لاختيار الموقع الأنسب للمنشآت المزمع إقامتها.

فرضيات البحث:

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار الموقع وتكاليف عملية الإنتاج.

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار الموقع وعملية الإنتاج .

مصادر وأدوات جمع البيانات:

المصدر الأولية: ويتضمن إجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة، بالإضافة إلى الوثائق المتحصل عليها من مؤسسة النسيج، إلى جانب الاستبانة المعدة وفقاً للمعلومات المتحصل عليها.

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والدراسات السابقة والمؤلفات والدوريات والبحوث بالإضافة إلى مواقع الانترنت التي لها علاقة بالموضوع .

منهج البحث:

أستخدم الباحث عدد من المناهج البحثية التي تناسب ومثل هذه الدراسة حيث تناولت المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة ، والمنهج الاستنباطي في صياغة المشكلة و الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات .

حدود البحث و تتمثل الحدود في الآتي :

مجتمع البحث:

هم العاملين بمصنع النسيج كوستي.

1/الحدود المكانية : مصنع النسيج كوستي بولاية النيل الأبيض .

2/ الحدود الزمانية: 2015 م.

3/ الحدود البشرية : العاملين بمصنع النسيج كوستي ولاية النيل الأبيض.

الادبيات والدراسات السابقة :

1/ دراسة مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث : (2007م) (1)

ناقشت الدراسة أهمية موقع المصنع، أسس تحديده وتأثيراته وتمثلت مشكلة البحث أن موقع المشروع له تأثيرات تنعكس إيجاباً أو سلباً على مستوى نجاحه وهدف البحث: إلى التركيز على أهمية اختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما له من آثار على نجاحها. و تثبيت القناعة لدى أية جهة رغبة بالاستثمار، بضرورة إعداد الدراسات الوافية لدى الجهات المتخصصة لاختيار الموقع الأنسب للمنشآت المزمع إقامتها.ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة: عدم إيلاء الأهمية المناسبة سابقاً، في كثير من الأحيان، لإعداد الدراسة الوافية العلمية لاختيار الموقع، عند إقامة المنشآت الصناعية، مما أدى إلى المعاناة من مشاكل متعددة لدى بعض المصانع القائمة، وهذا دفع الجهات الرسمية الاهتمام الأكثر بهذا الموضوع. ومن أهم التوصيات: إيلاء موضوع إعداد الدراسات الوافية، في سبيل اختيار الموقع الأمثل، عند إقامة المنشآت الصناعية الأهمية المناسبة، وتثبيت القناعة لدى المستثمرين الصناعيين بذلك، بكل الوسائل المتاحة الإعلامية والإعلانية وغيرها.

تناولت الدراسة أثر اختيار موقع المصنع في نجاحه، وتمثلت مشكلة البحث : أن لموقع المشروع تأثيرات تنعكس إيجاباً أو سلباً على مستوى نجاحه، حيث يسبب أحياناً زيادة في التكاليف، واختناقات ببعض المراحل الأساسية في الإنتاج، وعدم الانتظام في سير العمل يهدف البحث إلى التركيز على أهمية اختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما له من آثار على نجاحها. و تحديد أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة على هذا الاختيار، وطرق تقييمها كذلك تثبيت القناعة لدى أية جهة راغبة بالاستثمار، بضرورة إعداد الدراسات الوافية لدى الجهات المتخصصة لاختيار الموقع الأنسب للمنشآت المزمع إقامتها، ومن أهم النتائج: يستنتج الباحث من هذه الإجابات بأنه لم يتم إيلاء اختيار هذا الموقع الأهمية المناسبة و أنه لم يتم بناء على دراسة علمية تهدف لاختيار الموقع الأنسب، ولم تلعب بعض العوامل الهامة مثل القرب من مصادر المواد الأولية، القرب من أسواق التصريف، القرب من الصناعات المكملة دوراً في نجاح أو فشل المصنع كذلك يوصي الباحث: الاهتمام بإعداد الدراسات الوافية في سبيل اختيار الموقع الأمثل للمصنع، وتثبيت القناعة لدى المستثمرين الصناعيين بذلك، بكل الوسائل الإعلامية المتاحة وغيرها، جعل دراسة اختيار الموقع الأنسب، من المستندات المفروضة لتقديمها مع الأوراق الرسمية الأخرى للحصول على رخصة المصنع. المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: تناولت الدراسات أهمية موقع المصنع، أسس تحديده وتأثيراته وكذلك اختيار الموقع للمشروع تأثيرات تنعكس إيجاباً أو سلباً على مستوى نجاحه. بينما تناولت الدراسة الحالية: أثر اختيار الموقع في عمليات الإنتاج. هدفت الدراسات السابقة إلى التركيز على أهمية اختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما له من آثار على نجاحها. بينما هدفت الدراسة الحالية إلى التركيز على أهمية اختيار الموقع الأنسب عند إقامة المنشآت الصناعية، لما له من آثار على نجاحها. كذلك تحديد أهم العوامل والاعتبارات المؤثرة على هذا الاختيار، وطرق تقييمها. توصلت الدراسات إلى نتائج أهمها: عدم إيلاء الأهمية المناسبة سابقاً، في كثير من الأحيان، لإعداد الدراسة الوافية العلمية لاختيار الموقع، عند إقامة المنشآت الصناعية، مما أدى إلى المعاناة من مشاكل متعددة لدى بعض المصانع القائمة، وهذا دفع الجهات الرسمية الاهتمام الأكثر بهذا الموضوع. بينما توصلت الدراسة الحالية إلى نتائج أهمها: إن قرار تحديد الموقع للمشروع من القرارات الإستراتيجية العامة التي يصعب الرجوع فيها على الأقل في الأجل القصير أيضاً تعتبر القوة العاملة القريبة من موقع المشروع من أهم الموارد التي تدخل في عملية اختيار الموقع.

مفهوم وأهمية وأهداف اختيار الموقع : [3] عملية اختبار الموقع هي تلك العملية الخاصة بتحديد موقع جغرافي لعمليات منظمة معينة ، سواء في الصناعة أو الخدمات. عوامل مهمة (القرب من العملاء أو الموردين - تكاليف العمالة و النقل - مدى توفر المرافق) اختيار الموقع من القرارات الإستراتيجية الهامة يجب أن تحظى بقدر كاف من الاهتمام و الدراسة بالنسبة لمنظمات خدمية مثل البنوك ومطاعم الوجبات السريعة يدخل الموقع كجزء من إستراتيجيتها التسويقية أهمية قرار الموقع : 1/ يصعب الرجوع فيه . 2/ يؤثر على مستوى كفاءة و ربحية العمليات . 3/ جذب العملاء في منظمات الخدمات كالبنوك و الفنادق و المستشفيات.

أهداف اختيار موقع المصنع : ترجع أهداف اختيار موقع المصنع على أساس نوع الصناعة أي منظمات صناعية وأخرى خدمية ففي المنظمات الصناعية السلية ترتبط اختيار الموقع ارتباطاً رئيساً بالكلف والتي تقسم إلى ثلاثة أنواع (4) 1/ كلفة الموقع تشمل كفل شراء الأرض والإنشاء والتعمير والاستئجار والضرائب الحكومية. 2/ كلفة توزيع المنتجات : تشمل كلف توزيع المنتجات من المصانع إلى المخازن ومنها إلى منافذ البيع ضمن شبكة التوزيع الجغرافية.

3/ كلف المواد الأولية : تشمل كلف شراء المواد الأولية الداخلية في صناعة وكلف شراء المواد المشغلة للمصنع (دهون، شحوم كهرباء- منتجات نفطية) يتمحور الهدف الأساسي لقرار اختيار الموقع حول عناصر رئيسية للتكلفة هي: [2] تكلفة المكان، ا/ وتشمل سعر الأرض و تكلفة البناء . ب/ تكلفة النقل . ج/ تكلفة الإنتاج والتشغيل.

أ. هذا بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى في اختيار المصنع تداخل مع هذه الكلف كالظروف المناخية والتوزيع الجغرافي للقوى العاملة والمراكز الصناعية ووسائلها هما هو إنتاجية العامل في منطقة معينة ويمكن إيجادا من خلال : أ/ زيادة سرعة التسليم. ب/ تعظم الربح.

مدارس اختيار الموقع: (4)

1/ الموقع الأقل كلفة. وضع العالم الاقتصادي (الفريد فيبر Alfred Weber) نموذجية المشهور عن الموقع الصناعي من كتابة (فن مواقع الصناعات والذي اعقد فيه عدة فرضيات منها.

2/ أن مصادر المواد هي من المعطيات.

3/ تركيز المستهلكين في مواقع محددة.

4/ ندرة قوة العمل أي تركيز الإداري العاملة في مناطق معينة دون الأخرى.

5/ الطلب على السلع المنتجة إما يكون ثانياً أو غير محدد.

وعلى هذا الأساس حدد weber ثلاثة عوامل كأساس للمفاضلة بين موقع وآخر وهي: [5] السوق في عملية اختيار الموقع: الاتجاه الثاني الذي مرت به نظرية الموقع هو الاهتمام بالسوق عند موقع المشروع الصناعي، ويرجع هذا الاهتمام في اختيار الموقع إلى عدم وجود توزيع متساوي بين السكان والموارد الطبيعية أو توفر ظروف التنافس الحر. يؤكد هذا الاتجاه على الطلب كمعامل رئيس في تحديد الموقع ويفترض أن أسعار عوامل الإنتاج ثابتة أو متساوية في كل مكان فأى مكان يكون فيه الطلب كبيراً يكون الأنسب وهذا ما تبينه نظرية الموقع.

مدرسة فكر تعظيم الربح(5): ركزت المدارس السابقة على عوامل الإنتاج فنختار الموقع كلفة وهي ما نادت به مدرسة الموقع الأقل كلفة بينما ركزت الأخرى على عوامل الطلب لذا فاختيارات السوق في تحديد الموقع الأنسب فقد لا يكون الموقع ذو الكلفة الداني قريباً من السوق أو ذو موقع مناسب الانخفاض الطلب فيه وقد تكون كلفة عالية وقريباً من السوق ومن هذا جاء فكر تعظيم الربح بالاستناد إلى التوفيق (التكيف) بين عاملي الكلفة والعائد.

مدرسة فكر الموقع الأقل كلفة للمستهلك: (5) عتمد هذه المدرسة على مبدأ إحلال عناصر الإنتاج ببعضها في المواقع البديلة والتركيز على مبدأ اقتصاديات الحجم فهذه المدرسة نأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاقتصادية المختلفة المؤثرة على تكاليف الإنتاج إضافة إلى تكاليف التوزيع وإيصال السلع بأقل كلفة ممكن ومن ابرز رواد هذه المدرسة Walter Lsard فقد اهتم بعامل النقل مثل Weber , Hoover واعتبره عاملاً رئيساً في تخطيط المواقع الصناعية.

إستراتيجية اختيار الموقع(5)القرارات الإستراتيجية طويلة المدى يحتاج إلى المزيد من الدراسة في التحليل وهذا القرار مهم جداً لاختيار الموقع لسببين:

1/ اختيار الموقع يتم اتخاذ مرة واحدة ويعطي قرار أيدي لا يمكن تغييره بعد إنشاء المصنع.

2/ قرار اختيار الموقع يؤثر تأثيراً مباشراً على تكلفة الإنتاج والتسويق كلما كانت المواد الخام ومستلزمات الإنتاج قريبة من موقع المصنع كلما أدت عن تقليل الإنتاج من تكاليف النقل.

العوامل المؤثرة على اختيار الموقع (5) تجرى عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات في ظل نظام يدعى بالنظام الإنتاجي فقد عرفه شافير بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تسعى إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات (سلع وخدمات) ويرى ميريدث وشافير أن مكونات النظام الإنتاجي تتألف من (تجهيز والمدخلات) العمليات التحويلية والمخرجات من (التكنولوجيا والزبائن) والتغذية العكسية بالإضافة إلى العمليات الرقابة للحفاظ على ديمومة النظام وكالاتي:

1/ القرب من المواد الخام. 2/ القرب من مصادر الطاقة. 3/ القرب من مصادر القوى العاملة. القرب من الأسواق. 4/ تكلفة الأرض. 5/ تكلفة التخلص من مخلفات الإنتاج. 6/ الضرائب والرسوم الحكومية للعاصمة والولايات.

الأساليب المتبعة في اختيار الموقع(6)

أولاً: أساليب تقييم بدائل الموقع (أسلوب تصنيف العامل): هي طريقة بسيطة تقوم على تخفيض أوزان نوعية لكل عامل وتخفيض لكل عامل نقطة ويضربها ببعضها نحصل على تراجيح لجميع العوامل ويمتاز نفسها تحصل على المواقع الأفضل بين البدائل تمتاز بالسهولة مشمولها على عدد كبير من المتغيرات يعاب عليها نجاح أسلوبها مقترن بدرجة الخبرة الشخصية ومهاراته.

ثانياً: تحليل نقطة التعادل: يقوم هذا التحليل على أساس المقارنة بين إجمالي أو كلف مع أحجام المختلفة من السلع بافتراض ثبات الدخل المتحقق من بيع الوحدات وقت الإنتاج وحجم الإنتاج ثابتان لا يتغيران لمرور الزمن.

ثالثاً: أسلوب مقاييس المسافة: يستخدم هذا الأسلوب عندما ينبغي أن يحدد الموقع المرشح وبدائله ومقارنتها على أساس العوامل الكمية والتي ترتبط بالمسافة كالقرب من الأسواق أو قرب من المجزين ولقياس المسافة بين مخزين في موقعان B A ، فلقياسها نستخدم مقياس المسافة المستقيمة (مسافة الخط السمتقيم) ولحساب المسافة تحتاج رسماً بيانياً لوضع النقطة A على الشبكة ولتمثيل موقع المجزين نضع النقطة B لكي تمثل المخزن المحتمل وبالتالي تكون المسافة بين B & A هي (أطول وتر المثلث قائم الزاوية) .

إدارة الإنتاج والعمليات في المنظمات الصناعية والخدمية: تتشابه نظم الإنتاج والعمليات في المنظمات الخدمية والصناعية من حيث مكونات النظام ، فأى نظام سواء إن كان إنتاجي أو خدمي لا بد أن يتألف من { مدخلات - عمليات - مخرجات وتغذية عكسية ورقابة } إلا أن هناك جملة اختلافات بها منها:

1/ أن سلعة قد تكون ملموسة بينها تكون الخدمة غير ملموسة الأمر الذي جعل من عملية خزنها أمراً مستحيلاً.

2/ صعوبة عملية النقل الخدمات من مكان إلى آخر أو التنازل عن ملكيتها لشخص آخر بسبب عدم ملموسيتها.

3/ إنتاج الخدمات يتلازم مع استهلاكها على العكس من السلعة لذا تعتبر الخدمة سريعة التلف.

4/ الخدمة قد تحدث مشكلة في تخطيط الطاقة لاستعانتها بالأبنية والأجهزة والقوى العاملة أثناء وقوع الطلب فإذا لم يتحقق هذا أو تحقق جزءاً منه كانت حسابات تخطيط الطاقة والجهد المبذول ذهب سدى.

5/ لا يمكن الحكم على جودة الخدمة إلا بعد استهلاكها كما أن سمعة مقدمها تعد أمراً جوهرياً لأن الانطباع من الجودة ينقل شفويّاً بين الزبائن.

6/ تتركز المنظمات الخدمية في مناطق تواجد المستهلكين بينما لا تفترض ذلك المنظمات الصناعية أو ليس بالضرورة أن تكون قريبة منهم لإمكانية خزنها ونقلها.

7/ تتطلب المنظمات الخدمية احتكاً مباشراً مع الزبائن بينما المنظمات الصناعية غالباً ما تنتج سلعاً للبيع في الأسواق المحلية والدولية (العالمية) أو الوظيفة مما يتطلب امتلاك استثمارات عالية وتكنولوجيا متطورة على العكس من الخدمة التي تركز على القوى العاملة أكثر من رؤوس الأموال.

8/ العوائد تتولد أساساً من المنتجات الملموسة حال إنتاجها.

لكن هذا لا يعني أم المنظمات الصناعية تصنع سلعاً فقط وكذلك بالنسبة للمنظمات الخدمية بل توجد منظمات تقدم سلعاً وخدمة مثل شركات صناعة السيارات لديها ورش لتصليح السيارات إذ أنها تباع (سلعاً سيارات وخدمة التصليح) أما إذا كانت تقدم سلعاً فقط فتسمى سلعية حرفة أو تقدم خدمات فقط تدعى خدمية مصرفية كمنظمات الاستشارات القانونية.

إدارة الإنتاج والعمليات: مفهوم إدارة الإنتاج والعمليات(6): تتكون جميع السلع والخدمات التي تطلبها من نظام متكامل مؤلف من المدخلات (المواد الأولية، العمال، الطاقة، رؤوس الأموال) والعمليات والمخرجات سواء أن كانت سلعية أو خدمية فعملية التحويل هذه تحدث في المنظمة ومن خلال العملية الإنتاجية يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات يمكن الاستفادة منها إما العمليات فيمكن التعبير عنها بجميع الأنشطة المقترحة بعملية التحويلات تلك. يعد مصطلح إدارة العمليات مصطلحاً شمولياً إذا لم يكن كما كان إدارة الإنتاج خاصاً بمنظمات الصناعية المنتجة لسلعة ملموسة بل كان دلالة على مجموعة الأنشطة التي تسعى لتقديم السلع والخدمات وعرف بكونه إحدى وظائف المهمة في المنظمة والتي تعمل على معالجة موارد المنظمة من (مواد أولية وتكنولوجيا وطاقة وعمل) بهدف خلق سلع وخدمات تلبي لاحتياجات الزبائن في الوقت المناسب انها الوظيفة التي تهتم بتحويل المدخلات إلى مخرجات نافعة وذات قيمة يمكن إضافتها لبعض الكيانات ويرى (Slack, 2004: et.al) بكونها احد الوظائف الرئيسية للإعمال مع اختلاف المسميات في المنظمات المختلفة لهذه الوظيفة فمنها ما يشمل على الوظائف المباشرة والجوهرية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات ومنها ما يمكن تمثيله بنطاق واسع يشمل كل أنشطة الدعم المباشرة وغير المباشرة .

التطور التاريخي لإدارة الإنتاج والعمليات(6): تمتد جذور إدارة لإنتاج والعمليات إلى العصور القديمة حيث بدأت بداية بان العامل هو المسئول عن التصنيع والجودة (الحرفي) وبعدها ظهرت مجاميع / فرق العمل حيث يتواجد مراقب للحيلولة دون تدني مستوى جودة المنتج النهائي وبدأت هذه الحقيقة الزمنية من أواخر القرن 18 وحتى بداية القرن 19 عشر. ونتيجة للثورة الصناعية وظهور العديد من الاختراعات ظهرت تدريجياً فكرة تكوين المصانع الإنتاجية وقد واكب ظهورها العديد من المفكرين والعلماء ، بدءاً بآدم سميث (1776) الذي نادى بمفهوم تقسيم العمل لجعل العمل أفضل والذي حقق مزايا عدة منها:

1. تنمية مهارات العاملين من خلال تأدية لنفس العمل باستمرار. 2/ تقليل الوقت الضائع للعاملين بين عملية وأخرى. 3/ التركيز على استخدام العدد والآلات التي تساعد في العملية الإنتاجية.

قرارات إدارة الإنتاج (7): قرار تحديد المواصفات الفنية للمنتج: ويقصد بها تحديد الإبعاد ودرجة الاحتمال والجودة والوسيلة المستخدمة كافة الأنظمة الضرورية لإنتاج السلعة بالمواصفات التي يطلبها المستهلك. هنا ينبغي أن نفرق بين حالتين أساسيتين: 1/ حيث يكون المستهلك على استعداد لشراء ما يجده متوافراً من السلعة في السوق في سبيل إشباع حاجاته فور شعوره بها. 2/ حيث يشترط المستهلك مواصفات معينة في السلعة التي يطلبها ويكون على استعداد للانتظار لفترة من الوقت.

2/ قرار تحديد عمليات التحول: ونقصد به تحديد الأسلوب الإنتاجي المستخدم في إنتاج المنتج مع إعادة ان قرار مدير الإنتاج باختيار احد الأساليب يؤثر على قرارات أخرى علق باقتصاديات الإنتاج وتؤثر في تصميم المصنع وفي شراء الخامات وفي زين الإنتاج والمواد تحت التشغيل وعموماً فان لدي مدير الإنتاج فرصة اختيار أي من الأساليب الإنتاجية التالية مع مراعاة انه يمكن أن يتواجد في صنع الواحد أكثر من أسلوب في أن واحد: أسلوب الإنتاج المستمر للطلب: تتميز المشروعات التي تتبع هذا الأسلوب لإنتاجي بان الطلب المتوقع على السلع التي تنتجها كبير جدا غير أن الموصفات التي سيطلبها العميل غير معروفة لدرجة كافية من التفصيل ولو إن التغير من عميل إلى آخر محدود ويلاحظ أن التغير في الموصفات هنا قد يكون في المراحل النهائية. سلوب إنتاج الدفع المتكررة للطلب: تعتمد المشروعات التي تتبع هذا الأسلوب الإنتاجي في تحديد موصفات المنتج على طلب العميل والإنتاج ليس للطلب للتخزين بمعنى أن الإنتاج لا يبدأ إلا بعد التعاقد مع العميل وتستخدم هذه المشروعات وسائل إنتاجية غير متخصصة كما أن استعمال هذه الوسائل ليس متخصصاً أيضاً ويكون تصميم هذه المصانع على أساس العمليات.

أ. أسلوب إنتاج التشغيل للتخزين: تلجا المشروعات إلى هذا الأسلوب حينما تجد أن الطلب على صنف من الأصناف الإنتاج محدود لا تستطيع إلغاء الصنف لأنه مكمل وضروري لأصناف أخرى او أن إلغائه يؤثر على المركز التنافسي للمشروع ولذلك فهي تعتمد على ا نتاج كمية منه وتخزينها وبعد فترة طويلة نسبياً تنتج منه كمية أخرى لاستكمال رصيد المخزون هذا ويكون اعتماد المشروعات هذا على العمل اليدوي أكثر من الآتي:

أ. قرار تحديد أنواع المدخلات (العنصر البشري والموارد): العنصر البشري يتكون العنصر البشري من مستويين أساسيين هما المديرين (جميع أجهزة الإشراف) ومستوى التنفيذيين (العاملين على مختلف تخصصاتهم) وتنقسم الكفايات البشرية سواء في مستوى المديرين التنفيذيين إلى كفايات بشرية متخصصة وكفايات بشرية غير متخصصة وفي العادة لا يستطيع مدير الإنتاج أن يتخذ قراره بشأن نوع الكفايات البشرية بعزل عن باقي عناصر المدخلات لان عملية التحول الإنتاجي عبارة عن محصلة استخدام عناصر المدخلات مجتمعة كما يكون استخدام المدخلات في مجموعة متكاملة (مواد – أفراد – طاقة آلات) ويهتم مدير الإنتاج باختيار عناصر كل مجموعة بما يحقق اقل تكلفة ممكنة .وهي تشكل قرابة 70% من قيمة المدخلات في معظم المنشآت الصناعية ويحتاج مدير الإنتاج هنا إلى اتخاذ قرارين: أ. قرار تكنولوجي يحدد البدائل المختلفة من أنواع المواد التي يمكن استخدامها لإنتاج السلعة المطلوبة . ب. قرار اقتصادي باختيار نوع المواد الأكثر ملائمة من الناحية الاقتصادية من البدائل من الخدمات ومن الأصول الثابتة التي تستخدم في الإنتاج.

1/ قرار تحديد القدرة الإنتاجية : حيث أن التكلفة الكلية للإنتاج لا تغير مباشرة مع تغير الكمية المنتجة بمعنى أن مضاعفة الكمية المنتجة لا يؤدي بالضرورة إلى مضاعفة التكلفة الكلية للإنتاج وتطبيقاً للنظرية الاقتصادية تكون تكلفة الوحدة المنتجة في ادني مستوى ممكن بالنسبة لعدد من المجموعات البديلة من عناصر المدخلات في تلك المجموعة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية لكل عنصر من عناصر المدخلات متساوية وبالتالي إذا تغير تكوين المجموعة من عناصر الإنتاج المختلفة عن ذلك الوضع ينخفض الإنتاج وتزيد التكلفة ومن ثم فان على المنشأة أن تستبدل وحدت من العنصر الأكثر تكلفة بوحدات من العنصر الأقل تكلفة إلى أن تتساوى الإنتاجية الحدية للوحدة النقدية المستثمرة في جميع عناصر الإنتاج .

مكونات عمليات الإنتاج(8)

أولاً: المجهزون والمدخلات: يتمثل دور المجهزون في توفير المدخلات اللازمة للعمليات التحويلية وقد يكون المجهز داخلياً حيث يكون نظاماً إنتاجياً فرعياً من داخل المنظمة كقيام قسم الخراطة بتزويد أقسام المعمل بالبراغي أو أن يكون خارجياً إلا أنهم تحكمهم مدة محددات من قبل المنظمة (التسليم في الموعد المحدد ، كميات المتفق عليها جودة المواد المجهز) . أما المدخلات وتشمل الأموال والمواد الأولية والقوى العاملة والمهارات والزمن والتسهيلات والطاقة والكائن والمعدات ، الآن جميع المدخلات يجب أن تفحص قبل تسلمها من المجهزين ويكون عن طريقة الفحص بالعينات أو الفحص الكلي. لضمان جودة المخرجات.

ثانياً: العمليات التحويلية: تشير إلى مجموعة العمليات اللازمة لتمويل المدخلات في النظام الإنتاجي إلى مخرجات سلع وخدمات وتعد هذه العملية العنصر الأساسي في النظام الإنتاجي والتي من خلالها يتم إضافة قيمة أو تحقيق منفعة. وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك من الآتي: 1/ يعتبر شكل المدخلات لجعلها ذات فائدة وشكل أفضل كتحويل الخشب أشجار إلى كراسي.

2/ نقل المدخلات من مكان إلى آخر يحقق المنفعة المكانية مثل نقل الطابوق من المعامل إلى مواقع إلقاء. 2/ خزن المدخلات إلى فترة أخرى يزيد من قيمتها شرط أن لا تتعرض للتلف أو تقادم في الإضافة إلى المنفعة الزمانية كخزن الدافئ المصنعة صيفاً لبيعها شتاءً. 3/ فحص المدخلات والذي من شأنه زيادة قيمتها كان يكون شراء أرض ومن خلال الدراسة يلاحظ أن ستقع على شارع تجاري بشأنه يزيد من سلعتها.

ثالثاً: المخرجات: تتمثل بالسلع والخدمات أو كل ما هو حصيلية لعملية التمويل وإضافة إلى السلع والخدمات قد تخرج مواد ضارة غير مرغوب بها تؤثر على الأفراد داخل المنظمة وخارجها أو النفايات المشعة الملوثة للبيئة.

رابعاً: الزبائن والتكنولوجيا: يعدون المجموعة التي تسعى المنظمات لسد احتياجاتها من السلع والخدمات لكونهم يمثلون عملية النمو والتطور للمنظمات في السوق.

خامساً: التغذية العكسية والرقابة: تشمل المعلومات المرتدة بين المجهزين والمدخلات والعمليات التحويلية والمخرجات والزبائن والتطور التكنولوجي وتساعد هذه المعلومات مدراء العمليات في التخطيط الفعال لاتخاذ الإجراءات التصحيحية من خلال الرقابة المستمرة للنظام من عناصر نظام إدارة العمليات متشابهة مع سابقة نظام إدارة الإنتاج حيث يتكون أيضاً من المدخلات (المدراء، العمال، المعدات، التسهيلات، المواد الخام، الخدمات، الأرض، النشاط والقوة) ومن العمليات التحويلية والمخرجات (سلع وخدمات) والزبائن ومعلومات عن الانحياز والتي تمثل بمثابة تغذية عكسية.

الإنتاج تشغيلي للطلب (8): حيث انه نظراً لصغر حجم الطلبيات واختلافها فان مشروع لا يستطيع أن يحدد بالتأكد جم احتياجاته من المعدات والوسائل الإنتاجية الأخرى لذلك أن هذه المشروعات تحافظ على إيجاد مرونة كبيرة في استخدامات المعدات لوسائل الإنتاجية المتوفرة لديها وغالباً ما تفضل استئجار الإمكانات بدلاً من شرائها إذا تيسر لها الاستئجار.

أسلوب الإنتاج المستمر للتخزين (إنتاج مستمر للتسويق)(8): يتطلب هذا الأسلوب أن يكون المنتج على علم بالموصفات التي يرغبها مشتررون وان تكون سوق السلعة المنتجة واسعة وهذه المصانع تستخدم آلات وسائل إنتاجية متخصصة ويكون تصميمها على أساس خط الإنتاج أو خط السلعة.

النشأة والتطور لمصنع النسيج - كوستي: (9) كانت بداية تأسيسه 1975م بواسطة شركة سوبر البلجيكية بعد 256 مكنة

بمشاركة بيكانول بطاقة إنتاجية 70000 في السنة. تم الافتتاح في 28 مايو 1978م على يد الرئيس الراحل المشير جعفر محمد نميري ، استمر في العمل حتى عام 1999م وتوقف عن العمل إلى عام 2004م نسبة لعدم توفر مدخلات الإنتاج وفي العام نفسه

2004م تم التأهيل الأولي عن طريق الغرض السلعي بين السودان والهند واستمر العمل في العام 2007م حيث تم التأهيل الكلي بواسطة شركة أركلي أسبورت الهندية بعدد 96 مكنة إيطالية بطاقة إنتاجية 9 مليون متر في السنة بمختلف أنواع الأقمشة تلبى احتياجات السوق المحلي والعالمي ويحتوي على عدد 250 عامل وساهم في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية في السودان عامة ولاية النيل الأبيض على وجه الخصوص. فيما يختص بأقسام المصنع الرئيسية فيتألف من الأقسام التالية: 1/ الإدارة (المدير العام - الحسابات - شؤون - العاملين - المخازن) . 2/ أقسام الإنتاج (التحضيرات - النسيج - المعمل) . 3/ الأقسام الهندسية (الكهرباء - التكييف - الغلاية) .

إستراتيجية شركة سور النسيج كوستي: الإستراتيجية بعد التأهيل أن يوفر المصنع بالاحتياجات الحكومية والقوات المسلحة من مختلف الأقمشة وتوطن صناعة النسيج في السودان بما يتميز به من مواد خام وكادر بشري. الطاقة التصميمية للمصنع 30 ألف متر في اليوم ويتم توريد الغزل من مصنع الحصاصيصا للغزل والنسيج (10) التخطيط لتطوير للشركة: توجد إدارة خاصة بالإنتاج والتخطيط بالمصنع حسب توجيهات الإدارة العليا بالإضافة إلى مركز التدريب بغرض رفع كفاءة العاملين وإضافة مهارات تجعلهم يؤدون مهامهم بالصورة المطلوبة حيث أن في عالم اليوم أصبحت المؤسسات تتنافس على الكادر البشري المؤهل، أما بالنسبة لنظام الحوافز بالمصنع فهناك أنواع كثيرة من الحوافز منها: 1- حافز الإنضباط. 2- حافز الأداء. 3- حافز التميز. 4- حافز الجودة. المشاكل التي تواجه عمل المصنع (11): يواجه مشكلة في الكهرباء خاصة في فصل الخريف. 2/ أحيانا ينقطع الإمداد الكهربائي لمدة ثلاثة أيام. 3/ مشكلة الترحيل للعاملين في فصل الخريف تؤثر على العاملين. 4/ بالإضافة إلى مشكلة التي تعاني منها الصناعة في السودان وهي مشكلة الحصار الاقتصادي مما يجعل الحصول على الإسيبرات أمر صعب .

إجراءات البحث التحليلية: يتناول هذا المبحث الأسلوب الذي أتبع في الدراسة الميدانية وذلك بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف أداة الدراسة وكيفية توزيعها على عينة الدراسة التي تم اختيارها ثم التطرق للأسلوب يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في بمصنع النسيج كوستي. تم استخدام الحصر الشامل لمجتمع البحث وبهذا يكون قد بلغ حجم العينة 100% من حجم المجتمع الكلي للعينة . وتم توزيع عدد (180) إستبانة لجميع مفردات العينة المبحوثة ولم يتم استرجاع أي إستبانة. وتم استخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وتم قياس صدق وثبات الاستبانة وكذلك اختبار فرضيات الدراسة.

تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	120	66.6%
أنثى	60	33.3%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (1)، أن 66.6% من أفراد عينة الدراسة ذكور ، 33.3% إناث ، وهذه النسبة توضح أن الذكور أكثر لأن طبيعة عمل المصنع تقتضي ذلك لوجود المكينات والآلات والمعدات الكبيرة وورش الصيانة .

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	75	41.66%
30-40 سنة	45	25%
40-50 سنة	30	16.66%
50-60 سنة	20	11.11%
60 سنة فأكثر	10	5.55%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (2) أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (أقل من 30 سنة) بلغت نسبتهم (41,66%) بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-40 سنة) (25%)، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40-50 سنة) (16.66%) كما تضمنت العينة نسبة (11.11%) من الذين تتراوح أعمارهم ما بين (50-60 سنة) ويتضح من ذلك أن النسبة الكبرى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (30 إلى 40 سنة) حيث بلغت نسبتهم (41.66%). وارتفاع هذه النسبة تدل على أن هذه العينة تعتبر من الشباب وهذا يدل على أن المصنع يعتمد على هذه الفئة من العاملين وذلك لطبيعة عمل المصنع.

جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	75	41.66%
عازب	105	58.33%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (3) ، أن 41.66% من أفراد عينة الدراسة متزوجين ، 58.33% غير متزوج ، وهذه النسبة العالية من الغير المتزوجين تعني عدم استقرار أفراد العينة اجتماعياً.

جدول رقم (4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	35	19.44%
جامعي	120	66.66%
فوق الجامعي	15	8.33%

أخرى	10	5.55%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول رقم (4) أن أفراد العينة من المؤهل العلمي جامعي حيث بلغت نسبتهم (66.66%)، أما نسبة الثانوي بلغت (19.44) أما نسبة فوق الجامعي بلغت (8.33%). أما بلغت نسبة حملة التعليم أخرى (5.55%). ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم أعلى نسبة من بين النسب مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
إدارة اعمال	65	36.11%
إقتصاد	25	13.88%
محاسبة	35	19.44%
تقنية معلومات	30	16.66%
بنوك وتمويل	15	8.33%
أخرى	10	5.55%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة حملة التخصص في ادارة الاعمال بلغت (36.11%). أن أفراد العينة من التخصص العلمي المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (19.44%). أما نسبة حملة التخصص في تقنية المعلومات بلغت (16.66%)، أما حملة التخصص في الإقتصاد بلغت (13.88%)، نسبة حملة التخصص في بنوك وتمويل بلغت (8.33%). نسبة حملة التخصص أخرى بلغت (5.55%) ويتضح من ذلك أن أفراد العينة ممن يحملون تخصصات مختلفة مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة.

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
موظف	45	25%
إداري	35	19.44%
محاسب	25	13.88%
أخرى	75	41.66%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة من أخري حيث بلغت نسبتهم في العينة (41.66%) بينما بلغت نسبة الموظفين (25%) ، وبلغت نسبة المحاسبين (13.88%) ، بينما بلغت نسب الإداريين (19.44%) وهذا يدل على تفهم المبحوثين بمجال البحث.

جدول رقم(7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	50	27.77%
5-10 سنوات	45	25%
10-15 سنة	65	36.11%
15 سنة فأكثر	20	11.11%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول(7) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم 10-15 سنوات حيث بلغت نسبتهم (36.11%) ثم أفراد العينة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين ما بين أقل من 5 سنوات بنسبة(27.77%) ثم أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5-10سنوات) بنسبة (25%) ثم أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة بنسبة (11.11%) بذلك يمكننا القول بأن المصنع يتمتع باستقرار كبير جداً من خلال العاملين الذين يمتازون بالتنوع في الخبرات.

جدول (8) التوزيع التكراري لأفراد المجتمع المدروس وفقا للدورات التدريبية

الدورات التدريبية	العدد	النسبة المئوية
بدون دورة تدريبية	15	8.33%
دورة واحدة	45	25%
دورتان	35	19.44%
أكثر من ثلاثة دورات	85	47.22%
المجموع	180	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2015م

يتضح من الجدول (8) ، أن 8.33% من أفراد عينة الدراسة ليست لديهم دورات تدريبية ، 45% دورة تدريبية واحدة ، 35% دورتان ، 47.22% أكثر من ثلاثة دورات و بذلك يمكننا القول بأن أغلب العينة أكثر من ثلاثة دورات تدريبية وهذا يدل على أن ارتفاع مهارات العمل عليهم و تفهم المبحوثين بمجال البحث.

تحليل بيانات الدراسة الأساسية :

يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل فرضيات الدراسة الأساسية ومناقشة فروض الدراسة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1/ التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين على عبارات البحث وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة .

2/ التحليل الاحصائي لعبارات فرضيات الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته (3) والذي تم تقديره (مجموع درجات أوزان المقياس) (أوافق بشدة , أوافق , أوافق محايد , لا أوافق , لا أوافق بشدة) على مكونات المقياس $(1+2+3+4+5) / (3/15) = 3$. حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

(3)/ اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% تعنى وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية. إما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى: توجد بين إختيار الموقع و الإنتاج.

أولاً" التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى: وفيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس العلاقة بين إختيار الموقع و الإنتاج. جدول (9)

العبارة		أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
9	45	10	50	1	5	0	0	0	0	0	0
5	25	14	70	1	5			0	0	0	0
9	45	8	40	1	5	1	5	0	0	0	0
8	40	9	45	2	10	1	5	0	0	0	0

0	0	0	0	0	0	40	8	60	12	إختيار الموقع ضروري في تحقيق خطط الإنتاج
0	0	2	2	5	5	49	49	43	43	اجمالى العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2015م

يتضح من الجدول (9) أن نسبة (92%) من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (توجد بين إختيار الموقع و الإنتاج). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (58%) و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1/ يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (95%) من أفراد العينة يوافقون على أن (إختيار الموقع المدروس يساهم في تحسين الإنتاج).

بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

2/ يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (95) % من أفراد العينة يوافقون على أن (إختيار الموقع له دور فعال في تنسيق وتعزيز

الإنتاج) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

3/ يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (85) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تهتم الإدارة بإختيار المقع من أجل

تحقيق أهداف الإنتاج) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5%) إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10) %.

4/ يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (85) % من أفراد العينة يوافقون على أن (يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحديد الموقع

الإستراتيجي لمعرفة المعوقات التي تواجه عمليات الإنتاج مسبقاً) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5%) إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10) %.

5/ يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (100) % من أفراد العينة يوافقون على أن (إختيار الموقع ضروري في تحقيق خطط الإنتاج).

ثانياً "الإحصاء الوصفي لعبارات محور (توجد علاقة بين إختيار الموقع و الإنتاج): فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور (العلاقة بين إختيار الموقع والإنتاج). وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

جدول (10) الإحصاء الوصفي لعبارات محور العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج.

الترتيب	مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
2	عالية جداً	87%	4.35	0.745	إختيار الموقع وفق خطط واستراتيجيات يساعد في دعم عوامل الإنتاج وتطويرها من أجل زيادة الإنتاجية
5	عالية	82%	4.10	0.852	تحديد الموقع له دور فعال في تنسيق وتعزيز عوامل الإنتاج.
4	عالية	83%	4.15	1.089	تهتم إدارة بإختيار الموقع من جودة عوامل الإنتاج لتحقيق أهدافها.
3	عالية	83%	4.15	0.988	يساهم اختيار الموقع في تحديد المعوقات التي تواجه عمليات

الإنتاج ورصدها مبكراً.					
إختيار الموقع الجيد ضروري لوضع خطط مستقبلية لزيادة الإنتاج.	0.502	4.60	92%	عالية جداً	1
الإجمالي	0.835	4.27	85%	عالية	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2015م

يتضح من الجدول رقم (10) ما يلي:

1/الوسط الحسابي لكل عبارة محور الدراسة الأول الأكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى ناتج أفراد عينة الدراسة وهذا العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي بموافقة أفراد عينة الدراسة على محتوى ومضمون العبارات التي تقيس (إختيار الموقع وفق خطط واستراتيجيات يساعد في دعم عوامل الإنتاج وتطويرها من أجل زيادة الإنتاجية) في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة عالية حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (4.35) وبانحراف معياري (0.835) وأهمية نسبية (85)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (تحديد الموقع له دور فعال في تنسيق وتعزيز عوامل الإنتاج) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.60) بانحراف معياري (0.502) و بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (92)%. تليها في المرتبة الثانية الفقرة (تهتم إدارة بإختيار الموقع من جودة عوامل الإنتاج لتحقيق أهدافها) بمتوسط حسابي (4.35) وانحراف معياري (0.745) وبأهمية نسبية (87)%.

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (إختيار الموقع الجيد ضروري لوضع خطط مستقبلية لزيادة الإنتاج) حيث بلغ متوسطها (4.10) وبانحراف معياري (0.852) وأهمية نسبية بلغت (82)%.

ثالثاً "اختبار (كاي تربيع): لعبارات محور (إختيار الموقع الجيد ضروري لوضع خطط مستقبلية لزيادة الإنتاج) ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج.

جدول (11) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور العلاقة بين العلاقة بين إختيار الموقع والإنتاج.

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
إختيار الموقع المدروس يساهم في تحسين عمليات الإنتاج	7.30	2	5.37	0.026	وجود فروق
إختيار الموقع المدروس يساهم في تحسين عمليات الإنتاج	13.30	2	5.37	0.001	وجود فروق
تهتم الإدارة بإختيار الموقع من أجل تحقيق أهداف عمليات الإنتاج أهدافها	17.00	4	5.37	0.002	وجود فروق
يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحديد الموقع الإستراتيجي لمعرفة المعوقات التي تواجه عمليات الإنتاج مسبقاً	10.00	3	7.81	0.019	وجود فروق
إختيار الموقع ضروري في تحقيق خطط الإنتاج	8.00	1	9.48	0.371	وجود فروق
الإجمالي	11.12	2.4	6.68	0.083	وجود فروق

يتضح من الجدول رقم (11) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (7.30) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.35) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (اختيار الموقع المدروس يساهم في تحسين عمليات الإنتاج).
2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (13.30) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.10) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (اختيار الموقع المدروس يساهم في تحسين عمليات الإنتاج).
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (17.00) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.15) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحديد الموقع الإستراتيجي لمعرفة المعوقات التي تواجه عمليات الإنتاج مسبقا).
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (10.00) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.15) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحديد الموقع الإستراتيجي لمعرفة المعوقات التي تواجه عمليات الإنتاج مسبقا).
5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (8.00) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.60) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (اختيار الموقع ضروري في تحقيق خطط الإنتاج).
6. بلغت قيمة (كاي تربيع) لجميع العبارات (11.12) وهي أكبر من القيمة الجدولية (6.68) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.27) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالي عبارات محور (توجد بين اختيار الموقع وعوامل الإنتاج). وبناء على نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توجد بين اختيار الموقع وعوامل الإنتاج) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة جدا.

عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية :

أولا" التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: وفيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس العلاقة بين جدول (12) العلاقة بين اختيار الموقع وعوامل الإنتاج

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		العبارة
6	30	13	65	1	5	0	0	0	0	وجود تخطيط استراتيجي في عمليات الإنتاج من خلال إختيار الموقع
6	30	12	60	1	5	1	5	0	0	يتم وضع معايير ملائمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج
9	45	9	45	1	5	1	5	0	0	التخطيط الاستراتيجي يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج
9	45	9	45	2	10	0	0	0	0	يساعد إختيار الموقع في عوامل الإنتاج وتحسينها باستمرار
7	35	11	55	1	5	1	5	0	0	تساعد الخطط الإستراتيجية السليمة في إختيارالموقع جودة لعوامل الإنتاج
37	37	54	54	6	5	5	3	0	0	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2015م

يتضح من الجدول (12) أن نسبة (92%) من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تقيس (العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5%) و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (95%) من أفراد العينة يوافقون على أن (وجود تخطيط استراتيجي في عمليات الإنتاج من خلال إختيار الموقع). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (90) % من أفراد العينة يوافقون على أن(يتم وضع معايير ملائمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5)% إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (90) % من أفراد العينة يوافقون على أن (التخطيط الاستراتيجي يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5)% إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (90) % من أفراد العينة يوافقون على أن (يساعد إختيار الموقع في عوامل الإنتاج وتحسينها باستمرار) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0)% إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (90) % من أفراد العينة يوافقون على أن (تساعد الخطط الإستراتيجية السليمة في إختيارالموقع جودة لعوامل الإنتاج) بينما بلغت نسبة غير المواففون على ذلك (5)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

ثانياً" الإحصاء الوصفي لعبارات محور(العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور العلاقة بين مستويات التخطيط الاستراتيجي وعمليات إدارة التمويل الأصغر ببنك الأسرة..وترتيبها وفقاً" لإجابات المستقصى منهم.جدول (13) الإحصاء الوصفي لعبارات محور العلاقة بين. إختيار الموقع وعوامل الإنتاج

الترتيب	مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
3	عالية	85%	4.25	0.550	وجود تخطيط استراتيجي في عمليات الإنتاج من خلال إختيار الموقع
5	عالية	83%	4.15	0.745	يتم وضع معايير ملائمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج
2	عالية	86%	4.30	0.801	التخطيط الاستراتيجي يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج
1	عالية جداً	87%	4.35	0.670	يساعد إختيار الموقع في عوامل الإنتاج وتحسينها بإستمرار
4	عالية	84%	4.20	0.767	تساعد الخطط الإستراتيجية السليمة في إختيارالموقع جودة لعوامل الإنتاج
	عالية	85%	4.25	0.706	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2015م

يتضح من الجدول (13) ما يلي:

- 1/الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات محور الدراسة الأول الأكبرمن الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على محتوى ومضمون العبارات التي تقيس (وجود تخطيط استراتيجي في عمليات الإنتاج من خلال إختيارالموقع) في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة عالية حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (4.25) وبانحراف معياري (706) وأهمية نسبية (85)% .
- 2/ كما يتضح أن الفقرة (يتم وضع معايير ملائمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.35) بانحراف معياري (0.670) و بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (87)%. تليها في المرتبة الثانية الفقرة (التخطيط الاستراتيجي يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.801) وبأهمية نسبية (86)%
- 3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (يتم وضع معايير ملائمة بين مستويات التخطيط الاستراتيجي وعمليات إدارة التمويل الأصغر ببنك الأسرة). حيث بلغ متوسطها (4.15) وبانحراف معياري (0.745) وأهمية نسبية بلغت (83)% ثالثاً" اختبار (كاي تربيع): لعبارات

محور (يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج) واختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور العلاقة العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج.

جدول رقم (14) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج.

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج	10.90	2	5.37	0.004	وجود فروق
تم وضع معايير ملائمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج	16.40	3	5.37	0.001	وجود فروق
التخطيط الاستراتيجي يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج	12.80	3	5.37	0.005	وجود فروق
يساعد إختيار الموقع في عوامل الإنتاج وتحسينها باستمرار	4.90	2	7.81	0.086	وجود فروق
تساعد الخطط الإستراتيجية السليمة في إختيار الموقع جودة لعوامل الإنتاج	14.40	3	9.48	0.002	وجود فروق
الإجمالي	11.88	2.6	6.68	0.019	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2015م

يتضح من الجدول (14) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (10.90) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.25) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج).

2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (16.40) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.15) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يتم وضع معايير ملائمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج).

3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (12.80) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.37) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.30) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (التخطيط الاستراتيجي يحدث نوعاً من المطابقة والمواءمة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج).

4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (4.90) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.35) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (يساعد إختيار الموقع في عوامل الإنتاج وتحسينها

بإستمرار).

5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (14.40) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.20) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (تساعد الخطط الإستراتيجية السليمة في إختيار الموقع جودة لعوامل الإنتاج).

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) لجميع العبارات (11.88) وهي أكبر من القيمة الجدولية (6.68) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.25) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالي عبارات محور (العلاقة بين العلاقة بين إختيار الموقع وعوامل الإنتاج). وبناء على نتائج التحليل الاحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (توجد علاقة بين إختيار الموقع و الإنتاج) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة جدا.

أولاً: النتائج:

1/ عدم تطبيق الأسس والأساليب العلمية في اختيار الموقع تؤدي إلى وجود مشاكل تؤثر على الإنتاج.

2/ يعتبر قرار اختيار موقع الإنتاج من القرارات الإستراتيجية المهمة التي تؤثر على الإنتاج

3/ اختيار الموقع المناسب يؤدي إلى زيادة و تقدم المنشأة مستقبلا.

4/ يتم اختيار الموقع بناء على استراتيجيات المنظمة الشئ الذي له أثر على تطور إنتاجها.

5/ إن قرار تحديد الموقع للمشروع من القرارات الإستراتيجية العامة التي يصعب الرجوع فيها على الأقل في الأجل القصير.

6/ تعتبر القوة العاملة القريبة من موقع المشروع من أهم الموارد التي تدخل في عملية اختيار الموقع.

7/ أن اختيار الموقع قرب الأسواق يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و بالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

8/ أن توافر مصادر الطاقة هو سبب رئيسي في عملية اختيار.

9/ اختيار الموقع قرب طرق النقل يؤدي إلى توصيل مستلزمات الإنتاج.

10/ اختيار الموقع قرب مناطق المواد الخام يؤدي لسهولة الحصول عليها.

ثانياً: التوصيات:

1/ إيلاء موضوع إعداد الدراسات الوافية، في سبيل اختيار الموقع الأمثل، عند إقامة المنشآت الصناعية الأهمية المناسبة، وتثبيت القناعة لدى المستثمرين الصناعيين بذلك، بكل الوسائل المتاحة الإعلامية والإعلانية وغيرها.

2/ ضرورة تكليف اختصاصيين كفؤين، لدراسة التأثيرات السلبية الناتجة عن واقع موقعي مصنعي على إنتاجهما ونجاحهما ونتائجهما بالتفاصيل المناسبة، بهدف محاولة معالجة الأسباب، للتقليل قدر الإمكان من هذه التأثيرات عليها.

3/ جعل دراسة اختيار الموقع الأنسب لإقامة المصنع المطلوب الترخيص له، من المستندات المفروضة للتقديم مع الأوراق الرسمية الأخرى.

4/ إعادة دراسة كافة مواقع المصانع القديمة القائمة حالياً للوقوف بدقة على تأثيرات هذه المواقع على الإنتاج والإنتاجية والنتائج فيها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لا سيما نقل بعضها وفق نتائج هذه الدراسات، إلى المناطق الصناعية الحديثة، أو إلى الأماكن المناسبة لتوطينها فيها، والخلاص من كل سلبيات موقعها الحالي غير المنسجم مع التغييرات والتطورات الجارية خلال فترة تواجدها الطويلة.

5/ تشجيع وتنفيذ زراعات معينة قرب المصانع القائمة، وبحسب نوعية المواد اللازمة فيها، وأيضاً للمصانع الجديدة المخططة، بحيث لا تشكل خطراً بيئياً أو اقتصادياً أو سياحياً على المناطق التي حولها، لأجل المساهمة في تأمين قرب مصادر المواد الأولية من هذه المصانع.

المصادر والمراجع:

1/ مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، أهمية موقع المصنع، أسس تحديده وتأثيراته ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1).

2/ سومر أوتاني، أثر اختيار موقع المصنع في نجاحه، رسالة ماجستير منشورة، دمشق، (2009م)(2007) .

3/ الفضل مؤيد و.محمد، حاكم، إدارة الإنتاج و العمليات، الأردن، دار زهران، (2006)،

4/ السغبيني سلمان وآخرون، التنظيم الصناعي، سوريا، جامعة حلب، (1993)

5/ الهيتي خالد، أساسيات التنظيم الصناعي، الأردن، دار زهران، (1997)،

6/ الورفوزي ، الإشراف و التنظيم الصناعي، دار صفاء ، الأردن، (1998)،

7/ حجازي، جمال طاهر، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل إدارة الجودة الشاملة، مكتب القاهرة للطباعة و التصوير، (2002م).

8/ سالم فؤاد، حسن، فالح، إدارة الإنتاج و التنظيم الصناعي ، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، (2000م).

9/ عوض الكريم عبد الله محمد صالح ، مصنع نسيج كوستى ، رئيس قسم شؤون العاملين ، 13/5/2016 م، الساعة 12:30 ظهرا .

10/ صالح محمد احمد ، مدير مصنع نسيج كوستى ، 27/5/2016 الساعة 12:00.

11/ محمد زائد جمعة ، مصنع نسيج كوستى ، رقم المشتريات والمخازن ، 23/5/2016.

التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٤ م)

د. عبد الرحمن عبد الله كبسور

أستاذ الاقتصاد المساعد

د. أسامة حسين محمد يوسف كبير

أستاذ الإحصاء المساعد

المستخلص :

تناول البحث التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السوداني خلال الفترة ١٩٩٠ م - ٢٠١٤ م بهدف التعرف على دور التمويل المصرفي في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. لهذا اعتمد البحث على فرضيات مهمة وهي وجود علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي على معدلات نمو نواتج القطاعات الاقتصادية كذلك يؤثر التمويل المصرفي عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية بعلاقة طردية ذات أثرا معنوياً كبيراً على نمو الناتج المحلي الإجمالي السوداني. باستخدام المنهج القياسي تحديداً طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ٢SLS. توصل البحث إلى نتائج هامة وهي أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي و قطاع الخدمات الأخرى. مع ملاحظة أن التمويل الموجه للتجارة الخارجية قد ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة. لهذا أوصى البحث السلطات التمويلية في البنك المركزي بأهمية وضع أولويات التمويل المصرفي بتوجيه الجزء الأكبر منه لقطاعات الإنتاج الحقيقي تحديداً قطاعي الزراعة والصناعة وذلك ضماناً لعدم توجيه التمويل المصرفي نحو المجالات التضخمية ، مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لما لها من دور مهم في الاقتصاد.

Abstract :

The research discussed the impact bank loans on the major macroeconomic indicators from 1990 to 2014. In order to identify the role of bank loans in improving the overall economic indicators represented by the growth rates of the main sectors> outputs and the growth rate

of the GDP. The main hypotheses were that there is significant direct effect of bank loans on the Growth rates of the main economic sectors. Also, Bank loans affect the Sudan economy through its effects on the sectors' outputs growth rates. Using the 2SLS method, the research attained the following results the bank finance that directed to the main economic sectors led to significant large increases in its outputs. Namely, agricultural and industrial sectors and other services. The most remarkable that bank loans to foreign trade, had strongly contributed to the reduction of the deficit in the trade balance during the study period. The research recommended the authorities at the central bank to pay more attention to setting the priorities of finance to the real productive sectors specifically agriculture and industry, in order to ensure that it is not directed to the inflationary areas without neglecting the importance of other sectors role in the economy.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث :

١/ المقدمة :

إن كل دولة من العالم تسعى إلى الرقي والتقدم ويعتبر العامل الاقتصادي أهم عنصر من عناصر الرقي. والدول النامية بالخصوص تعاني أكبر مشكلة في النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تسعى إلى إعادة هياكل الاقتصاد الوطني وبناء إستراتيجية تنموية بالاعتماد على الاستثمارات، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع. وهذا الاستثمار يحتاج إلى أموال لتحقيقه ومن أهم وسائل تحقيقه وخاصة في الدول النامية الجهاز المصرفي عن طريق ما يسمى بالتمويل المصرفي و توضيح مصادره وكذلك من ثم دراسة العلاقة بينهما وخاصة دور التمويل المصرفي في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يحتاج ويتطلب التصدي للتدهور الاقتصادي، في أي دولة، وضع برنامج متكامل يراعي التوازن والتنسيق الداخلي للربط بين المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب الكلي من جهة، وبين العرض الكلي من جهة أخرى.

إن الاختلال في الطلب الكلي في الدول الفقيرة، أو النامية، يرجع إلى العديد من الأسباب، منها السياسات المالية، التي قد ينتج عنها عجز كبير في الموازنة العامة،

مما يضطر الدول إلي تمويله عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي أو عن تسيل أوصولاً بالنقد الأجنبي. رغم أن الاختلال بين العرض والطلب الكليين قد يكون بسبب السياسات المالية للدولة، إلا أن هذا الخل قد يكون للمصارف المختلفة دوراً أساسياً فيه من خلال توليد السيولة النقدية عن طريق التجاوزات في السقوف الائتمانية التي يحددها بنك السودان، أو تسيل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل متجاوزاً بذلك حجم السيولة المستهدفة في الاقتصاد، مما يؤثر على توازن العرض الكلي والطلب الكلي من خلال التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٢ / مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير التمويل المصرفي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث إن المصارف، في سبيل تحقيق عائدات وأرباح أكبر، قد تتجاوز السقوف الائتمانية التي يحددها بنك السودان، أو تلجأ إلي تسيل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل وبالتالي تتجاوز حجم السيولة المستهدفة الأمر الذي يؤثر سلباً على العرض والطلب الكليين. فتنأخص مشكلة البحث في الآتي:

١ / ما هو أثر التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية (الزراعي، الصناعي والخدمي) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤م؟.

٢ / ما هو أثر التمويل المصرفي الموجة للزراعة، الصناعة والناجخ الخدمي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؟.

٣ / أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من عدة اعتبارات منها:

١- دور المصارف كمؤسسات مالية وتمويلية في تحريك وتفعيل مؤشرات الاقتصاد من خلال توفير التمويل للمشروعات المختلفة وانعكاس ذلك على الناتج والدخل وعرض النقود وسعر الصرف وميزان المدفوعات والتضخم، مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي التأثير على العلاقة التوازنية بين العرض والطلب على مستوى الاقتصاد القومي.

٢- ضرورة معالجة مشكلات التدهور الاقتصادي، في السودان من خلال التحكم على مؤشرات الاقتصاد الكلي في محاولة لإيجاد التوازن بين العرض والطلب الكليين وترشيد دور المصارف التمويلي.

٤ / أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

١- معرفة ودراسة أساليب التمويل المصرفي في المصارف الإسلامية وخصائص

وطبيعة هذه المصارف.

٢- التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي وقياس مقدرة التمويل المصرفي عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية على التأثير على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي.

٣- تحديد المشكلات التي تعيق التمويل المصرفي ومن إحداث الأثر المرغوب في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٥/ فرضيات البحث :

١- توجد علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي على معدلات نمو نواتج القطاعات الاقتصادية.

٢- يؤثر التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية بعلاقة طردية ذات أثراً معنوياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي السوداني.

٦/ منهجية البحث

اتبعت البحث المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي على البيانات والمعلومات المتوافرة عن النشاط الاقتصادي و التمويل المصرفي، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Two-Stage Least Squares (2SLS). من خلال استخدام برنامج (E-VIEWS) الحاسوبي. تشتمل المتغيرات المستقلة على (التمويل المصرفي الزراعي، الصناعي والخدمي وهي تمثل التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية المحددة في البحث، أما المتغيرات التابعة خلال فترة الدراسة تشمل (الناتج الزراعي، الناتج الصناعي، الناتج الخدمي).

ثانياً:

الدراسات السابقة :

١ / دراسة أحمد مجذوب أحمد (٢٠٠٢م)^(١)

تناولت الدراسة موضوع تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية. تمثلت مشكلة الدراسة في شكل تساؤل عن كيفية تأثير الصيغ الإسلامية على السياسات النقدية في السودان. افترض الدراسة إن استخدام الصيغ الإسلامية تؤدي إلى عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها استخدام صيغة المربحة بصورة كبيرة بين المصارف مقارنة بالصيغ الأخرى. ومن أهم التوصيات التي أوصت بها ضرورة وضع النقود لجميع المعاملات المصرفية ومراقبة بنك السودان والمساهمة في المجال المصرفي. أهم ما يتميز به هذا البحث عن الدراسة أن البحث تناول التمويل المصرفي

وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية بينما تناول الدراسة تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسة النقدية.

٢ / عبد السلام عمران وعماد محمد (٢٠٠٣م) (٣)

تناولت الدراسة دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة. طرحة الدراسة المشكلة في عدة أسئلة منها ما دور المصارف في تمويل قطاع السياحة؟ افترضت الدراسة وجود علاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي لقطاع السياحة. من أهم أهداف الدراسة التعرف على مساهمة التمويل المصرفي في زيادة إنتاجية قطاع السياحة. ومن أهم النتائج ضعف مساهمة القطاع المصرفي في النشاط السياحي. ومن أهم التوصيات العمل على تقليل الإجراءات الإدارية أمام شركات السياحة خلال تعاملهم مع الأجهزة المصرفية في مجال التمويل المصرفي ومضاعفة الائتمان الممنوح لهذا القطاع. ركزت هذه الدراسة على أهمية التمويل وأثره على تنمية قطاع السياحة وبالتالي تنمية الاقتصاد القومي بينما اهتمت البحث بالوقوف على نوعية المشكلات التي قد تنتج من سياسات التمويل المصرفي وأثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٣ / دراسة محمد بن ناصر الجديد (٢٠٠٥) (٨)

تناولت الدراسة التمويل المصرفي بين النمو الاقتصادي ومتانة المصارف، تمثلت مشكلة البحث في طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي. وعلى عدم قدرة البنوك على خلق التمويل اللازم توفيره والتكوين الرأسمالي اللازم للفرد وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية. ومن أهم فرضيات الدراسة عدم تحقيق نمو في عرض النقود يؤدي الى عدم النمو في معدل التمويل. ومن أهم أهداف الدراسة التعرف على الماطر المالية التي تصاحب التوسع السريع وغير المبرر في التمويل من منظور نمو الاقتصاد المحلي للقطاع الخاص. من أهم النتائج يؤدي النمو الاقتصادي الى التوسع في عمليات التمويل المصرفي مما يوصفي درجة من الانتعاش الاقتصادي. يكون السابق في التوسع في عمليات التمويل المصرفي للمصارف العرقية ذات المتانة المالية العالمية. ثم يشجع استدامة النمو الاقتصادي للمصارف الناشئة ذات المتانة المالية المتواضعة على إلحاق بركب التمويل المصرفي عن طريق إعطاء مميزات إضافية بهدف تسويق منتجاتها والاستحواذ على جزء من سوق التمويل المصرفي يمكنها من المنافسة، ومن توصيات ما توصلت إليه الدراسة ضرورة تجانس التمويل المصرفي مع الدورة الاقتصادية للاقتصاد المحلي. يتفق هذا البحث مع الدراسة في الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي في حجم التمويل الى النتائج المحلي يتميز

البحث عن الدراسة في إن البحث تناول التضخم، سعر الصرف وعرض النقود التي تؤثر في حجم التمويل المصرفي.

٤ / دراسة عثمان بابكر أحمد (٢٠٠٥م)^(٤)

ناقشت الدراسة موضوع تمويل القطاع الصناعي وفق الصيغ الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية. تناول الدراسة مشكلة ضعف التطبيق العملي الجاد لصيغ التمويل الإسلامية في مجال القطاع الصناعي وتركيز المصارف على الاستثمار في الأوراق المالية. من أهم فرضيات الدراسة إن صيغ التمويل الإسلامي هي البديل المناسب للتمويل الربوي في الأنشطة الصناعية. ومن أهم أهداف الدراسة معرفة أسباب أحجام المصارف عن التمويل الصناعي وتركيزها على الاستثمارات المالية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الممارسة العملية اثبت ملائمة صيغتي المربحة والاستئصال للتمويل الصناعي. من أهم التوصيات ركزت هذه الدراسة على صيغ المربحة والمشاركة في تمويل النشاط الصناعي وتوفير الضمانات. اتفق هذا البحث مع الدراسة في تطوير خدمات التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية وأهم ما يميز هذا البحث عن الدراسة أن البحث تناول أكثر من مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي بينما الدراسة تناول الاستثمار فقط.

٥ / دراسة عبد المنعم محمد الطيب (٢٠١١)^(٥)

تناولت الدراسة موضوع النمو المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة حيث ناقشت المشكلة في سؤال دور الدول بإتباع سياسات تؤدي إلى تحقيق حدة الفقر في السودان؟ هدفت الدراسة على التعرف على دور الدولة في محاربة الفقر من خلال سياسات التي اتبعتها، ومن نتائج الدراسة قيام الدولة بالإشراف والدعم للشرائح المستهدفة. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعيل جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية. أهم ما يتميز به البحث يختلف عن الدراسة التي تناولت التمويل الأصغر فقط بينما تناول البحث التمويل المصرفي بصورة عامة.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسات لم تناولت أثر التمويل المصرفي على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي، التضخم، عرض النقود، ميزان المدفوعات وهذا ما يميز البحث عن الدراسات السابقة بصفة عامة.

ثالثاً: الإطار النظري

١/ مفهوم التمويل المصرفي

يقصد به مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر به.

إن التمويل هو أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية و ذلك لما يترتب على عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تلك المتعلقة باختيار مصادر التمويل، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من القرارات المعقدة، وتقوم الإدارة المالية باختيار مصادر التمويل وفق خصائصها أي دراسة العوامل المؤثرة على اختيارها، حيث أن هذه العوامل تعبر بشكل أساسي عن إمكانيات المؤسسة و عن احتياجاتها وقدراتها على تسديد التزاماتها^(٨).

٢/ السياسات النقدية والتمويلية

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية - بنك السودان - بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه، و بالتالي في عرض النقود كهدف وسيط و ذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية. أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص و توجيه التمويل و سلامة و فعالية التنفيذ، و يشارك في تنفيذها القطاع الخاص و العام من خلال عمليات التمويل للبنوك و المؤسسات المالية.

تساهم هذه السياسات بطريقة مباشرة في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية و تقليل أو احتواء آثارها السالبة على القطاعات الاستراتيجية و قطاعات الإنتاج بصفة عامة، حيث تعتبر أداء من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، لذلك فإن إعدادها لا بد أن يتم في هذا الإطار ووفقا للتوجيهات العامة للدولة.^(٩)

أهم التدابير التي تتضمنها السياسة التمويلية، تحديد اشتراطات كمية و نوعية للتمويل قطاعيا و ذلك لتوفير احتياجات التمويل للقطاعات ذات الأولوية، ضوابط و توجيهات بخصوص منع أو الحد من تمويل بعض الأنشطة غير ذات الأولوية، و تحديد ضوابط التمويل بما يؤمن سلامة فعالية استخدام الموارد. لذلك نجد أن الاختلافات و التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد يقتضي تكامل السياسات الاقتصادية من مالية و تمويلية و نقدية، وأن تخدم كل سياسة أهداف الأخرى و لا تتعارض معها. من ناحية أخرى فإن أهمية الدور الذي تقوم به السياسة التمويلية

في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي و المالي تتضح في أنها تتعامل مع قطاع هام و مؤثر و هو الجهاز المصرفي^(١٠)

في إطار التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و التمويلية بتكامل دورهم في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل : إيرادات و مصروفات الدولة و النمو المقدر للدخل القومي و معدل التضخم المستهدف و موقف ميزان المدفوعات، و تبعاً لهذه التقديرات يتم تحديد الكتلة النقدية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف حيث تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار المحلية و سعر الصرف، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل. و لا تحقق هذه الأهداف إلا بالتنسيق بين السياستين المالية و النقدية^(٧).

٣/ القطاع الزراعي

يتمتع السودان بثروات طبيعية و موارد زراعية متنوعة و ظروف مناخية ملائمة لتنوع القطاع الزراعي، و يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و هي من أهم القطاعات الاقتصادية حيث يساهم القطاع الزراعي بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي بحيث يكون له الدور الرائد في تحقيق الأمن الغذائي المحلي و المساهمة في الأمن الغذائي العالمي و تقدر الأرض المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٢٣% من جملة الأراضي الزراعية و التي تقدر بـ ٢٠٠ مليون فدان .

أخيراً أولت الدولة اهتماماً كبيراً لهذا القطاع بعد العام (٢٠١٠م) و ذلك بعد التدهور و الإهمال الذي أصابه مؤخراً بسبب دخول البترول في مقدمة الصادرات و لإعادة دورها الرائد في النمو الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي و استقرار الأسعار و توفير المخزون الاستراتيجي قامت الدولة بإعداد و تنفيذ البرامج. فالسياسات التمويلية الزراعية يتذبذب التمويل الزراعي كما و نوعاً و توزيعاً و لم يوفر أي فرص حقيقية لتنمية هذا القطاع، و تتذبذب مع ذلك السياسات الائتمانية و التمويلية، فضلاً عن ذلك فإن نظم التمويل التي تطبق حالياً يعاب عليها عدم مواءمتها للإنتاج الزراعي و الذي يتسم بالتذبذب و الاستجابة البطيئة للمتغيرات في التقانة و التكاليف المتصلة بها مما يستوجب التمويل المتوسط إلى التمويل طويل المدى و المعدوم في الوقت الراهن . لأن التكاليف التمويل العالية تحد من قدرة المنتجين علي السداد و الإيفاء بالالتزامات، بل أدت في كثير من الحالات إلى الإعسار و استمراره، الشيء الذي أدى إلى إحجام المصارف عن تمويل الزراعة^(١٢).

٤/ القطاع الصناعي

أن تطوير القطاع الصناعي هو أحد المؤشرات المهمة التي يقاس بها تطوير أي قطر لذلك فإنه يحاول إبراز كيف يمكن أن يلعب كلاً من بنك السودان المركزي و المصارف دوراً مقدراً في تطوير القطاع الصناعي للبنك المركزي دوراً مؤثراً في تمويل القطاع الصناعي، و مدي ملائمة السياسات وصيغ التمويل والضمانات لمتطلبات التمويل الصناعي من أجل إلقاء الضوء على التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي للقطاع الصناعي ومحاولة إيجاد دور أكبر لكلاً من بنك السودان المركزي و المصارف في تمويل القطاع الصناعي. أن مساهمة البنوك السودانية في تمويل وتطوير القطاع الصناعي قد لا ترقى لمستوي التطلعات، إضافة لضرورة دعمه المباشر للمصارف بموارد مقدرة لتمويل.

٥/ القطاع الخدمي في السودان

يستوعب هذا القطاع نحو ٧ ٪ من القوة العاملة، وفقاً لأرقام ٢٠٠٢، بعد أن كانت النسبة ١٣ ٪ في العام ١٩٩٨، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن هذا القطاع، طبقاً لقانون الإنتاجية كقانون عام في الرأس مالية، فقد تمكن هذا القطاع من تحقيق معدل نمو بلغ نحو ٦,٦ ٪، ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٣٠,١ ٪ عام ٢٠٠٤؛ ثم ارتفع ليحقق مساهمة قدرها ٣٨,٥ ٪ مع أرقام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى دوائر الحكم، إلى بعض النمو الحاصل في القطاعات الخدمية مثل النقل والاتصالات والخدمات الاقتصادية الأخرى.

التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة (٢٠١٤ - ١٩٩٠م) بملايين الجنيهات

Obs	AL	ILD	OL
السنة	التمويل المصرفي الموجه للزراعة	التمويل المصرفي الموجه للصناعة	التمويل المصرفي الموجه للخدمات
1990	84	176.2	190.6
1991	372.8	277.2	275.3
1992	1125.2	455.1	740.1
1993	186.5	82.7	106.5
1994	294.6	184	237.9
1995	357.9	261.8	272.6
1996	899.7	638.5	900.3

1997	1252.2	728.7	1076.7
1998	1576.3	890.8	1223.5
1999	1483.3	718.4	1402.1
2000	1780.7	834.3	2686.7
2001	1960.5	2221.5	3324.7
2002	2367.8	2540.8	5534.6
2003	6617.7	6973.5	2685.1
2004	8947	10383.2	2733.9
2005	15824	16897	3909.1
2006	41689.6	18884.4	9939.11
2007	33898.9	22337.3	10519.9
2008	40501.3	23406.2	14315.1
2009	47907.2	26722.4	19415.6
2010	60640.1	28200.8	26149.5
2011	2501.7	2245.1	9923.2
2012	3745.4	3914.6	15757.9
2013	5302.6	6074.6	11079.6
2014	8472.5	5967.3	21227.9

المصدر: المجلات، الدوريات، المنشورات والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، أعداد متنوعة.

٦/ المشاكل الرئيسية والتحديات للقطاع المصرفي في السودان

إن النظام المصرفي في السودان يعاني من مشكلاته ومعوقاته إلى ثلاثة أنواع وهي: مشكلات ناتجة عن البيئة التي تعمل فيها المصارف ومتعلقة بالمصارف نفسها كذلك مشكلات متعلقة بتأثير العولة على النظام المصرفي أما المشكلات التي نتجت من البيئة التي تعمل فيها المصارف فيمكن إيجازها في الآتي:

(١) نظرة السلطة القاصرة للنظام المصرفي باعتباره أداة الاستقطاب والموارد وتمويل بعض أنشطة الحكومة ومؤسساتها المحددة من قبل السلطة بأنها ذات أولوية.

(٢) الآثار السالبة على الأوضاع المالية للمصارف الناجمة عن معدلات التضخم العالية.

(٣) الآثار السالبة لسياسة إحلال الواردات.

(٤) ضعف كفاءة الأنشطة الممولة مما ينعكس في صورة حالات تعثر سداد التمويل الممنوح.

(٥) العبء الكبير على النظام المصرفي الناشئ من تحويل مفهوم أن الحكومة هي الممول الرئيس للنمو الاقتصادي وتحويل هذا الدور للقطاع الخاص ومن ثم تشجيعه بسميزات معينة (١١).

(٦) تأثر أوضاع المصارف المالية بصورة مباشرة بالتغيير في المواقف المالية لعملائها ، فمستوى الأداء العام للاقتصاد ينعكس سلباً وإيجاباً على أوضاع الجهاز المصرفي بصفة خاصة.

(٧) الآثار السالبة لسياسة سعر الصرف القائمة على التحديد الإداري لسعر صرف العملة. أيضاً هنالك بعض المشكلات التابعة من المصارف فتتمثل في الآتي:

١ / ضعف رؤوس أموال المصارف ، الأمر الذي يقصر التمويل الممنوح في فترات زمنية قصيرة.

٢ / ضعف الاهتمام بالبنود خارج الميزانية.

٣ / قلة أو ضعف مستوى التأهيل والتدريب للكوادر العاملة في الجهاز المصرفي.

٤ / عدم التقدير الصحيح لدور نظم العمل الداخلية بالمصارف أو عدم التناسق أو التكامل فيما بينها.

٥ / قلة الابتكار من حيث قلة البنود في ميزانيات المصارف ورتابتها من جهة أخرى.

رابعاً: منهج التحليل والنموذج

١/ منهج التحليل

استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي للبيانات. هو عبارة عن استخدام الطرق الرياضية و القياسية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وتم ذلك عبر عدة مراحل: جمع البيانات الإحصائية عن متغيرات البحث، عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة، تحليل البيانات و تفسير نتائج البيانات.

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two-Stage Least Squares (2SLS). حيث أن المعاملات المقدرة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سوف تكون متحيزة ولتجنب هذا التحيز يمكن إيجاد متغيريتميز لوجود بعض المتغيرات المفسرة كمتغير تابع في معاملات أخرى مما يعني احتوائها على نوع العناصر العشوائية. تعتبر طريقة المربعات ذات المرحلتين هي طريقة مبسطة

والتي تظهر كمتغير مفسرة في المعادلات فتكون مرحلتها التقدير كما يلي:

(١) إجراء انحدار لكل متغير داخلي على مجموعة المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج.

(٢) استخدام القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية الموجودة وذلك عوضاً عن قيمتها عند إجراء الانحدار.

سوف تكون البيانات التي تجري عليها الاختبارات لقياس العلاقات الداخلية على أساس الأرقام السنوية للمتغيرات التابعة والمستقلة، لاختبارات العلاقة من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

(١) اختباراً: يستخدم هذا الاختبار المعتمد على التوزيع الطبيعي القياسي عندما يكون التباين مجهول أو عندما يكون حجم العينة صغيراً، فإنه يتم استخدام العينة كتقدير له، حيث إن تباين المتغير العشوائي هو المتغير المعتمد. وأن تباين المقدرات تعتمد على استخدام الخطأ في نموذج الانحدار المقدر وإيجاد تباين المقدرات.

(٢) معامل التحديد R^2 عبارة عن نسبة التغير الإجمالي في المتغير التابع الذي يفسر انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وإجمالي مربعات الانحدار بتغير البواقي في المتغير التابع أو مجموع مربعات الخطأ.

(٣) إحصائية ديرين واطسون: عندما تكون تباين الخطأ العشوائي بوجود الارتباط الذاتي لا يعبر عن قيمتها الحقيقية، تشير فرضية العدم إلى انعدام الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي، أي أن هذه القيم تكون غير مترابطة بمعنى أن معامل الارتباط بين القيم يكون صفراً. وهو يمثل معامل الارتباط المقدر بين قيم الخطأ العشوائي. لذلك فإن استخدام أحد الاختبارات من بينها اختبار t ، تستخدم للكشف عن وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي لإحصائية ديرين واطسون DW .

٢/ النموذج الرياضي

نتيجة لتطور علم الاقتصاد ظهرت نظريات عديدة حاولت تفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بأثر التغير في بعض المتغيرات على بعضها الآخر. لهذا تم تصميم نموذج قياسي بناءً على افتراضات معينة حيث يخضع هذا النموذج للقياس والتقدير والاختبار الإحصائية وذلك لغرض استخدامه في التفسير والتنبؤ. تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. من خلال البرنامج الحاسوبي Eviews. تم أخذ النموذج المقترح وفقاً للصيغة التالية:

$$aga=(1)+c(2) \times al+c(3) \times fl \quad c(1) > 0, c(2) > 0, c(3) < 0 \longrightarrow (1)$$

$$ind=(4)+c(5) \times il \quad c(4) < 0, c(5) > 0 \longrightarrow (2)$$

$$si=c(6)+c(7) \times il \quad c(6) > 0, c(7) > 0 \longrightarrow (3)$$

$$to=c(8)+c(9) \times ol \quad c(8) > 0, c(9) > 0 \longrightarrow (4)$$

$$(tb=c(10)+c(11)ol+c(12) \times tl \quad c(10) > 0, c(11) > 0, c(12) < 0) \longrightarrow (5)$$

$$gdp=c(13)+c(14) \times aga+c(15) \times ind+c(16) \times si \times c(17) \times to+c(18) \times tb$$

$$c(13) > 0, c(14) > 0, c(15) < 0, c(16) > 0, c(17) < 0, c(18) > 0$$

حيث أن :

$\equiv aga$ مساهمة القطاع الزراعي في gdp بالقيمة الحقيقية والأسعار الجارية وعلاقتها طردية

$\equiv al$ مساهمة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية وعلاقتها طردية $\equiv fl$ معدل التضخم العام من خلال الأرقام القياسية للأسعار وعلاقتها عكسية

$\equiv ind$ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية والأسعار الجارية وعلاقتها عكسية

$\equiv il$ مساهمة التمويل المصرفي للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية وعلاقتها طردية $\equiv ol$ مساهمة التمويل المصرفي لقطاع الخدمات بالأسعار الجارية وعلاقتها طردية

$\equiv tb$ الميزان التجاري بالعملة المحلية وعلاقتها عكسية

$\equiv tl$ مساهمة التمويل المصرفي للتجارة والأسعار الجارية وعلاقتها طردية

$\equiv gdp$ الناتج المحلي الإجمالي في السودان

اعتمدت الدراسة فيعرضها على المنهج التحليلي المعتمد على جمع البيانات

والإحصائيات الصادرة عن بنك السودان في نشراته الإحصائية وتقريره السنوية الخاصة بالمصارف التجارية العاملة في السودان التي تقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية.

٣/ عرض النتائج

بإجراء التقدير القياسي لنظام المعادلات المعين تم استخلاص نتائج التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين من خلال استخدام البرامج الحاسوبية Eviews كما موضح بالجدول أدناه.

جدول (١)

تقدير المعادلة (١) أثر التمويل الزراعي ومعدل التضخم على الناتج الزراعي :

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t		R2	DW
		AL	FL		
الزراعة AGA	11690.4	0.6764	- 99,2868	92%	1.98
	(5.9563)	(10.7279)	(- 3.8718)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.
الأرقام داخل القوس () تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة ٠.٠٥).

يتبين من نتائج التقدير في الجدول (١) أعلاه أن إشارة معلمة التمويل المصرفي الزراعي متوافق وفقاً للنظرية الاقتصادية بعلاقة طردية مع الناتج الزراعي، أما معدل التضخم يأخذ علاقة عكسية سالبة مع الناتج الزراعي وفقاً للنظرية الاقتصادية.

تشير نتيجة تقدير المعادلة (١) من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً موجباً قوياً جداً للتمويل المصرفي الزراعي AL على الناتج الزراعي (١٠,٧٢٧٩) بينما أعطى معدل التضخم FL أثر سالب قوي على الناتج الزراعي AGA. وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن كل من التمويل المصرفي الزراعي ومعدل التضخم يفسران ٩٢% من التغيرات التي تحدث في GDPA. ويشير مؤشر ديربن واطسون DW إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ذات خطورة لمعالجتها إحصائياً. ومن ناحية أخرى تلاحظ أن هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج الزراعي حيث لا يتوافق وفقاً للنظرية الاقتصادية على الناتج الزراعي. هذا الاختلاف حدث نتيجة لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وعدم ثبات السياسات تجاه القطاع الزراعي مثل سياسات تسعير المدخلات والمنتجات الزراعية وسياسات تسويقها خاصة عند تصديرها وكيفية استخدام الحصيلة النقدية من تصديرها.

جدول (٢)

تقدير المعادلة (٢) أثر التمويل الصناعي على الناتج الصناعي :

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t	R2	D . W
		IL		
الصناعة IND	4009,69	1,05592	75%	1,99
	(2,2672)	(7,5628)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.
الأرقام داخل القوس () تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة ٠,٠٥).

أظهرت المعادلة (٢) من خلال النتائج المقدرة في الجدول () أعلاه أن قوة العلاقة ايجابية بالنسبة للتمويل المصرفي الصناعي على الناتج الصناعي، مما يدل على التوافق وفقاً للنظرية الاقتصادية .

تشير نتيجة تقدير المعادلة (٢) من الناحية الإحصائية إلى أن هناك تأثيراً موجباً قوي للتمويل الصناعي على الناتج الصناعي (٧,٥٦٢٨). بينما بلغ معامل التحديد ٧٥% من التغيرات الحاصلة في الناتج الصناعي أثراً معنوياً قوياً للتمويل المصرفي الصناعي IL على الناتج الصناعي IND . لكن نجد أن قيمة DW تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل التمويل المصرفي والتابع الناتج الصناعي.

يضح من الجدول (٢) إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية يشير إليها المعادلة (٢) إن التمويل المصرفي الصناعي له أثر على تفعيل دور الصناعة المحلية التي تعمل على إنتاج السلع والخدمات والقدرة على منافسة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية وزيادة قدرة الصناعة المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية .

جدول (٣)

تقدير المعادلة (٣) أثر التمويل الصناعي على الناتج الخدمي :

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t	R2	D . W
		ILs		
الخدمات Si	136,1832	0,3068	91%	1,80
	(0,4959)	(14,1493)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.

الأرقام داخل القوس () تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة ٠,٠٥).

نتائج تقدير المعادلة (٣) في الجدول (٣) أعلاه أن إشارة معلمة التمويل المصرفي الصناعي متوافقة لتفسير النظرية الاقتصادية بعلاقة طردية عالية على ناتج الخدمات.

إن نتيجة المعادلة (٣) تشير من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً معنوياً موجباً قوياً جداً للتمويل المصرفي الصناعي IL على الناتج الخدمي (١٤,١٤٩٣) Si . وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن التمويل المصرفي الصناعي يفسر ٩١% من التغيرات التي تحدث في الناتج الخدمي. ويشير مؤشر ديربن واطسون DW لا وجود لظاهرة الارتباط الذاتي إحصائياً.

يوضح المعادلة (٣) من الجدول (٤-٢-٣) أن قطاع خدمات التمويل الصناعي يؤثر اتجاه ناتج الخدمات. وهذا يدل إلى أن التمويل الصناعي يساعد في ترقية قطاع الخدمات الأخرى لأن البنوك تتعامل مع قطاع الخدمات الأخرى، والسبب الرئيس في ذلك أن هذا القطاع يتم تمويله بقروض قصيرة الأجل مما يشجع البنوك على التوسع في منح التسهيلات.

جدول (٤)

تقدير المعادلة (٤) أثر تمويل قطاع الخدمات على ناتج الخدمات الأخرى:

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t	R2	D . W
		oL		
الخدمات TO	3000,92	0,5817	20%	1,85
الأخرى	(1,2848)	(2,1468)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.

الأرقام داخل القوس () تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة ٠,٠٥).

المعادلة (٤) نتائج التقدير في الجدول أعلاه إلى إشارة موجبة لمعلمة التمويل المصرفي الخدمي متوافق مع ناتج الخدمات الأخرى وفقاً للنظرية الاقتصادية تشير نتيجة تقدير المعادلة (٤) من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً موجباً قوي لتمويل الخدمات على ناتج الخدمات الأخرى (٢,١٤٦٨). فمن ناحية القوة التفسيرية للمتغير، فإن تمويل الخدمات يفسر إن ٢٠% من التغيرات التي

تحدث في ناتج الخدمات الأخرى TO. ويشير مؤشر ديربن واطسون DW إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي يحتاج إلى إزالتها إحصائياً. وأخيراً يوضح معامل التحديد المتحصل عليها إلى أن هنالك العديد من التغيرات المهمة المفسرة للتغيرات في ناتج الخدمات الأخرى لم تأخذ في الحسبان في المعادلة (٤). وهذا ما انعكس في ضعف نسبة معامل التحديد (٢٠%). ومع ذلك يمكن زيادة استغلال التمويل المصرفي الموجهة لهذا القطاع من خلال توظيفه بالطرق المثلى.

جدول (٥)

تقدير المعادلة (٥) أثر التمويل التجاري وتمويل الخدمات على ناتج الميزان التجاري:

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t		R2	DW
		OL	TL		
الميزان TB	31380.41	1695.153	-2844.791	27%	1.05
التجاري	0.041044	5.150796	-6.045704		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة. الأرقام داخل القوس () تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة (٠,٠٥).

يلاحظ نتائج التقدير من المعادلة (٥) في الجدول (٥) أعلاه أن التمويل المصرفي الخدمي يتطابق في الإشارة بالزيادة وفقاً لاتجاه النظرية الاقتصادية بعلاقة ايجابية مع الميزان التجاري، بينما التمويل المصرفي التجارة تأخذ علاقة سلبية عكسية لا يوافق النظرية الاقتصادية.

تشير نتيجة تقدير المعادلة (٥) من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً معنوياً قوياً جداً للتمويل المصرفي للخدمات على ناتج الميزان التجاري (٥,١٥٠٧٩٦) بينما أعطى التمويل التجاري TL (-٦,٠٤٥٧٠٤) تأثيراً سلبياً قوياً جداً في تأثيره على ناتج الميزان التجاري. وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن كل من التمويل المصرفي التجاري والتمويل المصرفي للخدمات يفسران ٢٧% من التغيرات التي تحدث في ناتج الميزان التجاري. أما إحصائية مؤشر DW يشير إلى وجود ظاهرة ارتباط ذاتي يحتاج إلى التخلص منها.

أظهرت نتيجة تقدير المعادلة (٥) وجود علاقة طرية للتمويل المصرفي المقدم للخدمات وعلاقة عكسية للتمويل المصرفي للتجارة الخارجية مع الميزان التجاري وذلك وفقاً للإطار النظري.

بأن التمويل المصرفي للتجارة الخارجية بواسطة بنك السودان تواجه عدد من هناك مشاكل في التبادل التجاري الذي أدى إلى تأثير في الميزان التجاري مما يؤكد عدم ظهور مساهمة التمويل المصرفي تجاه لتجارة الخارجية ليست بالقدر الكافي أو عدم تقديم البنوك قروض تجارية طويلة الأجل أو متوسط الأجل، هذا العجز يؤكد إن الإنفاق تجاه الخدمات كبير وارتفاع سعر الصرف مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات ومن ثم زيادة عجز في الميزان التجاري وارتفاع تكلفة السلع الداخلية فتلجأ السياسات إلى التمويل المصرفي بالعجز عن طريق الاقتراض الخارجي من خلال بنك السودان مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. ويرجع ذلك إلى إن البنوك تهتم في الجانب الأول بالأرباح والضمانات الائتمانية تجاه المشاريع المقترضة وقد تكون أسعار الفائدة لديها مرتفعة، أو التأخر في اتخاذ القرار بمنح القروض أو رفضها حتى يتم عملية التمويل المصرفي

جدول (٦)

تقدير المعادلة (٦) أثر تمويل القطاعات AGA, IND, Si, TO, TB على GDP المتغير . GDP

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t					R2	DW
		AGA	IND	Si	TO	TB		
GDP	النتائج المحلي الإجمالي	9745.83	0.5532	0.1741 -	12.2698	0.1234 -	98%	2.40
	(2.7723)	(1.0930)	(0.4738 -)	(4.3655)	(-0.44989)	(-2.6896)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.
الأرقام داخل القوس () تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة ١٠٠٥).

من خلال تحليل البيانات أعطى نتائج التقدير إن إشارة معلمة الناتج الزراعي متوافقة مع النظرية الاقتصادية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، أما الناتج الصناعي، ناتج الخدمات الأخرى والميزان التجاري تأخذ علاقة عكسية على حسب النظرية الاقتصادية.

تشير نتيجة تقدير المعادلة (٦) من الناحية الإحصائية إلي أن هناك تأثيراً طردياً متوسط للناتج الزراعي AGA، (١،٠٩٣٠) وناتج الخدمات Si، (٤،٣٦٥٥)، على الناتج المحلي الإجمالي. بينما أعطى تقدير الناتج الصناعي IND (-٠،٤٧٣٨) وناتج الخدمات الأخرى TO (-٠،٤٤٩٨٩) والميزان التجاري TB (-٢،٦٨٩٦) تأثيرات عكسية قوي جداً على GDP. وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن كل من المتغيرات AGA، IND، Si، TO، TB فسراً ٩٨% من التغيرات التي تحدث في GDP. ويشير مؤشر DW إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

التمويل المصرفي الزراعي AL، () المقدم للناتج الزراعي له تأثيراً موجباً قوياً جداً، بينما تأثير الناتج الزراعي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي DGP، إيجابي إلا أنه ضعيف. ونجد أثر التمويل المصرفي الصناعي (١٤،١٤٩٣)، له أثراً إيجابياً عالياً جداً في المساهمة في الناتج الخدمي (٤،٣٦٥٥)، أما مساهمة الناتج الخدمي نحو الناتج المحلي الإجمالي أيضاً إيجابياً إلا أنه متوسط.

على الرغم من أن مساهمة التمويل المصرفي الصناعي IL، (٧،٥٦٢٨) اتجاه الناتج الصناعي له قوة تأثير معنوياً قوياً جداً، في حين دور الناتج الصناعي IND، (-٠،٤٧٣٨) على الناتج المحلي الإجمالي سلبياً وضعيفاً.

أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات الأخرى. إلا أن أسباب ارتفاع الأسعار لعدم وجود احتياطي من العملة الصعبة ويظل يرتفع سعره لأن قيمة الجنيه السوداني تأكلت منذ العام ١٩٩٠/٨٩م الأمر الذي إلى وجود التضخم وسوف تظل العملة السودانية مسحوقة ما لم تقابل بالإنتاج أو دخول عملات إلى البلاد لكي يؤدي إلى خفض مدخلات الإنتاج الزراعية.

فاعلية التمويل المصرفي الخدمي OL، (٢،١٤٦٨) له أثر جيد على ناتج الخدمات الأخرى، في حين فاعلية ناتج الخدمات الأخرى TO، (-٠،٤٤٩٨) على الناتج المحلي الإجمالي عكسياً وضعيفاً.

فيما يتعلق بتأثير التمويل المصرفي من خلال الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أن قطاع الخدمات هو الأكثر تحديداً لقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

التمويل المصرفي للتجارة الخارجية TL، (-٦٠٤٥٧) له تأثيراً سلبياً قوياً جداً على الميزان التجاري، بينما تأثير الميزان التجاري TB، (-٢٠٦٨٩١)، على الناتج المحلي الإجمالي كذلك عكسياً وضعيفاً. عليه مع الملاحظة الخاصة بأن التمويل المصرفي الموجة للتجارة الخارجية والذي ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان خلال فترة الدراسة.

إن مساهمة التمويل المصرفي له الأثر الأكبر في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن التمويل المصرفي ذات علاقة قوية بالمتغير التابع GDP. حيث أنه كلما زاد التمويل المصرفي يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

عليه في هذه الحالة يظهر بان التمويل المصرفي يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ايجابي على العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي ينعكس على نمو تلك المتغيرات.

النتائج

١. من خلال عرض النتائج تلاحظ أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات الأخرى. مع إبداء ملاحظة خاصة بالتمويل الموجة للتجارة الخارجية والذي ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان خلال فترة الدراسة.

٢. فيما يتعلق بتأثير التمويل المصرفي من خلال الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أن قطاع الخدمات هو الأكثر تحديداً لقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

٣. رغم التأثير الإيجابي الكبير للتمويل الموجة للزراعة في تحديد قيمة الناتج الزراعي إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي ما يزال ضعيفاً. وذلك بسبب انخفاض وتذبذب الأسعار الزراعية باعتباره من المواد الأولية.

٤. التمويل المصرفي الموجه للصناعة له دور كبير في زيادة حجم الناتج الصناعي إلا أن مساهمة الناتج الصناعي ضعيف في الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك مجموعة المشاكل التي تواجه ذلك القطاع من نقص مصادر الطاقة وقطع الغيار ونقص البنى التحتية والخدمات الأساسية للصناعة.

التوصيات :

بعض إجراء التطبيقات القياسية للنموذج المختار وتحليل النموذج واستخلاص النتائج توصل البحث الي التوصيات المهمة التالي :

١. توصي البحث السلطات التمويلية في البنك المركزي بأهمية وضع أولوية التمويل المصري بتوجيه الجزء الأكبر منه لقطاعات الانتاج الحقيقي تحديداً قطاعي الزراعة والصناعة وذلك ضماناً لعدم التحويل نحو المجالات التضخمية. مع عدم اهمال القطاعات الاخرى كما لها من دور مهم في الاقتصاد.

٢. تطوير العمليات الزراعية وادخال التقانة الزراعية وتنشيط البحوث الزراعية وتطوير أسواق المحاصيل الزراعية وربط المزارعين بشكل مباشر بالسوق العالمي وبناء نظام المخزون الاستراتيجي للمحاصيل.

٣. التوجه بزيادة حجم التمويل المصري الموجه للصناعة ووضع وتطبيق السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في مشاكل هذا القطاع مثل :
- توفير مصادر الطاقة .

- توفير قطع الغيار والمدخلات الصناعية .

- توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية .

٤. وضع سياسات اقتصادية ملائمة لتصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية والبيئية التي تمثل المشاكل الأساسية في مجال الإنتاج الحقيقي .

- توفير التمويل .

- تقوية المراكز المالية .

- إدخال التقانة والتحسينات والتجديدات .

- تحسن البنى التحتية .

- الخدمات الأساسية والاهتمام البيئي .

المصادر والمراجع:

- (١) أحمد مجذوب أحمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، (الخرطوم: دن، ٢٠٠٢م)
- (٢) العرض الاقتصادي، (٢٠١٠م)، جمهورية السودان وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والسياسات،
- (٣) عبد السلام عمر، دور الائتمان المصرفي في تمويل السياحة، (الجمهورية العربية الليبية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد، ٢٠٠٣م)
- (٤) عثمان بابكر، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، (الخرطوم: تجربة بعض المصارف السودانية منشور على الانترنت، ١٩٩٧م)
- (٥) عبد المنعم محمد الطيب، النمو المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة (الخرطوم: دن، ٢٠١١م)
- (٦) عبد الحميد وعبد الطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠م)
- (٧) عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد (مديرية مطبعة الجامعة، الموصل ١٩٨٤)
- (٨) محمد بن ناصر الجديد، التمويل المصرفي بين النمو الاقتصادي ومتانة المصارف، (الرياض: دن، ٢٠٠٥)
- (٩) مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، (الخرطوم: بحث منشور على الانترنت بنك السودان دار السداد للطباعة، ٢٠٠٦م)
- (١٠) منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط٤ (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٩م)
- (١١) مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، (٢٠٠٦م) تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، بحث رسالة ماجستير منشور على الانترنت، الرياض

أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢م-٢٠١٤م)

د. عمران عباس يوسف عبد الله

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة

د. أحمد سليمان أحمد عبد الله

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

د. مصطفى عمر موسى العميري

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية ، ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي

المباشر

المستخلص :

هدف البحث إلى قياس أثر الديون الخارجية على ميزان مدفوعات السودان في الفترة (١٩٩٢م-٢٠١٤ م) وكذلك التعرف على أهم أسباب تفاقم الظاهرة. اعتمد البحث على المعادلة القياسية المكونة من ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، FDI كمتغيرات مفسرة. وبإجراء التحويل اللوغريتمي اللازم تم تقدير الدالة اللوغريتمية الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي أعطت نتائج بينت أن هنالك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والديون الخارجية. توصل البحث إلى النتائج التالية: وهيان أزمة المديونية في السودان هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في واقع الاقتصادي السوداني. وقد يكون الاختلال ناتج عن عوامل دائمة وإذا لم تتخذ الدولة إجراءات وسياسات ضرورية للتكيف فإن الحاجة إلى تمويل العجز من المصادر الخارجية سوف تستمر مما يترتب عليها تزايد عبء الدين الخارجي وصولاً لمرحلة التدهور الاقتصادي. لهذا أوصى البحث بالآتي: ضرورة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع نظيراتها الخارجية وذلك وفق الدراسات والتنبؤات الدقيقة ، وضع برامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية الكفيلة بإزالة التشوهات وإحداث نموا مستداما يقلل من الديون الخارجية ويجذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم تؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات.

أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢م-٢٠١٤م)

د. عمران عباس يوسف عبد الله

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة

د. أحمد سليمان أحمد عبد الله

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

د. مصطفى عمر موسى العميري

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية ، ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي

المباشر

المستخلص :

هدف البحث إلى قياس أثر الديون الخارجية على ميزان مدفوعات السودان في الفترة (١٩٩٢م-٢٠١٤ م) وكذلك التعرف على أهم أسباب تفاقم الظاهرة. اعتمد البحث على المعادلة القياسية المكونة من ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، FDI كمتغيرات مفسرة. وبإجراء التحويل اللوغريتمي اللازم تم تقدير الدالة اللوغريتمية الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي أعطت نتائج بينت أن هنالك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والديون الخارجية. توصل البحث إلى النتائج التالية: وهيان أزمة المديونية في السودان هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في واقع الاقتصادي السوداني. وقد يكون الاختلال ناتج عن عوامل دائمة وإذا لم تتخذ الدولة إجراءات وسياسات ضرورية للتكيف فإن الحاجة إلى تمويل العجز من المصادر الخارجية سوف تستمر مما يترتب عليها تزايد عبء الدين الخارجي وصولاً لمرحلة التدهور الاقتصادي. لهذا أوصى البحث بالآتي: ضرورة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع نظيراتها الخارجية وذلك وفق الدراسات والتنبؤات الدقيقة ، وضع برامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية الكفيلة بإزالة التشوهات وإحداث نموا مستداما يقلل من الديون الخارجية ويجذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم تؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات.

Abstract :

The research aimed at measuring the impact of external debts on Sudan balance of payments during the periods (1992-2014).As well as identifying the main causes behind it.The research proposed an econometric linear logarithmic function composed of Balance of Payment (BoP) as dependent variable and both external debts and Foreign Direct Investment (FDI) as explanatory variables. Using the descriptive-analytical approach namely, The Ordinary Least Squares method (OLS), which showed that there is inverse significant relationship between the BoP External Debts while FDI merged significant inverse relationship between the balance of payments and external debt. The research attained an important result that external debts in Sudan led to serious and deep structural crisis which stemmed from inadequacy of the economic policies that adopted to Sudan economy in reality. The imbalance may be caused by permanent factors; if the State fails to take necessary actions and policies for adaptation, truly, will continue to finance the deficit from external sources, which entails increasing the external debt burden up to the stage of collapse. The research reached the following recommendations: Developing countries such as Sudan should not rely on the abroad to solve its domestic economic problems, because that should convert a large portion of GDP to meet the obligations of these countries to the abroad, and so far result in economic dependency to overseas countries. There are a need for coordination between domestic macro-economic policies and that of the outside world so as to increase foreign investments to improve the balance of payments thus, reduce foreign debts.

مقدمة :

معظم الدول النامية تعثرها مجموعة من المشاكل الاقتصادية التي تؤثر سلباً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية علماً بأن هذه الدول تتوافر لديها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والتي لو احسن التصرف في استخدامها لعادت عليها وعلى شعوبها بالخير الوفير.

من أبرز مشاكل هذه الدول هي مشكلة الديون الخارجية التي زادت حدتها في السنوات الماضية وعرقلت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرت في المستوى المعيشي للسكان وذلك نتيجة لاستقطاع هذه الديون جزء كبير من عوائد السلع والخدمات المصدرة، والتي كانت تستخدم في تمويل الواردات من المواد الغذائية الضرورية والآلات والأجهزة والمعدات الرأسمالية الضرورية لعملية التنمية ومع الازدياد المضطرد للديون الخارجية في الدول النامية والعربية منها بشكل خاص وجدت هذه الدول نفسها في وضع لا تستطيع معه الاستمرار في خدمة ديونها. تعتبر الديون الخارجية أزمة تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل واضح وهي سبب في تدهور النشاط الاقتصادي في السودان وقد ساهمت أزمة الديون الخارجية في تدهور العلاقات مع المنظمات الدولية وأصبحت بالتالي مدخلاً لتدخلات وهيمنة تحولات النظام الدولي الجديد بالرغم من أن هنالك مجموعة من الدراسات تناولت مشكلة الديون الخارجية إلا أنها تنحصر في العوامل التي أدت إلى تزايد الحاجة إلى التمويل الدولي والتي تتمثل في العجز في الحساب الجاري، تبني الدولة سياسة التمويل بالعجز، الكوارث الطبيعية والبشرية، عدم الاستقرار السياسي، عدم مراعاة شروط قدرة الإيفاء بأعباء الديون خلال المدى الزمني المتوسط، قصور أو ضعف الدراسات الاقتصادية لجدوى المشروعات دون التنطرق للعلاقات المعقدة والترابطية بالديون الخارجية^(١).

ترجع جذور هذه الأزمة إلى حقبة الاستعمار، إلا أن تداعياتها بدأت منذ إفراط الدول النامية في الاقتراض الخارجي في بداية الخمسينات وحتى بداية الثمانينات عندما أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها الخارجية عام (١٩٨٢م) واستعصت عن الخل خنى يومنا هذا.

بدأت معاناة السودان من تفاقم أعباء الديون الخارجية منذ منتصف عام (١٩٧٩م) حيث واجه البلاد نقص حاد في موارد العملات الأجنبية إلى جانب تراكم متأخرات الديون. لمواجهة هذا الموقف حاولت الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار برنامج مدعوم من مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أهمية البحث :

تعاني غالبية الدول النامية من مشكلة الديون الخارجية وقدمت دراسات كثيرة لوضع حلول لها وغالبية هذه الدراسات كانت تنظر لمشكلة الديون الخارجية من منظور معين دون إجراء تحليلات عميقة مثل دراسة الأثر المتبادل بين الديون الخارجية وميزان المدفوعات وهذا ما تركز عليه أهمية هذا البحث في دراسة آثار وأسباب الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان.

مشكلة البحث :

يعاني السودان من الارتفاع المستمر في أعباء الديون الخارجية، حيث شهدت فترة السبعينات مشاريع غير مدروسة فنياً واقتصادياً فشلت مالياً. بالتالي كان على الدولة مقابلة سداد التزامات هذه الديون. بلغت جملة الديون المستحقة على السودان (٨٠٠) مليون دولار وتراكمت متأخراتها وعجزت الدولة عن سدادها. ترتب على ذلك تدهور الإنتاج والصادر وتدهور في ميزان المدفوعات. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث كالآتي:

ما هو أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث؟
هل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية؟
أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

معرفة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث.

التعرف على أسباب تفاقم الديون الخارجية في السودان.

تسليط الضوء على أهمية ميزان المدفوعات ومكوناته في السودان.

فرضيات البحث:

١- ارتفاع الديون الخارجية للسودان مارس تأثيرات سلبية وقوية على حالة ميزان المدفوعات خلال فترة البحث.

٢- مارس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات موجبة ومعنوية كبيرة على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة البحث.

منهجية البحث: يعتمد البحث على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي والقياسي في بيانات المتغيرات المحددة في الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م).

هيكل البحث :

يتكون البحث من أربعة مباحث بعد المقدمة حيث اشتمل المبحث الأول على الإطار النظري حول الديون الخارجية وأزمته وأسبابها وبعض الحلول المقترحة لها وكذلك الإطار النظري لميزان المدفوعات وأسباب اختلالها وطرق معالجتها. بينما تناول المبحث الثاني تطور أزمة الديون الخارجية في السودان وآثار تراكمها وبعض الوسائل الحديثة لمعالجتها، وكذلك تطورات ميزان المدفوعات السودان وعجزه المستمر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك. يحتوي المبحث الثالث على الإطار التحليلي للبحث. وأخيرا، النتائج والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الأول الإطار النظري حول الديون الخارجية وميزان المدفوعات أولا: مفهوم الديون الخارجية (٢)

الأرقام الفعلية للديون المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما تشير اليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول. فالمقصود بالدين الخارجي تلك المبالغ التي أقترضها اقتصاد وطني ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة^٣. يلاحظ أن هذا التعريف لا يتضمن عناصر الديون التالية (١) الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة وكذلك الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومة أو الهيئات العامة الرسمية. علاوة على (٢) الارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها (٣) الديون مستحقة الاداء بالعملية المحلية للبلد المدين مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية لبعض الدول النامية وتدفع بعملة الدولة المدينة (٤) أنها لا تتضمن الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية للبلدان النامية الالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.

من جهة أخرى فقد تعددت تعريفات الديون الخارجية من طرف الهيئات الدولية حيث لا يوجد تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد اشتركت مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) والبنك الدولي (WB) في إعداد معجم يعتبر ضروريا لفهم مشكلة المديونية. وحسب تعريف

معجم IWGEDES للديون الخارجية الذي تبناه فإن: «إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يساوي مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي الي عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد ما لصالح غير المقيمين بهوالتي تتضمن الالتزام بتسديد اصول الديونمرفقاً بالفوائد او من دونها او تسديد الفوائد مع الأصل او دونه ٤.

ثانياً: طبيعة أزمة الديون الخارجية

ظهرت مشكلة الديون الخارجية في عقد السبعينات على رأس قائمة المشاكل الاقتصادية الدولية حيث ارتفعت ديون الدول النامية الخارجية من (٦٨,٦) بليون دولار عام (١٩٧٠م) وإلى أكثر من (٧١,٩) بليون دولار عام (١٩٨١م) وبعد ذلك (إلى ١٢٩٧)) بليون دولار عام (١٩٨٩م) ، أما خدمة هذه الديون فقد ارتفعت من (٩,٣) بليون دولار عام (١٩٧٠م) إلى (١٢٧) بليون دولار عام (١٩٨١م) وبعدها إلى حوالي (١٨٢,٧) بليون دولار عام (١٩٨٦م).

ومن الملاحظ أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية قاد إلى استنزاف موجودات الدول النامية من النقد الأجنبي مما أعاق برامج التنمية في هذه الدول كما أن الزيادة في الديون الخارجية أدت إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (٣٨,٤%) في عام (١٩٨٧م) بالمقارنة مع (١٥,٨%) عام (١٩٧٠م) ، وبدل ارتفاع هذه النسبة على اعتماد الدول على الخارج في حل مشاكلها الاقتصادية المحلية وتحويل جزء كبير من الناتج القومي للوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الدول للخارج.

وصلت الديون الخارجية في العالم إلى حد يستدعي إنجاز إجراءات ضرورية خاصة حيث عجزت خمس دول عربية (السودان - الصومال - مصر - المغرب - موريتانيا) عن سداد ديونها. وطالبت بإعادة جدولة هذه الديون على موارد هذه البلدان وحتى بعد الجدولة فقد بقى السودان والصومال عاجزين عن الوفاء بالالتزاماتها ، وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية ٥.

ثالثاً: أسباب أزمة الديون الخارجية

تستدين الدول من الخارج عادة لغرض تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها. بصفة عامة وهنالك أسباب عديدة تؤدي الى تلك الاستدانة ومن أهم تلك الأسباب ٦ هي:

١- وجود مشاكل هيكلية متعددة الأبعاد

تعتبر أسباب عامة فبعض الدول مثل الدول العربية تعاني من مشاكل اقتصادية ذات طبيعة بنيوية ومتعددة الأبعاد. حيث ازدادت تشابكاً وتعقيداً منذ السبعينيات

ولفهما لابد من النظر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وترتب على وجود هذه المشاكل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الإنتاج الزراعي مع تزايد الضجوة الغذائية حتى وصلت (١٩ مليار دولار) ، انخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان. بالإضافة إلى ذلك تسارع معدلات التضخم مما أدى إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج علاوة على ذلك ، ارتفاع معدلات البطالة ما بين ١٥ و ٢٠ ٪ في أغلب البلدان العربية خصوصا غير النفطية منها وما صاحبها من هجرة مضادة.

٢- الأسباب الخاصة لمشكلة الديون الخارجية

الأسباب الخاصة نوعين: أسباب داخلية وأخرى خارجية. من الأسباب الداخلية العجز الداخلي وهو الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية المتزايدة من جهة وعجز الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى. وهذا ما أدى إلى عجز مستمر في الميزانية العامة للدول المدينة. وتلجأ بعض تلك الدول إلى سياسة التمويل بالعجز مما يؤدي إلى تزايد توسع الدين العام الداخلي حيث يلعب الجهاز المصرفي في هذه الدول دوراً رئيسياً في هذا التمويل المحلي مما يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية. من الأسباب الداخلية أيضاً العجز المستمر في ميزان المدفوعات الناتج من العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية حيث تحاول الدولة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل للعجز من خلال التحويلات الرسمية والخاصة إلى هذه الدول أو عن طريق الاستثمارات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المديونية تلك الدولة. علاوة على ذلك فإن هنالك سوء في توظيف القروض ، حيث تم توجيه هذه الأموال في بعض الدول المدينة لأغراض استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وتصديرها للكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. وأخيراً من تلك الأسباب الخارجية لتفاقم مشكلة الديون الخارجية هي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج نسبة لشيوع عدم الانضباط الإداري والمالي في المؤسسات العامة لتلك الدول.

من ناحية أخرى يعد ارتفاع كل من أسعار الفائدة وأسواق المال الدولية والأسعار العالمية للمواد الخام من الأسباب الخارجية لأزمة الديون الخارجية في الدول النامية. حيث تجاوزت في العديد من تلك الدول الفوائد المدفوعة قيمة أصل الدين ووأصبح بند خدمة الدين بالنقد الأجنبي يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون. وكذلك أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية إلى تدهور

شروط التبادل التجارية للدول المصدرة لهذه المواد مما فاقم من عجز ميزان المدفوعات وتزايد الميل للاستدانة من الخارج^٧.

رابعاً: إعادة جدولة الديون الخارجية

إعادة جدولة الديون تعنى إعادة ترتيب شروط سداد وأقساط الدين الأصلي وقبل الوصول إلى اتفاق إعادة الجدولة تجرى مفاوضات بين الدول الدائنة والمدينة. قد تؤدي إلى فرض شروط على الدولة المدينة. وتهدف عملية إعادة الجدولة إلى إتاحة فرصة زمنية أمام الدولة التي تطالب بجدولة ديونها لفرض سياسات اقتصادية تؤدي إلى تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مما يؤهلها إلى الوفاء بأداء التزامات الدين الخارجي. وتتضمن إعادة الجدولة نوعين من الديون أولهما هو الدين الرسمي والذي تضمنه الحكومات والوكالات الرسمية وتتم جدولة هذا الدين عن طريق نادي باريس والآخر الدين الخاص الذي تتم جدولته في إطار نادي لندن الذي يضم مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة. وتطالب الدولة الدائنة عادة بمفاوضات متعددة الأطراف لضمان حصول الدول الدائنة على نفس الشروط.

تقسم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة إلى ثلاثة أنواع أولها هو الديون التي لا تقبل الجدولة وهي ديون تمنحها مؤسسات متعددة الأطراف ومؤسسات دولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعض بنوك التنمية الآسيوية والأفريقية وبنك الاستثمار الأوروبي - وبخصوص هذا النوع من الديون فإنه يتعين على الدولة المدينة أن تقوم بالوفاء بالتزاماتها في مواعيد الاستحقاق المحدد بغض النظر عن أوضاعها الاقتصادية والمالية. ثانيها هي الديون التجارية وهي الديون التي منحها المصارف التجارية والخارجية وتتم إعادة جدولتها بالتفاوض بين البنوك التجارية والدول المدينة من خلال نادي لندن. ثالثها الديون الرسمية الحكومية وهي الديون التي تمنحها الحكومات أو تقوم بضمانها ، وتعاد جدولة هذه الديون من خلال نادي باريس. تشمل اتفاقية إعادة الجدولة تحديد موعد جديد للسداد دون تعديل قيمة الدين نفسه وعلى فترة سماح لا يدفع خلالها أصل الدين.

خامساً: مقترحات إصلاح مشكلة الديون (٨)

هنالك المئات من اتفاقات إعادة جدولة الديون التي تهدف إلى تقليل المشاكل العاجلة الخاصة بخدمة الدين ، والتي قامت على إعادة جدولة الفوائد وإقساط استهلاك الدين. بينما القليل من الدول المدينة تميزت بمشاكل محددة بمدفوعات حزمة الدين ،

حيث يمكن إدارتها والتعامل معها في ظلّال الوضع الراهن لحصيلة الصادرات. من أهم هذه المقترحات هي مبادلة الدين بالأسهم مما يقلل من المدفوعات السنوية لخدمة الدين وتعتبر طريقة جذابة لتقليل حجم الدين الخارجي للدول الأخذه في النمو جسماً لهذه لعملية يقوم احد البنوك الدولية بتحويل القرض المقدم لشركة ما إلى أسهم لتقوم الشركة بالوفاء بالتزامات خدمة الدين. أما في ظل أسلوب مبادلة الدين بالائتمان الضريبي يقوم البنك الدائن بإعادة بيع الدين للدولة المدينة ، مقابل الحصول على ائتمان ضريبي يتم إعادة بيعه فيما بعد - والميزة الأساسية لهذه الخطة هي تقليل حجم الدين القائم دون حاجة لتحمل البنوك بعض الخسائر أما العيب الأساسي لها فيتمثل في فقدان الدولة المدينة لحصيلة الضرائب ، مما يسهم في تدهور العجز المالي.

تم اقتراح خطة (Baker) خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٨٥م) تتمثل في شراء عنصر الزمن من جانب الدول المدينة لتقليل العجز التجاري لديها ورفع معدلات نمو الصادرات وقد تم توجيه (٣٠) بليون دولار إلى (١٥) دولة من الدول المدينة الرئيسة في فترة ثلاث سنوات في شكل قروض جديدة ، لكن تكل الخطة وجدت قبول ضعيف من قبل. وفي أول اعتراف رسمي من جانب الولايات المتحدة تم إدراج شطب الدين ضمن خطة إصلاح الديون وذلك لتجنب الفشل في السداد من جانب كبار الدول المدينة. وقد تم اعتبار حذف الديون هدفاً للمبادرة الأمريكية التي اطلق عليها خطة (Brady) برادى في عام (١٩٨٩م). واعتبرت المكسيك هي الحالة الاختيارية في هذا الصدد حيث تم الاتفاق بين حكومة المكسيك ونحو (٥٠٠) بنك دائن على أن تقوم البنوك بالاختيار بين مبادلة القروض القديمة مقابل الحصول على سندات جديدة ، تتضمن إما خصماً أو معدلات فائدة أقل وبالمقابل يستطيع البنك تقديم قروض جديدة. بناء على هذه الخطة تم خفض صافي مدفوعات الفائدة للخارج بنحو (١٠%) رغم أن ذلك تحقق من خلال إعادة الجدولة أكثر من كونه شطباً للديون القديمة..

فشلت خطة (Brady) في عمل إسهام مهم لتخفيض مشكلة الديون لعدد من الأسباب، لاختلاف مصالح البنوك المختلفة. وبالتالي طالبت بصف طويل من السياسات بدلاً من الاتفاق لدعم سياسة واحدة ، بعض البنوك فقد الأمل في إمكانية استرداد أمواله بالكامل ، وخاصة إذا قامت معظم البنوك الأخرى بتخفيض قيمة القروض التي لديها (Free-rider Problem). بالإضافة إلى عدم رغبة الكثير من البنوك في تقديم بتضحيات كبيرة. فوق كل ذلك لم تعالج خطة برادى مشكلة اجتذاب رأس المال الهارب للعودة مرة أخرى إلى المكسيك.

خامساً: ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار لقياس عجلة التقدم الاقتصادي وهو يتأثر بالأداء العالمى والمحلى المالى والنقدى وما يترتب على ذلك من تغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف كما يتفاعل سلبياً وإيجابياً مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد (٩). يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابى يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التى تمت في مدة معينة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجى أى غير المقيمين والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجى أو ديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجى. ويقصد بالمقيمين الأشخاص أو المؤسسات التجارية أو الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية أو مالية مع الخارج. هنالك مفهومان لميزان المدفوعات وهما: ميزان المدفوعات الحسابي وهو تسجيل المعاملات بين المقيمين بدولة ما والدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة قد تكون عام وميزان المدفوعات السوقي وهو يركز على ميزان المدفوعات عند نقطة أو لحظة زمنية محددة وهو مهم في تحليل أوضاع التوازن في ميزان المدفوعات (١٠).

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث عناصر رئيسية وهي (١١) :

الميزان التجارى (موازنة الصادرات المنظورة والواردات) ، ميزان العمليات الجارية (موازنة الصادرات غير المنظورة والواردات غير المنظورة) وميزان المعاملات الرأسمالية. أما الحساب الجارى فيمثل صافى الميزان التجارى زائداً صافى ميزان الخدمات بينما حساب رأس المال فيشمل التحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة وغير المالية. أهمية ميزان المدفوعات :

تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية لأى اقتصاد وطنى وذلك للأسباب الآتية :

١- تعكس قوة الاقتصاد الوطنى ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولى.

٢- ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الأمر الذى يؤدى إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنى الاقتصادية للدولة وفتائج سياستها الاقتصادية.

٣- ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه

العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ومعلوماته ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

٤- مقياس للموقف الدولي للقطر.

أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازناً ولكن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجارى باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى الإضرار بالاقتصاد الوطنى، قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبى. وتستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل. هنالك أسباب عديدة لحدوث الخلل في ميزان المدفوعات أهمها ما يأتي (١٢) :

١- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية سواء بأقل أو بأعلى من قيمتها الحقيقية يقود إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات بتغيير حجم الطلب الخارجى للصادرات أو الطلب الداخلى على الواردات.

٢- توافر بعض الأسباب الدورية المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية في النظام الاقتصادى الرأسمالى انكماشاً ورواجاً ، فتتكمش الواردات أو تزيد مما قد يؤدي إلى فائض أو عجز في ميزان المدفوعات.

٣- بعض الظروف الطارئة التي قد تحصل لأسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان مدفوعات الدولة مثل حالات الكوارث الطبيعية ، اندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً.

٤- أسباب أخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية الناتج عن شح أدوات الإنتاج والدولة مقبلة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتتزايد وارداتها من الآلات والتجهيزات الفنية وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة.

معالجة الخلل في ميزان المدفوعات :

هنالك إجراءات عديدة تتخذ داخل وخارج الاقتصاد الوطنى لمعالجة الخلل في

ميزان المدفوعات :

من الإجراءات الداخلية هي: بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات ، بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبى ، استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية. إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن واستخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني فتتمثل في اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة ، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

سادساً: الاستثمار الأجنبي المباشر (١٣)

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في تقريره السنوي حول الاستثمار في العالم الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في الدولة الأم وشركة او وحدة إنتاجية في دولة أخرى.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل في الدول النامية ويلعب دوراً اقتصادياً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية باعتباره شكلاً من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل. تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية نتيجة لتراجع القروض المقدمة للدول النامية في ظل تصاعد المديونية الخارجية واتجهت هذه الدول لإزالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار. شهدت الساحة العالمية صراعاً وتنافساً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الآليات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول معينة يتوقف على عدة عوامل وحواجز مقدمة من قبل هذه الدول وتأتي في مقدمة هذه الحواجز: حجم السوق واستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة وتوافر البنى التحتية الأساسية ومدى اهتمام الدولة المضيفة للاستثمار وتنمية الموارد البشرية ومدى انفتاحها على أنشطة البحوث العلمية والتطوير ثم يأتي في النهاية دور قوانين الاستثمار وما تضمنه من مزايا وحواجز لجذب الاستثمار (١٤)

بالنسبة لقوانين الاستثمار في السودان فقد صدر قانون الميزات الممنوحة في عام ١٩٥٦م الذي خص بتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وتلبي هذا القانون عدة قوانين أهمها قانون تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي صدر عام ١٩٧٦م والصناعي والذي صدر عام ١٩٧٤م ثم جاء تشجيع الاستثمار الشامل الذي صدر عام ١٩٨٠م ١٥.

المبحث الثاني :

تطور الديون الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني

أولاً: أزمة الديون الخارجية بالسودان

عانى السودان من تراكم المديونية منذ عام (١٩٧٣م) حيث كانت حوالى أقل من مليار دولار أمريكى فوصل أصل الديون في جملته حتى نهاية عام (١٩٩٨م) حوالى (١١) مليار دولار لتصبح هذه المبالغ واجبة السداد علاوة على الفوائد العادية والفوائد الجزائية المترتبة عليها - حيث بلغ المجموع الكلي للالتزامات (الأصل والفوائد) حوالى (٢٠) مليار دولار حتى نهاية عام (١٩٩٩م) ١٦.

كما أصبحت حوالى (٢٣,٦) مليار دولار بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣م علماً بأن الجزء المستحق للسداد منه (١٢,٩) مليار دولار أمريكى. ويلاحظ أن نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الصادرات في السودان بلغت حوالى (٨) أضعاف النسبة القياسية العالمية مما يؤكد صعوبة استدامة الديون الخارجية للسودان إضافة إلى إجمالي المديونية الخارجية تمثل حوالى (٥) أضعاف إيرادات الدولة القومية بينما تشهد الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات في عجز مستمرين. بلغت ديون السودان لدى الجهات الخارجية الدائنة عام ٢٠١٠ م (٣٧,٨٠٥) مليار دولار وبلغت ديون السودان عام ٢٠١١م (٣٩,٨٠٠) مليار دولار.

ارتفعت جملة التزامات السودان الخارجية ٤٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٤م إلي ٤٤,٣٧٩ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٣م (تقديري) بمعدل ٤,٣ % شملت كل مصادر التمويل وتتمثل الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس بنسبة ٥,٢ % والدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة ٤,٤ % والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة ٣,٦ % وديون البنوك التجارية بمعدل ٣,٧ % ومن أهم مؤشرات استدامة الدين الخارجي للسودان خلال عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م ومن المتعارف عليها أن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة ديونها ومواجهة التزاماتها الخارجية في ظل الموارد المالية المتاحة مثل الصادرات والإيرادات الحكومية للدول بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي وتجرد الإشارة إلى أن المقياس المعياري المتعارف عليه دولياً لقياس مدى استدامة الدين الخارجي يتمثل في ٣٠ % بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي و ١٠٠ % لمؤشر الصادرات و ٢٠٠ % لمؤشر الإيرادات الحكومية.

جدول رقم (١) يوضح الجهات الدائنة في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣م) :

في عام ٢٠١٣			في عام ٢٠١٢م		مصادر التمويل
النسبة من إجمالي الدين	إجمالي الدين القائم	جملة الفوائد	أصل الدين القائم	إجمالي الدين	
١٣	٥,٧	١,٦	٤,١	٥,٥	المؤسسات الإقليمية والدولية
٣٢	١٤,١	١١,٤	٢,٧	١٣,٥	الدول الأعضاء في نادي باريس
٣٧	١٦,٣	١٠,٠	٦,٣	١٥,٥	دول غير الأعضاء في نادي باريس
١٣	٥,٦	٣,١	٢,٥	٥,٤	البنوك التجارية العالمية
٥	٢,١	٠,٠	٢,١	٢,١	تسهيلات الموردين الأجانب
١٠٠	٤٣,٨	٢٦,١	١٧,٧	٤٢,٠	الجملة

المصدر: بنك السودان المركزي، ٢٠١٣م (١٧) :

ظلت أزمة الديون تتصاعد في السودان حتى عام ٢٠١٤ حيث أصبح السودان يتصدر قائمة الدول ذات المتأخرات منها ٨٧% تقدر بمبلغ ٣٧,٧ مليار دولار عموماً هذا المتوال التصاعدي للزيادة اتففي الديون الخارجية ترتب عليه ارتها نالاقتصاد السوداني والسياسة السودانية والأمن لشروط الدول المانحة للقروض ، ويساهم تراكم الديون الخارجية في تباطؤ مسيرة التنمية ويخل بتوازن ميزان المدفوعات.

ثانياً: الوسائل الحديثة لمعالجة الديون الخارجية (١٨)

صاحب إعادة جدولة الديون الخارجية للسودان إرتفاع في رصيد هذه الديون مما ترك أثراً سلبية على السياسات الإصلاحية المنفذة في فترة التسعينات. وقد تم استخدام بعض الوسائل الحديثة لتخفيض أعباء الديون أهمها ما يلي:

- ١- مقايضة الدين بالأسهم.
- ٢- مقايضة الديون الحالية بسندات تحمل مبلغ الدين الأصلي ولكنها تخضع إلى مبادلات خصم وأسعار فائدة أقل من الأسعار السائدة في السوق وبالتالي تحول دين

الدولة إلى أوراق مالية يمكن جدولتها بسهولة.

٣- مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية مثل تحسين البيئة أو إجراء إصلاحات في مجال التعليم والصحة

٤- مشاركة المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدولة النامية.

٥- مقايضة الدين بدين آخر.

بنهاية عام (٢٠٠٧م) أصبح رقم المديونية الكلية الخارجية للسودان يزيد عن (٢٧) مليار دولار أمريكي مما تتطلب الاستفادة من المبادرات العالمية وخاصة مبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPCS). ولأن السودان دولة نامية ساعية للتنمية الاقتصادية فقد تم تمويل تلك الخطط والبرامج التنموية من الخارج لم يتم استقطابه من موارد ذاتية (أو حقيقية) أو عن طريق أو التمويل بالعجز. ولكن تعثر تنفيذ خطط التنمية نفسها أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من تلك الخطط. ساهمت عدة عوامل في تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي السودان ومن أهمها:

تزايد واستمرار العجز في الحساب الجاري، فشل إستراتيجية إحلال التواردات وزيادة الصادرات، تبني الدولة سياسة التمويل بالعجز (بطباعة النقود)، وما صاحب ذلك من تضخم وتدهور لقيمة العملة الوطنية وبالتالي تزايد العجز في ميزان المدفوعات واللجوء إلى سد العجزات المختلفة في الاقتصاد الوطني بالديون الخارجية كما حدث في فترة الثمانينات والتسعينات ١٩. إضافة إلى ذلك ما حدث من كوارث طبيعية وبشرية وعدم الاستقرار السياسي، عدم مراعاة شروط القدرة الإيفائية بأعباء الديون الخارجية، ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المستهدفة.

من ناحية أخرى فقد تحصل السودان على العديد من القروض من المؤسسات الدولية والإقليمية وبعض الصناديق العربية الإفريقية وصندوق الأوبك وبعض الجهات الأوروبية والمؤسسات القطرية (أنظر الجدول ٢). يلاحظ منه تفاقم المديونية الخارجية نتيجة لعجز السودان عن سداد التزاماته الخارجية وخدمة ديونه الخارجية بجانب تصاعد أسعار الفوائد التعاقدية والجزائية للقروض خاصة إبان فترة التسعينات، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية حيث قفز نمو الديون الخارجية من ١٩% عام ١٩٨٠م حتى وصل إلى ٢٣% عام ١٩٨١م.

جدول رقم (٢) إجمالي القروض الأجنبية التي تم تقديمها للسودان خلال الفترة (١٩٥٦ - ٢٠٠٢م) بـمليارات الدولارات الأمريكية :

التصنيف	جملة القروض والمنح	المساهمة
المؤسسات المالية الدولية	٣,٢	٢٥ %
المؤسسات المالية الإقليمية	٤,١	٣٣ %
دول التعاون الثنائي	٥,٢	٤٢ %
الجملة	١٢,٦	%١٠٠

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، دراسة استراتيجية معالجة ديون السودان الخارجية

ساهم الانخفاض في قيمة الصادرات في تقليل حجم الموارد الأجنبية مما أدى إلى تراكم المديونية خلال الفترة من ١٩٨٤م حتى الآن. بدأ السودان في نهاية عام ١٩٩٨م الاتفاق مع الصناديق العربية لجدولة متأخراتها مثل الصندوق السعودي للتنمية (١٩٩٨م)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٩م) وصندوق أبوظبي (١٩٩٩م) وصندوق النقد العربي. وبدأ السودان فعلياً في سداد التزاماته تجاه تلك الصناديق منذ عام ١٩٩٩م حتى الآن مما ساهم في زيادة خدمة الدين خلال الفترة ١٩٩٩م حتى الآن.

جدول (٣) توزيع الدين الخارجي للسودان (١٩٩٨ - ٢٠٠١م) - مليون دولار :

التصنيف	المتوسط السنوي	(%) المساهمة
المؤسسات الدولية	٤٢٣٠	٢٠,٥
دول نادي باريس	٦٣٨١	٣٠,٩
دول غير نادي باريس	٦٦١١	٣٢,١
البنوك التجارية والأجنبية	٢٦٩٨	١٣,١
الموردون الأجانب	٦٩٩	٣,٤
الجملة	٢٠٦١٩	%١٠٠

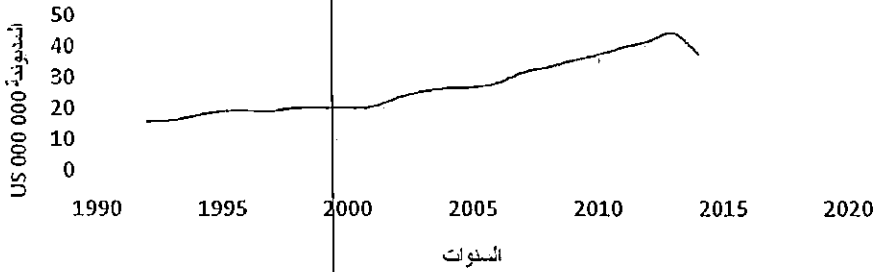
المصدر:

Mutasim Ahmed AbdeLmawla, The Impact of External Depts on Economic, EASSRR, Vol. XXI, No.2, (June 2005), P. 61 .20

يلاحظ أن الديون الخارجية مقسمة على دول نادي باريس بنسبة ٣٠,٩ %، وغير

الأعضاء في نادى باريس بنسبة ٣٢,١ ٪، والمؤسسات المالية الدولية بنسبة ٢٠,٥ ٪، والبنوك التجارية العالمية بنسبة ١٣,١ ٪، والموردون الأجانب بنسبة ٣,٤ ٪. إن واقع مديونية السودان الخارجية أصبحت واجهة تحد ماثل أمام خيارات السياسات الاقتصادية.

الشكل (١) الديون الخارجية في السودان خلال الفترة (1992-2014)



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات بنك السودان المركزي
يلاحظ من الشكل (١) الزيادة المستمرة في المديونية الخارجية، وتعزى هذه الزيادات إلى تذبذب وضعف حصيلة الصادرات التي تعتمد على السلع الأولية، عدم استقرار أسعار الصرف وسياسات الصادر، عدم وجود خطة طموحة للتصنيع وتصدير السلع، ضعف المدخرات المحلية، إزدياد العجز في ميزان المدفوعات، سوء استخدام القروض وسوء إدارة الدين الخارجي، وفشل سياسات التنمية - بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والبشرية، وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية خاصة المواقف السياسية.

ويلاحظ أيضاً تزايد الفوائد الجزائية بصورة مذهلة في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠م) ونتيجة لهذه الشروط القاسية ارتفعت المديونية من (٢٠,٥) مليار دولار في عام (٢٠٠٠م) إلى (٢٥,٧) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (٢٠٠٣م) ثم قفزت إلى (٢٧,٤) مليار دولار أمريكي بنهاية عام (٢٠٠٥م) بزيادة ٨,٧ ٪ مقارنة مع عام (٢٠٠٣م) ساعد على ذلك كله ضعف مقدرة السودان على السداد مما أدى إلى تفاقم المديونية.

خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٠) وضعت إستراتيجية عامة لمعالجة الديون الخارجية للسودان تناولت الآتي:

- ١- التركيز في المعالجة على الإطار المطروح من قبل صندوق النقد الدولي.
- ٢- التأكيد على التزام السودان بسداد الديون الخارجية.

٣- تجنب أي معالجات فردية مع الدول والشركات.

٤- الاستثمار في المعالجة مع الصناديق.

٥- عدم الدخول في أي التزامات جديدة إلا في حالات استثنائية والالتزام بسدادها.

٦- العمل على تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية الجديدة.

٧- دفع العمل السياسي للمساعدة باتجاه لإلغاء الديون خاصة فيما يتعلق بالسلام.

٨- تم حصر الديون الخارجية وتحليلها وتصنيفها وربط مؤشرات لاستدامة الدين، وفي هذا الخصوص تم تشكيل لجنة تنظيم عمليات الاقتراض الخارجي بهدف إدارة عمليات الاقتراض ووضع سقف محدد له بجانب وضع أسس ومعايير لتقييم عروض التمويل توطئة لمعالجة الدين الخارجي والعمل على الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون من خلال إعداد إستراتيجية تخفيض الفقر.

ثالثاً: أسباب تراكم الديون الخارجية في السودان

هنالك أسباب كثيرة لتراكم الديون الخارجية في السودان ، منها أسباب محلية وأخرى خارجية ومنها أسباب إدارية وسياسية ومن أهمها ما يلي:

١- ضعف الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الممولة من الديون الخارجية.

٢- ضعف القدرة التنفيذية للمشروعات الممولة بالدين الخارجي.

٣- المشاريع الممولة من الدين الخارجي لم تساهم في خدمة سداد الدين.

٤- تنامي أوجه الصرف الحكومي مقارنة مع الموارد المتاحة.

٥- تعدد نوافذ التعامل مع الدين الخارجي.

٦- عدم التقييد بالأسس السليمة لتقييم شروط الاقتراض الخارجي.

٧- ضعف إدارة الموارد الاقتصادية.

٨- تصاعد أسعار الفائدة والفوائد الجزائية للقروض التجارية.

٩- عدم استقرار السياسات المالية والنقدية.

١٠- عدم وضوح سياسة الاقتراض من الخارج.

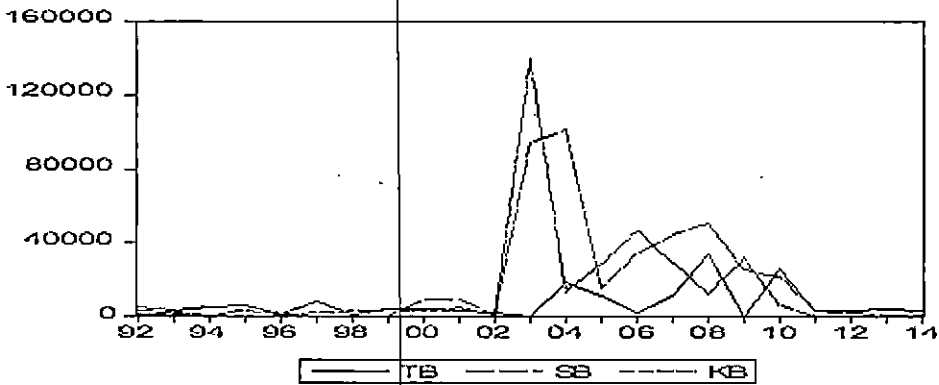
بصفة عامة فإن مشكلة الديون الخارجية على السودان تمثل خلل من نواحي عديدة ويحتاج إلى مراجعة شاملة لتحديد المسارات الصحيحة لاستخداماتهم دعومة بدراسات فنية واقتصادية واقعية.

رابعاً: آثار تراكم الديون الخارجية في السودان

- يمكن صياغة آثار تراكم الديون الخارجية في السودان في النقاط التالية :
- ١ - سوء إدارة الديون الخارجية وسوء استغلالها ساهم في الضغط على الموارد المحلية بشكل كبير مما ترقب عليه اللجوء إلى تمويل الموازنة العامة بالعجز.
 - ٢ - ازدياد نسب الفائدة التعاقدية ونسب الفوائد الجزائية للديون المتراكمة مما رفع نسب السداد من الموارد المحلية والتي بدورها ساهمت في خفض الصرف التنموي على مشاريع ذات الأولوية ورفعت معدلات الفقر.
 - ٣ - ساهم تراكم الديون الخارجية في تشويه علاقة السودان مع العالم الخارجي.
 - ٤ - ساهم في تقليل فرص التعامل مع الأسواق المالية العالمية.
 - ٥ - شح تدفق العملات الأجنبية مقارنة بالطلب عليها أجبر على تخفيض قيمة عملتها المحلية.
 - ٦ - أخطر الآثار لتراكم الديون الخارجية هي خلق بيئة غير مواتية للاستثمارات الأجنبية بجانب العجز في الحصول على قروض وتسهيلات بشروط ميسرة مما أسهم في إبطاء النمو الاقتصادي للسودان وبالتالي الحرمان من فرص المبادرات الدولية المطروحة لمعالجة عبء المديونية.
 - ٧ - أدى تراكم الديون الخارجية إلى إعلان صندوق النقد الدولي أن السودان دولة غير متعاونة، ترقب على ذلك توقف كل المؤسسات ذات الصلة بالصندوق من التعامل مع السودان.

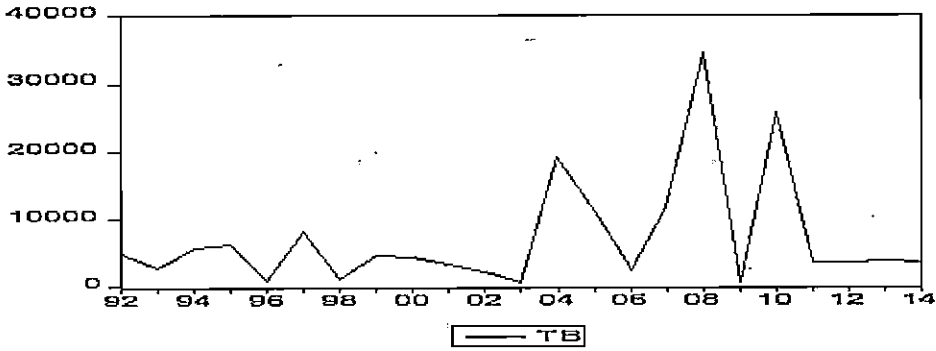
خامساً: تطورات ميزان المدفوعات في السودان

الشكل (٢) أداء الموازين الفرعية لميزان المدفوعات في السودان في الفترة (٢٠١٤) ١٩٩٢م - مليون دولار



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات بنك السودان المركزي

الشكل (٢) الموقف الكلي لميزان المدفوعات في السودان في الفترة (٢٠١٤ _ ١٩٩٢م)
- مليون دولار



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول رقم (٦) العجز في ميزان المدفوعات إلا في الأعوام من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٥، حيث انخفض من ٤٢٢،٥٦ إلى ١٩٨ إلى وأستمر التحسن في الموقف الكلي في ميزان المدفوعات في الأعوام الأخيرة نسبة لصادرات البترول.

ويمكن توضيح أن هنالك عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في السودان نتيجة للعوامل الهيكلية وبعض سياسات الصادرات والواردات، مما يقلل من حظوظ السودان في ظل التنافسية العالمية، خصوصاً أن:

١- طبيعة الصادرات السلعية السودانية التي توصف بأنها سلع أولية تعتمد على الظروف الطبيعية وتقلبات المناخ، وبالتالي هي سلع غير مرنة في الأسواق العالمية لانحسار الطلب عليها، مثال فرصة شركة الصمغ العربي أسعار عالية عليه بالخارج، مما دفع المستوردون لإيجاد بدائل لهذه السلعة، وبالتالي انخفضت أسعار الصمغ العربي عالمياً.

٢- الندرة في النقد الأجنبي: حيث انعكست على ندرة قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المستوردة، مما أدى لضعف الإنتاجية في معظم المشاريع الزراعية وبالتالي انخفضت الصادرات.

٣- إن البنوك التجارية تقوم باتفاق مبدئي لتصدير أي سلعة للخارج، ثم أخذ الموافقة من بنك السودان لكن هذا الإجراء قد يأخذ أياماً طويلة، مما أضعف مقدرة هذه البنوك التمويلية للتصدير كما أدى إلي عدم تشجيع المصدر على الاستمرار في عمليات الصادرات.

٤- إن احتكار الحكومة لعدد من الصادرات الرئيسية كالقطن والصمغ العربي

والحبوب الزيتية عبر الشركات والمؤسسات حرم كثير من المصدرين من الاستفادة من تصدير هذه السلع واتجهوا إلى تصدير سلع تقل أهمية من تلك السلع، وخاصة أن الحكومة من وقت لآخر تقوم بحظر تصدير السلع بمبررات تتعلق بالوضع الاستهلاكي الداخلي لهذه السلع مثل الذرة وأمبار البذرة، ثم ترفع الحظر مرات أخرى، الأمر الذي أفقد السودان بعض أسواقه الخارجية ولذلك فإن الإنفتاح الخارجي الذي يقوم على تشجيع الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الصادرات يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في السودان إلى الإمام خاصة بعض تخصيص الموارد لصناعات الميزة النسبية مثل تجارة المنسوجات التي يمكن النفاذ بها إلى الأسواق العالمية بدلاً من تصدير القطن الخام فقط، حيث يستفاد من تخفيض الرسوم الجمركية للدول الأعضاء، وإلغاء الدعم في الدول الصناعية مما يسهل المداخل إلى أسواق البلدان المتقدمة ٢١.

سادساً: دور الأجنبي المباشر في السودان؛

فيما يختص بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في ولايات السودان يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٤)

جدول (٤) يوضح ترتيب الولايات حسب نسب أعداد المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والصغيرة

الرقم	الولاية	الصناعات التحويلية
١	الخرطوم	١٨,٩
٢	الجزيرة	١٦,٩
٣	جنوب دارفور	١٣,٤
٤	النيل الأبيض	٦,١
٥	القضارف	٥,٦
٦	سنار	٥
٧	شمال دارفور	٤,٨
٨	نهر النيل	٤,٨

٩	شمال كردفان	٣,٥
١٠	الشمالية	٣,٥
١١	جنوب كردفان	٣,٥
١٢	كسلا	٣,٣
١٣	غرب كردفان	٢,١
١٤	النيل الازرق	٢
١٥	البحر الاحمر	١,٦
١٦	غرب دارفور	١,٥

المصدر: المسح الصناعي الشامل

يلاحظ أن المنفذ من المشروعات الأجنبية المصدقة البالغ عددها في العشر سنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠م) حوالي ٥٠٤ مشروعا منفذا من جملة ٢٠٩٤ مشروعا مصدقا بنسبة تنفيذ بلغت حوالي ٢٤٪. تصدرت ولاية الخرطوم قائمة الولايات، لذلك لا بد من النظر في آلية لتوجيه الاستثمار الى المناطق الأقل نمواً، كمنح الحوافز الاستثنائية وتضمينها في القانون، منح امتيازات إضافية حسب الميزة النسبية. ولاية الخرطوم لوحدها حظيت بـ ٤١١ مشروعا أجنبيا موزعة حسب القطاعات، القطاع الصناعي ٢٩٥ مشروعا، والقطاع الخدمي ١٠١ مشروعا، والقطاع الزراعي ١٥ مشروعا من أصل ٥٠٤ مشروعا بنسبة ٨١٪ وتبلغ نسبة المنفذ من المشروعات المصدقة حوالي ٢٠٪، هذا يجعلنا نركز على أسباب التذني في عزوف المستثمر الأجنبي عن تنفيذ مشروعاته الاستثمارية المصدقة.

أما المشروعات الأجنبية المصدقة في الولايات الأخرى فهي لا تقارن بولاية الخرطوم، لجاذبيتها التي تتمثل في توفير البنى التحتية والأسواق وغيرها. بلغ عدد المشروعات الأجنبية المصدقة في كل ولايات السودان حوالي ٩٣ مشروعا، تصدرها ولاية الجزيرة ٢٦ مشروعا ونهر النيل ١٤ مشروعا ولاية البحر الاحمر ١١ مشروعا يأتي القطاع الصناعي في المقدمة ٤٨ مشروعا ويليه القطاع الزراعي ٣٤ مشروعا ثم القطاع الخدمي ١١ مشروعا ٢٢.

جدول (٥) يوضح أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م) :

السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر	السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر	السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩٢	٠,٠	٢٠٠٠	٣٩٢,٢	٢٠٠٨	١,٥٧١,٩
١٩٩٣	٠,٠	٢٠٠١	٥٧٤,٠	٢٠٠٩	١,٨٧٩,٤
١٩٩٤	٠,٠	٢٠٠٢	٧١٣,٢	٢٠١٠	١,٧٩٣,٢
١٩٩٥	٠,٠	٢٠٠٣	١,٣٤٩,٢	٢٠١١	١,٧٣٤,٤
١٩٩٦	٠,٤	٢٠٠٤	١,٥١١,١	٢٠١٢	٢,٣١١,٥
١٩٩٧	٢,٧	٢٠٠٥	١,٦١٧,١	٢٠١٣	١,٦٨٧,٩
١٩٩٨	٣٧٠,٧	٢٠٠٦	١,٨٧٩,٥	٢٠١٤	١,٢٥١,٣
١٩٩٩	٣٧٠,٨	٢٠٠٧	١,٥٨٩,١		

المصدر: (بنك السودان المركزي).

المبحث الثالث:

الإطار التحليلي لدراسة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني
في هذا المبحث تم استخدام نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة حيث تمثل الديون
الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر المتغيرات المفسرة في ميزان المدفوعات المغير
التابع وتم جمع البيانات عنها جلال الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م) من مصادر مختلفة
لمعرفة أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات السوداني. وتم تقدير المعاملات
باستخدام طريقة (OLS) عن طريق برنامج الحاسوبي (E-views) كالاتي:
حيث أن :

$$LnBOP = a_0 - a_3 \ln D + a_2 \ln FDI + U_t$$

BoP = ميزان المدفوعات = D = الديون الخارجية = FDI = الاستثمار الأجنبي

المباشر

$a_0 a_1 a_2$ = معلمت U_t = خطأ عشوائي مستوف شروط طريقة المربعات الصغرى

العادية

الشواهد التطبيقية :

للتوضيح النتائج المترتبة على النموذج : أثر الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي
المباشر على ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (٢٠١٤-١٩٩٢م) باستخدام

برنامج (E-views) تحصلنا على الآتي:

$$InBOP = 12.6 - 8.2 LnDs + 2.8 Ln FDI$$

$$(5.5) \quad (-5.9) \quad (4.6)T$$

$$F = 6.6 \quad R^2 = 0.79 \quad DW = 2.35$$

اختبارات القيم التنبؤية للدراسة

اختبار F وهو يوضح مستوى معنوية النموذج ككل، ونجد أن قيمة (F) المحسوبة تساوي $F_0 = 6.46$ وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية التي تساوي $F_1 = 2.55$ إذن $F_0 = 6.46 < F_1 = 2.55$ وهذا يعني أن المتغير التابع (TB) غير مرتبط خطياً بالمتغيرات المستقلة عند مستوى المعنوية ٥% وبالتالي النموذج صالح ومتجانس إحصائياً.

اختبار R^2 = يعني القوة التفسيرية للنموذج والذي يوضح مدى تأثير المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج على المتغير التابع، حيث أن $R^2 = 0.79$ وهذا يعني أن ٧٩% من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات مضمنة في النموذج يعبر عنها المتغيرات المستقلة بينما ٢١% عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي.

اختبار T : وهو يوضح مدى أهمية المتغير المستقل في النموذج على المتغير التابع، إذن إحصاءات $t = (-3,35)$ عند مستوى معنوية ١% مما يعني أن الديون الخارجية ذات تأثير جوهري وهام.

أما إحصاءات $t = (3,47)$ والاحتمال المقابل لها (٠,٠٠٨) نجد أنها أقل من ٥% لذلك نقبل

الفرضية التي تنص على أن (تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات إيجابياً)

- اختبار الارتباط الذاتي DW : وهو يوضح مدى صحة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك توصلنا إلى أنه تمت معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية حيث أن $DW = 2,35$ وهذا يعني أن $P = 0$ أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من النتائج المهمة التي تم التوصل إليها الآتي:

١. أن أزمة المديونية في السودان هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي السوداني.
٢. إن مشكلة الديون الخارجية تعاضم تبسب بعوامل عديدة بعضها داخلية منها الاعتماد على الديون الخارجية في حل مشاكل التمويل وبالتالي زادت تبعية السودان اقتصادياً إلى الخارج، سوء توظيف الأموال المقترضة، هروب رؤوس الاموال، الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات. أما العوامل الخارجية فأهمها هي ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية التي تمثل غالبية الصادرات السودانية إضافة إلى سيدة التضخم الركودي.

ثانياً: التوصيات

يوصي البحث بالآتي:

١. ضرورة وضع السياسات وإعداد الدراسات التحليلية ووضع التنبؤات بوجود الفائض بمعدل النمو لكي يعكس الحالة الاقتصادية للدولة هل هي فائض أم عجز.
٢. وضع برنامج إصلاح هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد وقادر على جذب وثقة واحترام الدوائر الاستثمارية عن طريق إثبات جدية الدول في السير قدماً نحو تحقيق نمو مستدام. إذ من الصعب جداً أن تنال أية احترام وثقة من الدوائر الدولية وبالتالي تكون مؤهلة لتبني المساعدات المالية في ظل أداء اقتصادي ضعيف يتسم بالتشوهات والاختناقات والحلول في التوازن الداخلي.
٣. العمل على تطوير أنشطة زراعية وصناعية جاذبة للاستثمار.
٤. الاستفادة من علاقات السودان الخارجية المميزّة مع بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الصديقة لضمان توفير القروض واستخدامها بعناية في تطوير المشاريع الإنتاجية مع حسن إدارتها وضبطها مالياً.
٥. ضرورة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع نظيراتها الخارجية وذلك وفق الدراسات والتنبؤات الدقيقة.

المصادر والمراجع :

- ١- عثمان إبراهيم السيد - الاقتصاد السوداني-٢٠٠٢م
- ٢- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - سنة ٢٠٠٠م
- ٣- حمزة طايبي - أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية - رسالة ماجستير علوم اقتصادية - جامعة الجزائر - سنة ٢٠٠٨م.
- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي - المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط - عائق أمام التنمية الأورو-متوسطة - الدورة العامة الخامسة عشر- الجزائر- مايو- سنة ٢٠٠٠م.
- ٤- علي عبد الفتاح أبو شرار - الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن - سنة ٢٠٠٦م .
- ٥- عمران عباس يوسف عبد الله - العملة واقتصاد السودان - دار عزة للنشر والتوزيع السودان - سنة ٢٠٠٨م.
- ٦- محمد السعدوني- جامعة بشار- الجزائر- الموقع Saadouni-Mohamed @ yahoo - fr
- ٧- محمود حسن حسنى - النقود والتمويل الدولي - سنة ٢٠٠٧م.
- ٨- علي عبد الفتاح أبو شرار - الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن - سنة ٢٠٠٦م .
- ٩- لبنى السمانى الطيب - أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان - بحث تكميلي لتيل درجة الماجستير- جامعة بخت الرضا - سنة ٢٠١١م.
- ١٠- عبد الوهاب عثمان - منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان - مطابع العملة - سنة ٢٠٠٢م.
- ١١- محمد السعدوني- جامعة بشار - الجزائر - الموقع Saadouni - Mohamed @ yahoo - fr
- الموقع : tahabamkar @ yahoo.com - TahaBamker - ادروب، ١٩٨٨م
- ١٢- أميرة حسب الله - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة - سنة ٢٠٠٥م.

- ١٣- عمران عباس يوسف — علي محمد زين — الاستثمار في السودان والرؤيا المستقبلية في ولاية النيل الأبيض — سنة ٢٠١٢ م.
- ١٤- عثمان إبراهيم السيد — الاقتصاد السوداني — مطابع العملة - ٢٠٠٢ م
- بنك السودان المركزي — أعوام مختلفة.
- ١٥- عمران عباس يوسف عبد الله — العولة واقتصاد السودان — دار عزة للنشر والتوزيع السودان. ٢٠٠٨ م.
- ١٦- عمران عباس يوسف عبد الله — العولة واقتصاد السودان — دار عزة للنشر والتوزيع السودان — سنة ٢٠٠٨ م.
- 17- Mutasim Ahmed Abdelmawla, The Impact of External Depts on Economic Growth: An Empirical Assessment of the Sudan: 1978- 2001, EASSRR, Vol. XXI, No.2, (June 2005 .
- ١٩- عادل عبد العزيز الفكي - يوليو ٢٠٠٤ م — موضوع عن الاقتصاد السوداني - مجلة الاقتصادي.
- ٢٠- عمران عباس يوسف وعلي محمد زين — الاستثمار في السودان والرؤيا المستقبلية في ولاية النيل الأبيض — سنة ٢٠١٢ م.

دراسة الجانب الإيجابي من الإنسان سيكولوجية السعادة النفسية نموذجاً في ضوء
بعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية
(دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية مروي)

إعداد: مجذوب أحمد محمد أحمد قمر

أستاذ مساعد - جامعة دنقلا - السودان

Majzooob111@hotmail.com

0123324300

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سيكولوجية السعادة النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية لدى طلاب جامعة دنقلا - كلية التربية - السودان، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي في جمع البيانات وتحليلها، تكونت عينة الدراسة من (١٦٦) طالب وطالبة، (٨٣) طالب و(٨٣) طالبة للعام الدراسي ٢٠١٤ - ٢٠١٥. قد تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة الطبقية العشوائية بنسبة ٢٠٪ من مجتمع الدراسة، استخدم الباحث الثقة بالنفس - وجد الباحث درجة منخفضة من الشعور بالسعادة لدى عينة الدراسة وعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الثقة بالنفس، وأن أكثر أبعاد الثقة بالنفس تنبؤاً بالتحصيل الدراسي هي: الاستقلال الذاتي و التمكن البيئي والحياة الهادفة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي لصالح المستوى الرابع. وأخيراً، على ضوء نتائج الدراسة والمناقشة الباحث اقترح بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: السعادة : التربية - جامعة دنقلا.

Abstract

The aim of this study is to identify the Psychological Well-Being and its relationship with some demographic and educational variables at Dongola University students - Faculty of Education in Sudan, To achieve this goal the researcher used the analytic descriptive method, The study sample consisted of (166) students who are (84) males and (82) females included the academic year (2015) chosen

by the stratified random sample of (20%). The researcher used the measurements of the Psychological Well- Being scales, Researcher found low degree of feeling of happiness among a sample study, And there was a positive relationship between Psychological Well-Being and achievement, as no significant statistical differences in Psychological Well- Being between males and females, And more Psychological Well- Being dimensions predictable collection of study are: autonomy and environmental mastery and Purpose in Life, And the presence of statistical significant differences between study levels Psychological Well- Being in favor to the fourth level was found. Finally, in light of the study results and discussion the researcher suggested some recommendations.

Key word: Psychological Well- Being: education: Dongola University

مقدمة:

يعد مفهوم السعادة النفسية Psychological Well- Being المفهوم المحوري والرئيسي في علم النفس الإيجابي لما له من مكانة بارزة في تاريخ الفكر الإنساني، وسعى الجميع في الثقافات المختلفة إلى السعادة بوصفها هدفاً أسمى للحياة لارتباطها بالحالة المزاجية الإيجابية والرضا عن الحياة وجودة الحياة وتحقيق الذات والتفائل . وعلى الرغم من أن الغاية الأساسية لعلم النفس هي مساعدة الفرد على أن يحيا الحياة الطيبة التي يشعر فيها بالسعادة ، فقد تجاهل علماء النفس لسنوات طويلة المشاعر الإيجابية للشخصية وظلت الانفعالات السلبية مثل القلق، والاكتئاب، والضغط النفسي، والتشاؤم الأكثر تناولاً واهتماماً في بحوثهم ودراساتهم (١ : ٢٧٠).

أشارت مجموعة من الأبحاث أن السعادة لها أهميتها العالمية بوصفها الهدف للإنساني الأسمى، كما أن أسبابها تبدو متماثلة في مختلف أنحاء العالم مع اختلاف الثقافات فإن العناصر المحددة التي تساهم في خلق السعادة تبدو عالمية ، كما أن العناصر التي تسهم في السعادة واحدة لجميع الأعمار بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه ، وقد اتضح أن العناصر الأساسية التي تسهم في السعادة هي نفس العناصر للأشخاص السليمين والمعاقين، والسعداء والتعساء حول العالم يتفقون

على العناصر التي يعدونها مهمة بالنسبة للسعادة، أشار مايكل أرجل، أن السعادة هي مفهوم مرادف للحياة، حيث عرفها بأنها تقدير عقلي لنوعية الحياة التي يعيشها الفرد ككل أو حكم بالرضا عن الحياة، كما يرى أن الشعور بالرضا هادئ ونوع من التقدير الهادئ (التأمل لدى سيرا لأمر سواء الآن أو في الماضي)، في (٧ : ٣٨١).

على الرغم من أن الشخصية تقوم بدور مهم في مستوى السعادة فأنها ليست العامل الوحيد المؤثر، وفي الحقيقة إذا كانت هي العامل الوحيد فأن مستوى السعادة لدى الشخص يجب أن تبقى ثابتة، فقد دلت بحوث كثيرة أن السعادة نتاج تفاعل الشخصية والبيئة (١١ : ٥٨٨).

مشكلة الدراسة:

للسعادة دور أساسي في مواجهة الفعالة للضغوط الحياتية، والمواقف المؤلمة، كذلك في تبني الفرد وجهة ايجابية في الحياة في كل تعاملاته واتسامها بالرونة والانبساط وأشار دانيير Diener، أن الحكم على السعادة الشخصية يأتي من الفرد ذاته، حيث أكد أن السعادة الشخصية تتسم بالثبات بالرغم من تغير الظروف ومرور الزمن (١٩ : ٣٤). ونبتعت مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحث على عدد من الدوريات والرسائل العلمية فوقعت عيناه على هذا النص الذي قاله عبد الخالق و آخرون في مقارنة بين السلوك الإنساني الإيجابي والسلبي فقد توصل إلى أن هناك ٢١ مقالا منشورا عن الانفعالات السلبية مقابل كل مقال عن الانفعالات الإيجابية (١١ : ٦١٢) فكانت معظم كتابات الباحث عن السلوك السلبي فأراد الباحث أن يقيس الجانب الإيجابي في سلوك طلاب كلية التربية مروي وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين سيكولوجية السعادة النفسية وبعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية؟ وتنتفرع منه التساؤلات التالية

- ١- ما درجة الشعور السعادة لدى طلاب جامعة دنقلا- كلية التربية؟
- ٢- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب جامعة دنقلا؟
- ٣- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا -كلية التربية تعزى لمتغير النوع (ذكر- أنثى)؟
- ٤- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا -كلية التربية تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي (الأول، الثاني، الثالث، الرابع).

٥- هل يمكن التنبؤ بالتحصيل الدراسي من خلال مقياس السعادة النفسية؟
أهمية الدراسة:

في حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة فريدة في نوعها، فنجد أن الكثير من الدراسات تناولت موضوع السعادة النفسية في علاقتها ببعض الموضوعات النفسية المختلفة كما في دراسة نيتفج وآخرون (Natvig, et al, ٢٠٠٣). و دراسة أبو عمشة (٢٠١٣). و دراسة صالح (٢٠١٣). دراسة أبوهاشم (٢٠١٠) وغيرها، أما الدراسة الحالية ركزت على متغير السعادة النفسية كمتغير منفصل مما أعطاه أهمية على السعيد السوداني والعربي في حد علم الباحث وعليه تنبع أهمية الدراسة من أهميتها النظرية والتطبيقية على النحو التالي:

أ. الأهمية النظرية:

أهمية الموضوع نفسه وأهمية الشريحة التي يدرسها الباحث ألا وهي شريحة الطلاب- أي مرحلة الشباب الأكثر كداً وسعيًا لارتقى بمستوى السعادة النفسية وما قد يعريها في ذلك من صعوبات.

تزويد المكتبة السودانية والعربية والدراسات اللاحقة بالإطار نظري عن سيكولوجية السعادة النفسية.

ب. الأهمية التطبيقية:

تحديد العلاقة بين سيكولوجية السعادة النفسية وبعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية لدى طلاب جامعة دنقلا- كلية التربية مروي.

يأمل الباحث أن تخرج هذه الدراسة بمجموعة من النتائج التي يمكن الاستفادة منها في تصميم بعض البرامج النفسية والتربوية.

المساهمة في توجيه نظر المسؤولين عن مجال الإرشاد والصحة النفسية إلى أهمية السعادة النفسية في حياة الفرد وارتباطها بالكثير من انجازاته العلمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التحقق من درجة الشعور بالسعادة لدى طلاب جامعة دنقلا- كلية التربية.
٢. الكشف عن طبيعة العلاقة بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب جامعة دنقلا؟
٣. معرفة ماذا إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا -كلية التربية تعزى لمتغير النوع (ذكر- أنثى)؟
٤. التعرف على الفروق في السعادة النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا -كلية التربية

التي يمكن أن تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي (الأول، الثاني، الثالث، الرابع).

٥. التنبؤ بالتحصيل الدراسي من خلال مقياس السعادة النفسية؟

حدود الدراسة؛

اقتصرت الدراسة على طلاب جامعة دنقلا كلية التربية بالولاية الشمالية السودان في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

مصطلحات الدراسة؛

الشعور بالسعادة: Feeling Happiness

مجموعة من المؤشرات السلوكية تدل على ارتفاع مستويات رضا الفرد عن حياته بشكل عام، وحددتها Ryff & Singer، ٢٠٠٨ في ستة عوامل رئيسية هي:

١- الاستقلالية Autonomy ويشير إلى استقلالية الفرد وقدرته على اتخاذ القرار، ومقاومة الضغوط الاجتماعية، وضبط وتنظيم السلوك الشخصي أثناء التفاعل مع الآخرين.

٢- التمكن البيئي Environmental Mastery قدرة الفرد على التمكن من تنظيم الظروف والتحكم في كثير من الأنشطة، والاستفادة بطريقة فعالة من الظروف المحيطة، وتوفير البيئة المناسبة، والمرونة الشخصية

٣- التطور الشخصي Personal Growth قدرة الفرد على تنمية وتطوير قدراته، وزيادة فعاليته وكفاءته الشخصية في الجوانب المختلفة، والشعور بالتفاؤل.

٤- العلاقات الإيجابية مع الآخرين Positive Relations With Others قدرة الفرد على تكوين وإقامة صداقات وعلاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين على أساس من: الود، والتعاطف، والثقة المتبادلة، والتفهم، والتأثير، والصداقة، والأخذ والعطاء.

٥- الحياة الهادفة Purpose in Life قدرة الفرد على تحديد أهدافه في الحياة بشكل موضوعي، وأن يكون له هدف ورؤية واضحة توجه أفعاله وتصرفاته وسلوكياته مع المثابر والإصرار على تحقيق أهدافه.

٦- تقبل الذات Self - Acceptance ويشير إلى القدرة على تحقيق الذات والاتجاهات الإيجابية نحو الذات والحياة الماضية، وتقبل المظاهر المختلفة للذات بما فيها من جوانب إيجابية وأخرى سلبية (٢٥ : ١٣-٣٩)

يعرفها الباحث إجرائياً، بأنها الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس السعادة المستخدم في الدراسة.

الإطار النظري

ويحتوى على

١. السعادة النفسية: Psychological Well-Being

إن الشعور بالسعادة والتعبير عنها يختلف من فرد لآخر ، ومن ثقافة لأخرى ، ومن مرحلة عمرية لأخرى ، كما تتباين مصادر السعادة من فرد لآخر . وتعددت تعريفات السعادة ، فيعرفها « مايكل أرجايل بأنها شعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات (٦ : ١٠) »

أن السعادة النفسية أحد مكونات جودة الحياة، مما سبق يتضح وجود تباين في تعريف السعادة بشكل عام ، إلا أن معظم الباحثين اتفقوا على أنها مجموعة من المؤشرات السلوكية التي تدل على توفر حالة من الرضا العام لدى الفرد وسعيه المستمر لتحقيق أهدافه الشخصية في إطار الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية الإيجابية مع الآخرين (٢٤ : ٢٦٧) .

يضيف Christopher أنه لكي تتكامل الرؤية حول السعادة النفسية للفرد يجب التركيز على نوعية الأهداف في الحياة ، ووضع مكانه الفرد بين أقرانه ، ومراحل النمو المختلفة له (٢١ : ١٤٨) .

ويعرفها جوزيف وآخرون : لا تعني فقط غياب المشاعر الاكتئابية، ولكنها تعني أيضاً وجود عدد من الحالات الانفعالية والمعرفية التي تتسم بالإيجابية (٢٣ : ٤٦٤) . يعرفها معجم علم النفس والطب النفسي : أنها حالة من الفرح والهناء والإشباع، تنشأ أساساً من إشباع الدوافع، ولكنها تسمو إلى مستوى الرضا النفسي (٨ : ٤) . يرى شو وشيه Shih & Lu ، بأنها : حالة عقلية تتسم بالإيجابية يشعر بها الإنسان ذاتياً، وتحدث له من خلال وسائل مختلفة (٢٠ : ١٨٢) .

يتضح من التعريفات السابقة أن السعادة انفعال وجداني إيجابي ثابت نسبياً، يتمثل في إحساس الفرد بالبهجة والفرح والسرور، ويسمو إلى مستوى الرضا النفسي، وقد تصبح السعادة سمة من سمات الفرد يتميز بها صاحبها في معظم أوقات النشاط، حيث يكون لديهم القدرة على الاستمتاع بالوقت بطريقتهم الخاصة، ولديهم مشاعر الحب والصداقة، ونظرتهم للحياة إيجابية، ومعظم تعاملاتهم وعلاقاتهم ناجحة. كما أنها حالة عقلية تتسم بالإيجابية بعيدة كل البعد عن الشعور بالكآبة، أو المرض النفسي، فهي حالة انفعالية عقلية يخبرها الفرد ويشعر ويتمتع بها (١٦٠ : ١٥) . للسعادة آثاراً إيجابية قوية على سلوك الفرد ، منها التفكير الإيجابي حيث يفكر

الناس بطرق مختلفة ، وأكثر إيجابية عندما يكونون سعداء مقارنة بحالتهم عند الحزن والكآبة ، كذلك يكون السعداء أكثر ثقة بالنفس وأكثر تقديرًا لذواتهم وأكثر في الكفاءة الاجتماعية ، ولديهم استعداد لحل مشكلاتهم بطرق أفضل ، وهم أكثر استعداداً لتقديم المساعدة الاجتماعية للآخرين (١٤ : ١٥١) .

فالسعادة لها أهميتها بوصفها الهدف الإنساني الأسمى ، كما أن أسبابها تبدو واحدة في مختلف أنحاء العالم ، وعلى اختلاف الثقافات فإن العناصر المحددة والأساسية التي تسهم في خلق السعادة ، تبدو عامة ، وقد اتضح أن هذه العناصر هي نفسها بالنسبة للأشخاص الأسوياء والمعاقين (١٧ : ٢) .

تعد السعادة من المشاعر الراقية السامية ، وهي انفعال وجداني إيجابي مازال الإنسان ينشد الوصول إليه ، وقد تحيط بنا ، ولكن قد يكون الوصول إليها باعتبارها غاية من غايات الإنسان الأساسية أمراً معقداً (٩ : ٢٥) .

يرى الهباص : أنها انفعال وجداني ثابت نسبياً ، يتمثل في إحساس الفرد بالبهجة والسرور وغياب المشاعر السلبية من خوف وقلق واكتئاب ، والتمتع بصحة العقل والبدن ، بالإضافة إلى الشعور بالرضا الشامل في كافة مجالات الحياة (٥ : ٣٣٢) .

حيث تبدأ إشباع تلك الدوافع الأساسية في حياة الطفل ، وتمتد آثارها إلى مراحل العمر التالية ، ويمكن القول أن مفاهيم السعادة تمحورت حول الإشباع البيولوجي ، والنفسي ، والاجتماعي ، والانفعالات الإيجابية ، ويتصف صاحبها بالابتهاج والانشراح ، وتحقق له الرضا عن الذات (١٣ : ٣٥٣) .

يسعى الناس جاهدين على امتداد مراحلهم العمرية للوصول إلى السعادة ، فمنهم من يحظى بها ومنهم من يتعثر حيناً ، ويسعد حيناً آخر ، وآخرون يقعون ضحية الاكتئاب ، وتلعب عوامل عديدة ومتنوعة بيئية وشخصية دوراً في توجه الفرد نحو الوجدان السلبي أو الإيجابي ، فالخبرات التي يمر بها الفرد بالإضافة إلى سمات شخصيته تحدد مسار حياته سلباً أم إيجاباً (٤ : ٩٤٥) .

مكونات السعادة :

إن هناك ثلاثة جوانب للسعادة هي :

١- جانب عقلي فكري : ويتمثل في الرضا عن النفس ، واقتناع الفرد بما قسمه الله له ، وهي نتاج التربية والإيمان بمبادئ ومثل معينة .

٢- جانب انفعالي : وهي عبارة عن مشاعر البهجة والتفاؤل والانبساط التي تنتاب الفرد ، نتيجة شعوره بالسعادة .

٣- جانب الارتياح النفسي : فالإنسان الذي يعاني هو إنسان غير سعيد ، ويأتي

الاكتئاب على قمة ما يسبب للإنسان من تعاسة (١٠ : ١١٤).
أنواع السعادة:

إن هناك نوعين للسعادة هي:

- ١- السعادة القصيرة: وهي التي تستمر إلى فترة قصيرة من الزمن.
- ٢- السعادة الطويلة: وهي التي تستمر إلى فترة طويلة من الزمن، وهي عبارة عن سلسلة من محفزات السعادة القصيرة وتتجدد باستمرار، لتعطي الإيحاء بالسعادة الدائمة (١٠ : ٩٢).

خصائص الشخصية السعيدة:

تتميز الشخصية السعيدة بعدة سمات منها: الثقة بالنفس، والقدرة على التفكير بطريقة واقعية، بالإضافة إلى ممارسة الرياضة، فكلما شعر الأفراد بأنهم أصحاء وأفضل حالاً، كلما استمتعوا بحياة أفضل، بالإضافة إلى أنهم يكونون مفهوم ايجابي نحو الحياة، بالإضافة إلى قوة المعتقدات الدينية، فإن الذين يمتلكون معتقدات دينية قانعون بحياتهم في حين أن من تنقصهم المعتقدات الروحية غير قانعين بحياتهم. (١٠ : ١٢٣).

٢. الدراسات السابقة:

أ. دراسة نيتفج وآخرون (Natvig, et al, ٢٠٠٣): والتي هدفت إلى معرفة العلاقة بين العوامل النفس اجتماعية والسعادة لدى المراهقين، حيث تكونت عينة الدراسة من (٧٨٨) من الطلاب الترويجيين منهم (٤٣٨ طالب ٤٤٩ طالبة) واستخدم الباحثون في الدراسة سؤالاً واحداً لقياس السعادة يتكون من أربع اختيارات، وقد أسفرت نتائج الدراسة أن (٨٨،٩) من الطلاب سعداء جداً، وأن مستوى فاعلية الذات Self- efficacy يرتفع بارتفاع السعادة، كما أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق في درجات السعادة يعزى إلى الجنس (ذكور- إناث).

ب. دراسة الهباص (٢٠٠٩): دراسة هدفت إلى تقصى العلاقة بين أبعاد مقياس العفو من جانب، وأبعاد مقياسي العوامل الخمسة الكبرى للشخصية، والشعور بالسعادة، ومعرفة الفروق بين الذكور والإناث بين الطلاب الأكبر سناً والأصغر سناً في متغيري العفو والسعادة، وذلك على عينة قوامها (٣١٧) طالباً وطالبة من طلاب الفرقتين الأولى والرابعة بكلية التربية جامعة طنطا، وقد استخدمت الباحثة مقياس العفو إعداد الباحث ومقياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية ترجمة أبو زيد الشويقي، ٢٠٠٨، ومقياس الشعور بالسعادة: إعداد أحمد عبد

الخالق وصالح مراد، ٢٠٠١، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين العفو ويعدي الرضا عن الحياة والدرجة الكلية للسعادة، كما أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير دال إحصائياً لمتغيري السن والجنس على درجة الشعور بالسعادة، وكان الفروق في السن على درجة الشعور بالسعادة لصالح الفرق الرابعة مقارنة بطلاب الفرق الأولى.

ج. دراسة أبو عمشة (٢٠١٣) : هدفت إلى دراسة الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني وعلاقتهما بالشعور بالسعادة، كما هدفت إلى التعرف على مستوى الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني والشعور بالسعادة لدى أفراد العينة، كما هدفت إلى معرفة أي مدى يمكن التنبؤ بالشعور بالسعادة من خلال الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني، على عينة قوامها (٦٠٣) طالب وطالبة من طلاب جامعتي الأزهر والإسلامية، وقد استخدم الباحث مقياس الذكاء الاجتماعي؛ إعداد الباحث، ومقياس الذكاء الوجداني؛ إعداد الباحث، ومقياس أكسفورد للسعادة؛ تعريب أحمد عبد الخالق (٢٠٠١)، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى كل من الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني والشعور بالسعادة لدى أفراد عينة الدراسة من طلبة الجامعات بمحافظة غزة على التوالي (٨٦,٨٪). (٧٦,٨٪). (٧٣,٨٪)، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في الذكاء الوجداني والشعور بالسعادة تعزى إلى متغير الجنس.

د. دراسة صالح (٢٠١٣) : هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين الشعور بالسعادة، والتوجه نحو الحياة لدى عينة من المعاقين حركياً المتضررين من العدوان على غزة، كما وهدفت إلى معرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب على مقياس السعادة، والتوجه نحو الحياة تعزى إلى متغير (الحالة الاقتصادية، العمر، الجنس، درجة الإعاقة)، على عينة قوامها (١٢٢) طالباً وطالبة من المعاقين حركياً الملتحقين ببرنامج التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية، وقد استخدمت الباحثة مقياس السعادة ومقياس التوجه نحو الحياة من (إعداد الباحثة)، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى عال من السعادة النفسية ووجود علاقة دالة إحصائية بين الشعور بالسعادة لدى المعاقين حركياً المتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة، والتوجه نحو الحياة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب على مقياس السعادة ومقياس التوجه نحو الحياة تعزى إلى متغير الجنس (ذكر - أنثى).

هـ. دراسة أبو هاشم (٢٠١٠)، هدف البحث الحالي إلى التعرف على طبيعة النموذج البنائي للعلاقات بين السعادة النفسية والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات والمساندة الاجتماعية لدى طلاب الجامعة وتكونت العينة من (٤٠٥) طالباً وطالبة بكلية التربية جامعة ائرقازيق أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور والإناث في السعادة. منهجية الدراسة وإجراءاتها :

١. منهج الدراسة : اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.
٢. مجتمع الدراسة : ويشمل جميع طلاب كلية التربية - جامعة دنقلا حيث يبلغ (٨٢٩) طالب وطالبة في المستويات الأربعة (الأول والثاني والثالث والرابع).

٣. عينة الدراسة :

أ. العينة الاستطلاعية : حيث بلغت ٤٠ طالب وطالبة من المستويات الأربعة ١٠ من كل مستوى وكان الهدف منها التأكد من الخصائص السيكومترية من صدق وقياس للأداة.

ب. العينة الفعلية : بلغ حجم عينة الدراسة (١٦٦) طالب وطالبة منها (٨٣) طالب و(٨٣) طالبة تم اختيارها بنسبة (٢٠%) من مجتمع الدراسة الأصلي (٨٢٩) عن طريق العينة العشوائية الطبقية والجدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة.

التوزيع وفقاً للمستوى الدراسي			
المستوى	التكرار	النسبة %	
الأول	٤٤	٢٦,٥	
الثاني	٤٩	٢٩,٥	
الثالث	٣٩	٢٣,٥	
الرابع	٣٤	٢٠,٥	
المجموع	١٦٦	١٠٠,٠%	

أداة الدراسة :

مقياس السعادة النفسية : من إعداد (Springer & Hauser ٢٠٠٦) تعريب أبو هاشم (٢٠١٠) حيث قامت Ryff (١٩٨٩) بإعداد مقياس للسعادة النفسية يتكون من (١٢٠) عبارة موزعة على ست أبعاد بواقع (٢٠) عبارة لكل بعد ، ثم

ظهرت صور عديدة من هذا المقياس منها الصورة الحالية، مستخدمة في دراسة أبو هاشم (٢٠١٠) والتي تتكون من (٥٤) عبارة بواقع (٩) عبارات لكل بعد من أبعاد السعادة النفسية الستة وهي : الاستقلال الذاتي ، والتمكن البيئي ، والتطور الشخصي ، والعلاقات الإيجابية مع الآخرين ، والحياة الهادفة ، وتقبل الذات . وهي من نوع التقرير الذاتي يجيب عنها الأفراد في ضوء مقياس سداسي التدرج (أرخص بشدة ، أرخص بدرجة متوسطة ، أرخص بدرجة قليلة ، أوافق بدرجة قليلة ، أوافق بدرجة متوسطة ، أوافق بشدة) وتعطى الدرجات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) في حالة العبارات الموجبة والعكس في حالة العبارات السالبة ، وتدل الدرجة المرتفعة على تمتع الفرد بدرجة مرتفعة من السعادة النفسية، جدول رقم (٢) يوضح توزيع عبارات المقياس

جدول رقم (٢) توزيع عبارات المقياس الموجبة والسالبة وفقاً للأبعاد المقاسة

الأبعاد	عدد الفقرات	العبارات الموجبة	العبارات السالبة
الاستقلال الذاتي	٩	٤٩، ٣١، ٢٥، ٧، ١	٤٣، ٣٧، ١٩، ١٣
التمكن البيئي	٩	٣٨، ٣٢، ١٤، ٢	٥٠، ٢٦، ٤٤، ٢٠، ٨
التطور الشخصي	٩	٤٥، ٢١، ٩	٥١، ٣٩، ٣٣، ٢٧، ١٥، ٣
العلاقات الإيجابية	٩	٤٠، ٣٤، ٢٨، ١٠، ٤	٥٢، ٤٦، ٢٢، ١٦
الحياة الهادفة	٩	٤٧، ٣٥، ١٧، ٥	٥٣، ٤١، ٢٩، ٢٣، ١١
تقبل الذات	٩	٥٤، ٤٨، ٣٠، ١٨، ١٢	٤٢، ٣٦، ٢٤، ٦

تشير النتائج إلى تمتع المقياس بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات على عينات مختلفة وفي دراسة أبو هاشم (٢٠١٠)، حيث استخدم الباحث معامل الاتساق الداخلي وذلك عن طريقين حساب معامل الارتباط بين درجات العينة الاستطلاعية على كل عبارة ودرجاتهم الكلية على العامل الفرعي الذي تنتمي إليه العبارة ، وانحصرت قيم معاملات الارتباط بين (٠,٣١٦-٠,٦٧٢) عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للعامل والدرجة الكلية للمقياس، وكذلك معاملات الارتباط بين العوامل وبعضها ، وانحصرت قيم معاملات الارتباط بين العوامل وبعضها بين (٠,٢٦٢-٠,٧٤٩)، ومعاملات ارتباط العوامل بالدرجة الكلية بين (٠,٥٥١-٠,٨٦١)، وكذلك التحليل العاملي التوكيدي أما ثبات المقياس فتم حسابه عن طريق معادلة الفاكرونباخ وكانت (٠,٨٤٨). وقد

اختار الباحث هذا المقياس لعدت أسباب منها ، متناسبته للبيئة السودانية وما يتمتع به من خصائص سيكومترية .

صدق وثبات المقياس في الدراسة الحالية :

(أ) صدق المقياس : استخدم الباحث أربعة مؤشرات للدلالة على صدق المقياس : المؤشر الأول (صدق المحكمين) قام الباحث بعرضه على عدد (٧) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية في بعض الجامعات السودانية ، لفحص عبارات المقياس وابدوا آراءهم على كل عبارة ، وتم قبول الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق (٨٠%) فأكثر ، وقد اتفق المحكمون على إجراء بعض التعديلات حتى تتماشى مع البيئة السودانية . أما المؤشر الثاني فهو الصدق الذاتي وهو من أنواع الصدق الإحصائي ، ويقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات المحسوب بأي طريقة من طرق حساب الثبات وكانت الدرجة الكلية لصدق المقياس حوالي (٠,٩١) . أما المؤشر الثالث فهو صدق البناء (معامل الاتساق الداخلي بين الفقرات) ويقول كرونباخ Gronbach المذكور في عبد الرحمن العيسوي ، صدق البناء هو عبارة عن تحليل معاني ودرجات الاختبار . ويتم حسابه بعدة طرق منها التحليل العاملي والتناسق الداخلي لمعرفة الفقرات المتسقة مع بعضها البعض (١٢ : ٥٠) ، لمعرفة الفقرات المتسقة مع بعضها البعض ، والجدول (٣) يوضح ذلك ،

جدول رقم (٣) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية :

المرتبة	الارتباط	الفقرة	المرتبة	الارتباط	الفقرة	المرتبة	الارتباط	الفقرة	المرتبة
١	٣٧٦.	١٢	٣٦٠.	٢٣	١٦٦.	٣٤	٢٩٦	٤٥	٤٢٥.
٢	٢٥٨.	١٣	٤٣٩.	٢٤	٣١٠.	٣٥	٢٣٩.	٤٦	٤٤٩.
٣	٤٠٤.	١٣	٣٦٦.	٢٥	٣٨٥.	٣٦	٢٩٣.	٤٧	٢٣٨.
٤	٠٧٦.	١٥	٣٢٨.	٢٦	٤٩٥.	٣٧	٢٧٨.	٤٨	٤٤٢.
٥	٤٠٤.	١٦	٢٦٥.	٢٧	٤٥١.	٣٨	١٧٩.	٤٩	٣٦٢.
٦	٣٢٩.	١٧	٣٦٢.	٢٨	٣١٤.	٣٩	٣٣٤.	٥٠	٣٧٥.

٣٤١.	٥١	٤٩٣.	٤٠	٣٦١.	٢٩	٤١٣.	١٨	٤٥٧.	٧
٣٧٤.	٥٢	٣٣٢.	٤١	٣٣٧.	٣٠	٤٤١.	١٩	٣٧٨.	٨
٣٥٧.	٥٣	٤١٩.	٤٢	٢٤٠.	٣١	٢٣٨.	٢٠	٢٥٢.	٩
١٩١.	٥٤	٢٧٢.	٤٣	٤٣٧.	٣٢	١٥٨.	٢١	٣٩٨.	١٠
		٠٩١٠.	٤٤	٣٨٣.	٣٣	١٥٥.	٢٢	٥٩٦.	١١

يتضح من الجدول رقم (٣) أن جميع الفقرات حققت دلالة الإحصائية، في حين لم تحقق الفقرات التالية الدلالة الإحصائية (٤ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٤٤ و ٥٤) وبالتالي تم حذفها فيكون المقياس في صورته النهائية مكون من (٤٨) عبارة، فيكون البعد الأول: الاستقلال الذاتي مكون من (٩) عبارات و التمكن البيئي (٨) عبارات، والتطور الشخصي (٨) عبارات، و العلاقات الإيجابية (٧) عبارات، و الحياة الهادفة (٨) عبارات وتقبل الذات (٨) في صورته النهائية، حيث تتراوح الدرجة الكلية ما بين (٤٨-٢٨٨) بمتوسط فرضي قدره (١٩٢). أما المؤشر الرابع فهو الصدق التمييزي (صدق المقارنة الطرفية) ويتم حسابه عن طريق الفروق الإحصائية بين أعلى درجات وبين أدنى درجات من المقياس (٢ : ٣٦٦)، قام الباحث بحساب أعلى ٢٠ درجة من الدرجة الكلية للمقياس و ٢٠ درجة من أدنى درجات المقياس وذلك بحساب اختبار (ت) بين مجموعتين والجدول رقم (٤) يوضح ذلك

جدول (٤) نتائج الصدق التمييزي لمقياس السعادة النفسية :

المقياس	الفئة	العدد	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة
السعادة	عليا	20	2.2600E2	27.37652	6.336	000.
	دنيا	20	1.7950E2	18.10641		

(ب) ثبات المقياس Reliability، استخدم الباحث مؤشرا لتأكد من ثبات المقياس، الأولى هي طريقة التجزئة النصفية وذلك بحساب معامل الارتباط بين العبارات الفردية والعبارات الزوجية باستخدام قانون الارتباط الخام لبيرسون (١٨ : ٣٣٢)، حيث بلغ معامل الارتباط (٧٤٧ ×) عند مستوى الدلالة ٠,٠١ وهو معامل ارتباط قوي ومقبول. أما الطريقة الثانية فتم حساب المقياس بطريقة (الفكرونباخ) وصل معامل ثبات الدرجة الكلية (٨٣١٠) والجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول رقم (٥) يوضح معاملات الثبات بطريقة التجزئة والفاكرونباخ :

الأبعاد	عدد الفقرات	التجزئة النصفية	الفاكرونباخ
الاستقلال الذاتي	٩	××٥٢٠	٧٧٣.
التمكن البيئي	٨	×٣١٥.	٧٩١.
التطور الشخصي	٨	××٤٢٠.	٨٢٤.
العلاقات الإيجابية	٧	××٥٤٨.	٨١٣.
الحياة الهادفة	٨	××٦٩٣.	٨٢٢.
تقبل الذات	٨	××٥٨١.	٧٩٦.
الدرجة الكلية	٤٨	××٧٤٧.	٨٣١.

من خلال الإجراءات السابقة يظهر أن المقياس له درجتا صدق وثبات تؤيدان استخدامه في مجتمع الدراسة لقياس السعادة النفسية.

٥. الأساليب الإحصائية :

استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهداف الدراسة :

معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient

الاختبار التائي لعينتين مستقلتين. (T-Test Two Independent sample)

معادلة الفاكرونباخ (Cronbach - Alpha formula).

المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي.

استعمال الحزم الإحصائية للعلوم النفسية والاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات التي وردت في هذه الدراسة .

عرض ومناقشة نتائج الدراسة :

في هذا جزء من الدراسة سوف يقوم الباحث بعرض تساؤلات الدراسة وتحليلها من خلال التحليل الإحصائية وتفسيرها على ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

عرض نتيجة التساؤل الأول :

ما درجة الشعور بالسعادة النفسية لدى طلاب كلية التربية مروي؟

لمعرفة درجة الشعور بالسعادة، قام الباحث باستخدام المتوسطات والوزن النسبي لكل بعد . والجدول (٦) يبين ذلك :

جدول (٦) الوسط والانحراف والوزن النسبي لمعرفة درجة الشعور بالسعادة :

الأبعاد	عدد الفقرات	الدرجة الكلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
الاستقلال الذاتي	٩	٥٤	٤٣,٦٩٢٨	٦,٩٠٩٥٢	٢٣,٥٩%	١
التمكن البيئي	٨	٤٨	٣٥,٠٢٤١	٨,٠٥٣٥٧	١٦,٨١%	٤
التطور الشخصي	٨	٤٨	٣٤,٢١٠٨	٩,٠٩٥٣٣	١٦,٤٢%	٥
العلاقات الإيجابية	٧	٤٢	٣١,٢٤٧٠	٧,٦٢٨٠٥	١٣,١٢%	٦
الحياة الهادفة	٨	٤٨	٣٦,٠٦٠٢	٩,٨٦٧٤٢	١٧,٣٠%	٣
تقبل الذات	٨	٤٨	٣٦,٦٩٨٨	٩,٣٧٦٦١	١٧,٦١%	٢
الدرجة الكلية	٤٨	٢٨٨٠	٣٦,١٥٦	٥٠,٩٣٠٥	١٧,٤٨%	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن مستوى السعادة النفسية لأفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة منخفضة ، حيث كان الوسط الحسابي = (٣٦,١٥٦) والوزن النسبي = (١٧,٤٨%)، وجاءت ترتيب المحاور حسب قوة متوسطها ووزنها النسبي كالتالي، جاء المحور الأول: الاستقلال الذاتي في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٢٣,٥٩%) وجاء المحور السادس: تقبل الذات في المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره، (١٧,٦١%) وجاء المحور الخامس: الحياة الهادفة في المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره، (١٧,٣٠%) وجاء المحور الثاني: التمكن البيئي، في المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (١٦,٨١%) وجاء المحور الثالث: التطور الشخصي، في المرتبة الخامسة بوزن نسبي قدره (١٦,٤٢%) وجاء المحور السادس: العلاقات الإيجابية، في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (١٣,١٢%). مما يشير إلى انخفاض مستوى السعادة النفسية لدى أفراد عينة الدراسة.

إن انخفاض مستوى السعادة النفسية لدى طلاب كلية التربية مروي مؤشراً خطيراً للأمراض النفسية، وتدخل في ذلك العديد من العوامل من خلال ملاحظة الباحث من ضمنها بعد الكلية عن أسر الغالبية العظمى من الطلاب ربما كان لذلك أثر في

ظهور هذه النتيجة، كما أن تطبيق أدوات الدراسة جاء في فتره متقاربة جداً من الامتحانات، وتؤكد هذه النتيجة ما أشارت إليه الكثير من الدراسات أن هذا العصر هو عصر القلق منها دراسة قمر (٢٠١٥) حيث وجد مستوى عال من قلق لدى طلاب جامعة دنقلا، اختلفت الدراسة مع دراسة صالح (٢٠١٣)، ومع دراسة نيتفج وآخرون (Natvig, et al., ٢٠٠٣). ودراسة أبو عمشة (٢٠١٣). ودراسة صالح (٢٠١٣).
عرض نتيجة التساؤل الثاني:

هل هناك علاقة بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب جامعة دنقلا - كلية التربية مروي؟
للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين السعادة النفسية والتحصيل

الدراسي والجدول (٧) يوضح ذلك.

جدول (٧) معامل ارتباط بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي :

المتغير	س	ص	الارتباط	مستوى الدلالة	الاستنتاج
	السعادة النفسية	التحصيل الدراسي	$0.213 \times$	٠٠٦.	توجد علاقة موجبة

دالة عند مستوى الدلالة (٠٠١).

تشير بيانات الجدول رقم (٧) كلما ارتفعت السعادة النفسية لدى الطلاب صاحبها ارتفاع في التحصيل الدراسي، تبدو هذه النتيجة منطقة في السعادة هي من المؤشرات الأساسية للصحة النفسية وتسعى كل فروع علم النفس إلى بلوغها لدى الإنسان، ووجود عنصر السعادة لدى طلاب كلية التربية مروي تدخل في توفره مجموعة من العوامل منها العوامل الأسرية التي تتوقف على حد كبير على أساليب التنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية.
عرض نتيجة التساؤل الثالث:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب كلية التربية مروي تعزى لمتغير النوع (ذكر- أنثى).

لتحقيق هذا الهدف فقد طبق اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق في الثقة بالنفس بين الطلاب والطالبات، حيث بلغت الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي لطلاب (٢٠١٣٢٨٤٢) عند انحراف معياري (٢٧,٢٨٩٠٢) وبلغ المتوسط الحسابي للطالبات (٢٠٢٠٥٩٤٢) بانحراف معياري قدره (٢٢,٧٧٦٧٧) ودرجة حرية

قدرها (١٦٤) ومستوى دلالة قدره (٣٥٤٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق بين الطلاب والطالبات في

السعادة النفسية، والجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول رقم (٨) اختبار (ت) لمعرفة الفروق في الثقة بالنفس بين الجنسين :

الدرجة الكلية للمقياس	الجنس	ن	س	ع	قيمة (ت)	النتيجة
	ذكر	83	2.1328E2	27.28902	-1.874-	لا توجد فروق
	أنثى	83	2.2059E2	22.77677		

لا توجد فروق في جميع أبعاد السعادة النفسية بين الطلاب والطالبات، يعزى ذلك إلى ما يحظى به الجنسين من تكافؤ في البيئة الاجتماعية وربما وجدت فروق ولكن بصورة ضئيلة لم يظهرها الجانب الإحصائي، اتفقت الدراسة مع دراسة نيتفج وآخرون (Natvig, et al ٢٠٠٣). ومع دراسة أبو عمشة (٢٠١٣) . ودراسة دراسة صالح (٢٠١٣). مع دراسة أبوهاشم (٢٠١٠) عرض نتيجة السؤال الرابع:

هل يمكن التنبؤ بالتحصيل الدراسي من خلال مستويات السعادة النفسية؟
ولتحقق من ذلك قام الباحث بإجراء معاملات الارتباط المتعدد والانحدار المتعدد فيما يلي الجدول رقم (٩) و (١٠) يوضحان ذلك.
جدول رقم (٩) معاملات الانحدار المتعدد تبين أكثر أبعاد السعادة النفسية تنبؤاً بالتحصيل الدراسي :

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	النتيجة
الانحدار	18.297	6	3.049	4.054	001a.	دالة
الباقى	119.607	159	752.			
المجموع	137.904	165				

يتضح أن قيمة (ف) = (٤,٠٥٤) عند مستوى الدلالة (٠٠١a.) مما يشير إلى أن مستوى التنبؤ قوي.

جدول رقم (١٠) يوضح معاملات الارتباط المتعدد بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي

النموذج الثابت	المعبر الارتباط غير	الارتباط المعبر	قيمة (ت)	مستوى المعنوية	الاستنتاج
الثابت	١,٠٦١	٦٠٨.	بيتا	١,٧٤٥	٠٨٣. غير منبئ
الاستقلال الذاتي	٠,٢٦.	٠١٠.	١٩٩.	٢,٥١٥	٠١٣. منبئ
التمكن البيئي	٠,١٨.	٠٠٩.	١٥٥.	٢,٠٣٦	٠٤٣. منبئ
التطور الشخصي	-٠,٠٨.	٠٠٧.	-٠,٧٨.	-١,٠٥٢	٢٩٤. غير منبئ
العلاقات الإيجابية	٠,٠٦.	٠٠٩.	٠٤٨.	٦١٥.	٥٣٩. غير منبئ
الحياة الهادفة	٠,١٥.	٠٠٧.	١٦٤.	٢,١٥٢	٠٣٣. منبئ
تقبل الذات	-٠,٠٧.	٠٠٨.	-٠,٧٤.	-٩٥٦.	٣٤٠. غير منبئ

من الجدول رقم (١٠) نجد أن قيمة (ت) في الأبعاد على التوالي (٧,٤٢٢) عند الدلالة (٠,٠٠) وهي دالة وفي الاستقلال الذاتي (٢,٥١٥) عند مستوى الدلالة (٠,١٣) وهي دالة، والتمكن البيئي (٢,٠٣٦) عند مستوى الدلالة (٠,٤٣) وهي قيمة دالة إحصائياً، والتطور الشخصي (-١,٠٥٢) عند مستوى الدلالة (٢٩٤) وهي قيمة غير دالة، والعلاقات الإيجابية (٦١٥) عند مستوى الدلالة (٥٣٩) وهي قيمة غير دالة، والحياة الهادفة (٢,١٥٢) عند مستوى الدلالة (٠,٣٣) وهي دالة، وتقبل الذات (-٩٥٦) عند مستوى الدلالة (٣٤٠) وهي غير دالة.

إن أكثر أبعاد السعادة النفسية تنبؤاً بالتحصيل الدراسي هي الاستقلال الذاتي و التمكن البيئي والحياة الهادفة، إذا توفر لدى الطلاب الاستقلال الذاتي دون تدخل الآخرين في شؤونهم المستقبلية (التدخل السلبي) يجعل من الفرد يصبو نحو وضع أهداف في حياته (الحياة الهادفة) إذا توفرت مقومات المناخ الأكاديمي (التمكن البيئي)، مما يعزز الجانب الإيجابي واستقلاله في تحقيق طموحاته التي يسعى إليها، حيث شارت (Ryff, ١٩٩٥: ١٠٣ p) إلى أن سلوكيات الأفراد تتأثر في المواقف الحياتية المختلفة بالحالة المزاجية لهم، وأن كل من التمكن البيئي، والأهداف في الحياة، وتقبل الذات تسهم بحوالي (٢٠-٢٩%) في هذه السلوكيات، بينما يسهم كل

من النمو الشخصي، والعلاقات الإيجابية مع الآخرين، والاستقلالية بحوالي (١٧-٢٧٪).

لم يتثنى للباحث الحصول على دراسة تناولت هذا الجانب وبالتالي يكون الباحث تناوله من زاوية جديدة.

عرض نتيجة التساؤل الخامس:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب كلية التربية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (الأول، الثاني، الثالث، الرابع)؟

للتحقق من صحة من هذا السؤال قام الباحث بجراء معامل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

لمعرفة مدى تأثير متغير المستوى الدراسي في الثقة بالنفس، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١١) تحليل التباين الأحادي لأثر متغير الصف في مقياس السعادة النفسية:

الاستنتاج	مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط الربعات	درجة الحرية	مجموع الربعات	مصدر التباين	التغير
دالة	٠.١١.	٣,٨٥٦	٢٣٥٠,٩٨٠	٣	٧٠٥٢,٩٤٠	بين المجموعات	الدرجة الكلية
			٦٠٩,٧٠٠	١٦٢	٩٨٧٧١,٣٣١	داخل المجموعات	
				١٦٥	١٠٥٨٢٤,٢٧١	المجموع	

قيمة «ف» الجدولية عند درجات حرية (٣، ١٦٢-١٦٥) وعند مستوى دلالة (٠,٠١١) = ٣,٨٥٦ مما يشير إلى وجود تأثير لمتغير المستوى الدراسي.

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (١١) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، ولمعرفة أين تكمن الفروق قام الباحث بإجراء اختبار دنكان البعدي للمقارنات المتعددة (Duncan test) وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٢) نتائج اختبار دنكان للفروق البعدية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي

الاستنتاج	= Subset for alpha		ن	المستوى	البعد
	٠,٠٥				
	٢	١			
لصالح المستوى الرابع		٢٠٧,٣٦٣٦	٤٤	الأول	الدرجة الكلية
	٢١٥,٢٠٥١	٢١٥,٢٠٥١	٣٩	الثالث	
	٢٢٢,٣٠٦١		٤٩	الثاني	
	٢٢٣,٥٥٨٨		٣٤	الرابع	
	١٥٢.	١٥٤.		.Sig	

إن الفروق لصالح المستوى الرابع في الدرجة الكلية لمقياس السعادة النفسية، يعزى ذلك إلى أن طلاب المستوى الرابع قد حققوا جل ما يحلمون في الوصول إليه من التفوق الدراسي والوصول إلى المستوى الدراسي النهائي بعد مجهود من السنين ربما كان لذلك أثر في ظهور هذه النتيجة. اتفقت الدراسة مع دراسة الهياص (٢٠٠٩).

نتائج وتوصيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سوف سيتعرض الباحث للنتائج التي توصل إليها وفي ضوء نتائج الدراسة خرج الباحث بمجموعة من التوصيات، وأخير قام الباحث بتثبيت كافة المراجع التي استعانة بها وهي على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. أن درجة الشعور بالسعادة لدى طلاب كلية التربية مروي تتميز بالانخفاض.
٢. وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية موجبة بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي.
٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب كلية التربية تعزى لمتغير النوع.
٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في السعادة النفسية لدى طلاب كلية التربية تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي لصالح المستوى الدراسي الرابع.
٤. أن أكثر أبعاد السعادة النفسية تنبؤاً بالتحصيل الدراسي هي الاستقلال الذاتي والتمكن البيئي والحياة الهادفة.

ثانياً: التوصيات:

١. تصميم برنامج إرشادي يبحث عن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انخفاض مستوى الشعور بالسعادة النفسية لدى طلاب جامعة دنقلا- كلية التربية- من خلال العلاج وندوات الهادفة تقوم بها مجموعة من التخصصات النفسية والتربوية بين الأساتذة والطلاب.

٢. العمل على تعزيز الجانب الإيجابي الذي أظهرته الدراسة في توضيح العلاقة بين السعادة النفسية والتحصيل الدراسي.

٣. قيام دراسات أخرى في نفس الموضوع مع متغيرات أخرى للتحقق من نتائج هذه الدراسة وخصوصاً دالة الفروق الفردية في النوع والمستوى الدراسي.

البحث عن أسباب الرئيسية التي أدت إلى غياب بعض الأبعاد في المقياس السعادة النفسية في تأثيرها على التنبؤ بالتحصيل الدراسي.

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع:

١. أبوهاشم، السيد محمد (٢٠١٠): النموذج البنائي للعلاقات بين السعادة النفسية والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات والمساندة الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية، المجلد (٢٠) العدد ٨١، جامعة بنها، ص ٣٤٣.

٢. أبو حطب، فؤاد؛ صادق، أمال (١٩٩١): مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٣. أبو عمشه، إبراهيم (٢٠١٣): الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني وعلاقتهما بالسعادة لدى طلبة الجامعة في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٤. البحقوتي، نجوى (٢٠٠٦): السعادة والاكتئاب وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى طلاب الجامعة اللبنانية، دراسات عربية في علم النفس، مج ٥، العدد ٤.

٥. الهباص، سيد (٢٠٠٩): العفو كمتغير وسيط بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية والشعور بالسعادة لدى طلبة الجامعة مجلة الإرشاد النفسي، العدد (٢٣) ص ٣٢٧-٣٧٨.

٦. مايكل أرجل (١٩٩٧): سيكولوجية السعادة، ترجمة فيصل عبد القادر ومراجعة شوقي جلال، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

٧. مبروك، غزة عبد الكريم (٢٠٠٧)؛ إبعاد الرضا العام عن الحياة ومحدداته لدى عينة من المسنين المصريين، دراسات نفسية، المجلد (١٧)، العدد (٢).
٨. متولي، أحمد (٢٠٠٦)؛ الشعور الذاتي بالسعادة كدالة لكل من الجنس والعمل والذكاء الانفعالي وقوة الأنا، بحوث المؤتمر الخامس لكلية التربية بكفر الشيخ.
٩. النبال، مایسة وعلى، ماجدة (١٩٩٥)؛ السعادة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والشخصية لدى عينة من المسنين والمسنات، مجلة علم النفس، ٣٦ع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
١٠. سليمان، سناء (٢٠١٠)؛ السعادة والرضا أمنية غالية وصناعة راقية، ط ١، عالم الكتب للنشر، القاهرة، مصر.
١١. عبد الخالق، أحمد وآخرون (٢٠٠٣)؛ معدلات السعادة لدى عينات عمریه مختلفة في المجتمع الكويتي، دراسات نفسية، مجلد ١٣، العدد (١٤).
١٢. العيسوي، عبد الرحمن محمد (٢٠٠٥)؛ فن القياس النفسي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
١٣. العنزي، فريخ (٢٠٠١)؛ الشعور بالسعادة وعلاقته ببعض السمات الشخصية دراسة ارتباطية بين الذكور والإناث، دراسات نفسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مج ١١ع، (٣).
١٤. عثمان، أحمد عبد الرحمن (٢٠٠٧)؛ المساندة الاجتماعية من الأزواج وعلاقتها بالسعادة والتوافق مع الحياة الجامعية لدى طالبات الجامعة المتزوجات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٣٧).
١٥. صالح، عايدة شعبان (٢٠١٣)؛ الشعور بالسعادة وعلاقتها بالتوجه نحو الحياة لدى عينة من المعاقين حركياً المتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول.
١٦. قمر، مجذوب أحمد (٢٠١٥)؛ تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني وقلق المستقبل وبعض المتغيرات الديموغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دنقلا.
١٧. قسم، موزي (٢٠١١)؛ الذكاء الوجداني وعلاقته بكل من السعادة الأمل لدى عينة من طالبات جامعة أم القرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
١٨. خيرى، السيد (١٩٧٠م)؛ الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية

19. Diener.E.2000.subjective well- being;Thescience of happiness and aproposal of national kind ex. America psychologist.
20. Lu, L. & Shih, J. (1997). «Sources of happiness: A qualitative approach». Journal of Social Psychology. 137(2).
21. Christopher , J (1999). Situating Psychological Well – Being : Exploring The Cultural Roots Of Its Theory and Research , Journal Of Counseling & Development , 77. .
22. Natvig, G., Albrektsen, G. & Qvarnstrom, U. (2003). «Association between psychosocial factors and happiness among school adolescents». International Journal of Nursing Practice. 9(3). 166-175.
23. Joseph, et al., (2004) . « Rabid assessment of wellbeing: the short depression- happiness scale « psychology & psychotherapy: theory, Research & practice. 77,4
24. Gonzalez , M , Casas , F & Coneders , G (2006) . A Complexity Approach To Psychological Well – Being In Adolescence : Major Strengths and Methodological Issues , Social Indicators Research , 80.
25. Ryff , C & Singer , B (2008). Know Thyself and Become What YouAre :A Eudaimonic Approach To Psychological Well – Being , Journal of Happiness Studies , 9 , 13-39
26. Ryff , C & Keyes , L (1995). The Structure of PsychologicalWell- Being Revisited , Journal of Personality and Social Psychology , 69(4)

دور نظام البوت في تمويل مشروعات البنى التحتية بمحلية الدويم

د. عبد الله محمود عبد المجيد

مبارك إسحق محمد يوسف

المركز القومي للمناهج والبحث التربوي - بخت الرضا

المستخلص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على نظام البوت B.O.T (نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية) وما يتفرع عنه من عقود، وإبراز تجارب إقليمية ودولية استخدم فيها هذا النظام على المستويين المركزي والمحلي، كما تهدف إلى دراسة مدى إمكانية استخدامه كأداة للتمويل وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لمحلية الدويم.

وتظهر الدراسة عدة نتائج من أهمها:

أن هنالك تقبل كبير لتطبيق البوت (BOT) بمحلية الدويم وللتنفيذ الناجح وبناء خبرة محلية كافية في المجالات التعاقدية للنظام، وإجراء إصلاحات مستقلة وناجحة كمطلب لنجاح نظام البوت.

وأهم التوصيات:

الاهتمام بنظام البوت في تنفيذ العديد من المشروعات.

Abstract:

This study examined the feasibility of implementing Build, Operate, and Transfer Delivery system in White Nile State, (Edduiem Locality), in addition the study identifies appropriate types of Construction projects, which could be possible implemented through BOT system.

The content and literature analysis was employed to study the feasibility of BOT in Edduiem, the study looks at issues that have positive impact on the adopting of BOT.

The study shows several results; the most important of them are that acceptance that there is great expectant for application of BOT in Edduiem locality, and for successfully and the most important

recommendations is there should be caring the system (BOD) to implement serval projects implementation, and building sufficient local expertise in contractual aspects of BOT, and establishment of independent regular and tariff reform are prerequisite for success of BOT.

مقدمة:

يعد توافر البنى التحتية من طاقة و طرق وإمدادات المياه والاتصالات وغيرها بالكم والكيف المناسبين من الدعائم الأساسية لدفع عجلة التنمية، وعامل جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، ونسبة لعجز موارد الخزينة العامة لتمويل مشروعات البنى التحتية، في الدول النامية، وقصور موارد التمويل التقليدية عن تلبية الاحتياجات المالية، واقتران مصادر التمويل الدولية (قروض، منح، مساعدات) بشروط تمس سيادة الدول، كان لزاماً على الدول البحث عن صيغ جديدة لتمويل مشروعات البنى التحتية دون المساس بالسيادة الوطنية، وعدم إرهاق كاهل الخزينة العامة بالديون، وذلك من خلال التنازل عن دورها التقليدي في احتكار إقامة هذا النوع من المشاريع، وإفساح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ليمارس دوراً في هذا المجال.

برز من تلك الصيغ ما يعرف بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)، وكذلك عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية والتي يرمز لها اختصاراً بمصطلح بوت (B.O.T) كمصطلحات عملية للشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار تعاقدية.

لقد أدى التمويل بنظام البوت في العديد من الدول التغلب على العقبات التي واجهت تلك الدول في توافر مشروعات البنى التحتية، وتوفير الخدمات العامة من طاقة وطرق وتعليم وصحة ومياه دون إرهاق كاهل الخزينة العامة بالديون، وتمشياً مع الاتجاهات الدولية اعتمدت وزارة المالية بالسودان عقد البوت كأحد آليات تمويل مشروعات البنى التحتية على المستويين الاتحادي والولائي والمحلي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من فعالية نظام البوت في تمويل مشروعات البنى التحتية وانتشاره الواسع في الدول النامية و المتقدمة و مزاياه العديدة، واعتماد حكومة السودان أخيراً على هذا النظام كإحدى آليات التمويل، ظلت ولاية النيل الأبيض تعتمد على

المصادر التقليدية لتمويل مشروعات البنى التحتية، لذا تتمحور مشكلة البحث في السؤال المحوري التالي:

ما أهمية التمويل للمشروعات بنظام البوت بمحلية الدويم؟
ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى فاعلية نظام البوت في كهرية المشاريع الزراعية بمحلية الدويم؟
 ٢. ما مدى فاعلية نظام البوت في نقل التكنولوجيا الحديثة لمحلية الدويم؟
 ٣. ما دور التمويل بنظام البوت في سد فجوة الإيرادات المالية لمحلية الدويم؟
 ٤. ما مدى جدوى التمويل بنظام البوت في توفير الخدمات العامة للمواطنين؟
- أهمية الدراسة:

١. تسليط الضوء على التمويل بنظام البوت.
 ٢. إسهام نظام البوت في نقل التقانات الحديثة.
 ٣. إسهام نظام البوت في تمكين الدولة من تمويل مشروعات أخرى.
 ٤. لفت النظر إلى أن التمويل بنظام البوت يساهم في نقل الخبرات الجديدة.
 ٥. التعرف إلى أن التمويل بنظام البوت يؤدي إلى توافر فرص عمل جديدة.
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للآتي:

١. نشر وتعزيز ثقافة التمويل بنظام البوت.
 ٢. التعريف بمتطلبات ومقومات التمويل بنظام البوت.
 ٣. تسليط الضوء على الفوائد التي تجنيها المحلية من التمويل بنظام البوت.
 ٤. تعرف المشروعات التي يمكن تمويلها بنظام البوت.
 ٥. التعريف بالتجارب الإقليمية والدولية.
- منهجية الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، من خلال دراسة الأدبيات التي تناولت الموضوع ومن خلال دراسة وتقويم التجارب الدولية والإقليمية والمحلية المعاصرة.

مصطلحات الدراسة:

البوت B.O.T: نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية هو نموذج أو تركيب، من شأنه أن يوكل للاستثمار الخاص تطوير البنية التحتية التي كانت في الماضي من شأن القطاع العام.

٢. البنية التحتية: يقصد به كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات، التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، وتشمل مشروعات

اقتصادية(كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء وصرف صحي....).
 واجتماعية كالمؤسسات (التعليمية والصحية والترفيهية.....الخ).
المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لمحلية الدويم:
الموقع:

تقع محلية الدويم غرب النيل الأبيض بين خطي عرض ٣٠°١٤'-١٥° شمالاً وبين خطي طول ٣٢° - ٣٣° شرقاً وتحدها شمالاً محلية أم رمته ومن الجنوب محلية كوستي ومن الشرق النيل الأبيض ومن الغرب ولاية شمال كردفان (أمر التأسيس رقم ٢٠٢٠٧).

أكسب هذا الموقع محلية الدويم أهمية اقتصادية كبرى، حيث تعد مستودعاً لكثير من الإمكانات والموارد الطبيعية، فضلاً عن موقعها الذي يتوسط منطقة زراعية ورعوية ومائية هيأ لها ميزة اقتصادية جعل منها منطقة لها الريادة في النشاط الزراعي خاصة زراعة القمح والقطن والذرة و الذرة الشامي والأرز والخضروات والفواكه.

ومحلية الدويم دوراً فعالاً في تنشيط النشاط التجاري في الولاية حيث تمثل مركزاً تجارياً يربط ولايات الغرب بوسط السودان والعاصمة القومية ، فموقعها وسط الولاية ، وقربها من ولاية الخرطوم « أكبر سوق للمنتجات » ومجاورتها لولاية الجزيرة يمنحها ميزات اقتصادية جاذبة للنشاط التجاري والصناعي والخدمي، ويعزز من هذه القدرات والميزات تشييد كبري الدويم وقيام مصنع سكر النيل الأبيض ووجود الطريق القومي العابر.

الموارد الاقتصادية:

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ٤٦٢. ١٠١ فدان تشمل مشاريع الطلمبات النيلية ومشروعات الزراعة الآلية ومشاريع الإعاشة المروية والتي تضم مشروع الدويم وأم جر ووكره وشبشة وعرشكول وعريك ومبروكة وقوز النقارة وغيرها من المشاريع والتي كانت جزءاً من مؤسسة النيل الأبيض الزراعية والمقترح تجميعها في ٣ مجمعات هي:

١. الدويم وتضم ٣٣ مشروعاً في مساحة قدرها ٦٧٢٤٦ فداناً.
٢. أم جر وتضم ٦ مشاريع في مساحة قدرها ١٧٣٥٨ فداناً.
٣. التقوى وتضم ٦ مشاريع في مساحة قدرها ١١٣٠٩ فداناً.

أما في مجال الثروة الحيوانية والسمكية، تعتبر المحلية من أغني المحليات بالولاية والجدول أدناه يوضح تعداد الثروة الحيوانية بالمحلية:

جدول رقم (١) يوضح الثروة الحيوانية بمحلية الدويم

النسبة إلى إنتاج الولاية	العدد	المصدر
٥٪	١٦٧,٢٢٠	أبقار
٨٪	١٩٣,١٧٦	أغنام
٣٠٪	٩٣٦,٢٤٨	ماعز
١٦٪	٤,٦٤٠	إبل

المصدر: (إدارة الثروة الحيوانية، وزارة الزراعة ولاية النيل الأبيض، ٢٠١٠) أما الثروة السمكية فتنتج محلية الدويم ١٨ ٪ من إنتاج الولاية والبالغ ٧٠٠٠ طن في العام.

لقد ساهم الإنتاج الزراعي والحيواني في قيام العديد من الصناعات التحويلية، حيث تم إنشاء أول مصنع للصناعة عام ١٩٥٢م، بجانب مصانع الزيوت والجبنه والصابون والغزل والنسيج إذ يبلغ عدد المصانع القائمة بالمحلية أكثر من ٩ مصانع منها: ٧ مصانع للزيوت، ومصنع للطحنية ومصنع للصابون ومصنع للثلج والتبريد ومصنع للنسيج بجانب مصانع الجبنه البيضاء التقليدية التي تشتهر بها محلية الدويم (هيئة الاستثمار ولاية النيل الأبيض، الخريطة الإستثمارية، ٢٠١٠م).

نسبة لموسمية الري وارتباطها بملء خزان جبل أولياء أوجدت عدة مشاكل لازمت هذه المشاريع منذ التأسيس منها:

١. موسمية زراعة المشاريع.
 ٢. عدم الالتزام بالمواعيد المناسبة لزراعة المحاصيل.
 ٣. تعدد أنواع المكينات الساحة للظلمبات وارتفاع تكلفة الصيانة والتشغيل.
 ٤. نمطية التركيبة المحصولية بسبب موسمية الري.
- وارتفاع تكلفة الصيانة والتشغيل أدى إلى تدهور بنيات الري والتي أدت بدورها إلى:

١. تراجع حاد في المساحات المزروعة وانخفاض إنتاجية الفدان.
 ٢. تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان مما قاد إلى الهجرة والنزوح.
- قدمت عدة دراسات و مبادرات لإعادة تأهيل هذه المشاريع، منها مقترح تجميع وكهربية المشاريع مما يمكن من توفير مياه الري طول العام و حل مشكلة موسمية الزراعة. وعلى الرغم من جدوى هذا المقترح وفاعليته حال شح التمويل من تنفيذه (عثمان، ٢٠١٢).

وتأسيساً على ما تقدم أدى تدهور البنية التحتية للري وارتفاع تكاليف التأهيل إلى توقف المشاريع الزراعية وتوقف أغلب المصانع التي كانت تعتمد في مدخلاتها على الإنتاج الزراعي والتي كانت تمثل روافداً تغذى خزانة المحلية بالإيرادات المالية، ومن ثم أضحت إيرادات البنطون المصدر الرئيس لإيرادات المحلية، وبعد تشييد كبري الدويم فقدت المحلية مصدرها الأخير لتمويل موازنتها، فأصبحت تعاني الكثير من التحديات التي تعيق تنفيذ برامج التنمية وتقديم الخدمات ومن أبرز هذه التحديات :

أولاً: التحديات التي تواجه المحلية (مسند، ٢٠١٢) :

١. ضعف البنى التحتية بالمحلية.
٢. شح الإيرادات المالية.
٣. ضعف القدرة على استغلال الميزات النسبية المتوفرة للمحلية.
٤. غياب أطر تمكن استيعاب ومشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التنمية.
٥. نقص الكوادر الفنية المدربة.

ولقد ترتب على هذه التحديات الآثار التالية :

١. عدم توظيف القطاع الخاص للمشاركة وتمويل مشروعات التنمية المحلية.
٢. عدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتنشيط النشاط التجاري وتوسيع الأسواق المحلية.

٣. عدم كفاية الموارد المالية لتمويل توفير الخدمات الصحية و التعليمية والمياه. وتأسيساً على ما تقدم أضحت توافر البنية التحتية من طاقة ونقل وطرق، وإمدادات مياه والصرف الصحي وغيرها بالكم المناسب وبالجودة الملائمة من الدعائم الأساسية لدفع عجلة التنمية بالمحلية، وجذباً لاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وبالرغم من زيادة وتحسن الحجم المتاح من خدمات البنية التحتية فإن حجم الفجوة بين المتاح والمطلوب ما زال متسعاً بل في تزايد مستمر نظراً لنمو عدد السكان وعدم تناسب الموارد المالية مع حجم الطلب على الخدمات. ونسبة لهذا العجز في موازنة المحلية كان لزاماً عليها البحث عن آليات وأساليب جديدة لتمويل مشاريع التنمية المحلية وتوفير الخدمات. ومن بين الآليات المقترحة في هذه الورقة، ضرورة بذل الجهود لاستقطاب القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتحفيزه للاستثمار المباشر في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، ومن أحدث صيغ استقطاب القطاع الخاص ما يُعرف بعقود الشراكة بين القطاعين العام

والخاص (Public - Private Partnership.PPP) وكذلك عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) البوتك مصطلحات عملية للشراكة الضرورية بين القطاعين في إطار تعاقدية (التركتاني، ٢٠٠٩).

المبحث الثاني: مفهوم نظام البوت، (B.O.T) ومزاياه وأنواعه:

إن مفهوم البناء والتشغيل ونقل الملكية، وفق تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي - في أبسط أشكاله الأساسية - هو شكل من أشكال تمويل المشروعات، تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة ويدعى شركة المشروع، امتيازاً لإنشاء مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً، وفي نهاية مدة الامتياز، تنقل ملكية المشروع إلى الحكومة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤).

يعرف B.O.T بأنه قيام الحكومة بمنح من يرغب في الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية أو المرافق العامة، من الأفراد أو الشركات الخاصة، فرصة إقامة المشروع، ويتحمل المستثمر أعباء شراء وتزويد المشروع بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة إلى جانب النفقات التشغيلية وذلك مقابل حصول المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع خلال فترة الامتياز التي تتراوح في العادة ما بين (١٠ - ٣٠) - (٢٠ - ٥٠) عاماً وقد تزيد أو تقل حسب نوع العقد والنشاط، حيث يتم تحديد مدة الامتياز وفقاً لتقديرات الدولة المانحة للامتياز ومراعاة المصلحة العامة وبعد انتهاء مدة الامتياز فإن المشروع يتحول بكل أصوله المنقولة والثابتة إلى الدولة أو يجدد عقد التأجير لهذه الشركة أو غيرها، أو تقوم الدولة بتشغيله واستثماره بشكل مباشر (بخيت، ٢٠١٣).

مبررات استخدام نظام البوت:

تساهم الاستثمارات الأجنبية بنظام البوت في سد أربع فجوات رئيسة تعاني منها محلية الدويم هي:

فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية والبرامج الاستثمارية. فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية المحلية.

الفجوة التكنولوجية لسد حاجة المحلية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية.

الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية بنظام البوت إلى حصول المحلية على إيرادات جديدة، في صورة رسوم إنتاج، وضرائب على الأرباح وضرائب الدخل الشخصي تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها .

تطور نظام البوت كأداة للتمويل:

كان الأسلوب السائد في الدول النامية في الخمسينيات والستينيات للقيام بالتنمية الاقتصادية هو أن تقتصر الحكومة من الدول الأجنبية أو من البنوك الدولية أموال الإنشاء مشروعات البنية التحتية اللازمة للتنمية وتشيد المصانع ومحطات الطاقة. ولما نالت المستعمرات الاستقلال في الخمسينيات بعد الحرب العالمية الثانية وجدت حكوماتها أنها قد تخلفت عن الدول المتقدمة عشرات السنين وبالتالي لجأت إلى الاقتراض على نطاق واسع لتحاول اللحاق بالدول المتقدمة حتى بلغت ديون معظم الدول النامية مئات الملايين من الدولارات في المتوسط وأحيانا آلاف الملايين للدولة الواحدة. (السودان ٤١ مليار، ٢٠١١).

وترتب على ذلك إرهاب ميزانيات الدول النامية نتيجة سداد أقساط القروض والفوائد السنوية بدرجة أن بعض الدول اضطرت إلى تخصيص ٣٠% من الدخل القومي لخدمة الديون الخارجية. ونظرا لهذا الإرهاب المالي الشديد الذي يؤثر على الخدمات الواجب تقديمها لمواطني الدول النامية فقد بدأت الدول النامية في التفكير في حلول أخرى يمكن بها القيام بالتنمية وإنشاء المشروعات دون قروض دولية ودون أن تتحمل ميزانية الحكومة أعباء جسيمة، وقد شجع على هذا الاتجاه انتشار اقتصاد السوق الحرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث اتجهت الأنظار إلى تحفيز وشراكة القطاع الخاص كمصدر لتمويل مشروعات التنمية. ومن وسائل التنمية بالاعتماد على القطاع الخاص نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية Build Operate and Transfer المعروف باختصار B.O.T. (صبري، ٢٠٠٨).

لقد تزايدت أهمية مشروعات B.O.T نظراً لاتجاه أغلب الدول المتقدمة والنامية إلى محاولة تطوير بنيتها الأساسية وتحديث مرافقها العامة، حيث وجدت هذه الدول في مشروعات B.O.T خير سبيل في تحقيق هذا الغرض.

ولا يمكن اعتبار نظام B.O.T نظاماً مبتكراً في كليته (سميرة، ٢٠١١)، حيث ترجع جذوره إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في فرنسا وغيرها من الدول، حيث استخدمت فرنسا هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والتزويد بمياه الشرب،

كما أن مصر وسورية عرفتا هذا النظام في الأربعينيات حيث تم تزويد مصر الجديدة بالكهرباء والماء وخطوط الترام وفق هذا النظام، كما تعتبر قناة السويس من الأمثلة الشهيرة لعقود الامتياز في نهايات القرن التاسع عشر.

وقد اختفى هذا الأسلوب تقريباً منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وخاصة بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية واقتصرت تطبيقه في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية وخاصة البترول، وفي منتصف الثمانينيات حصل تطوران مهمان على صعيد تطبيق هذا النظام، حيث تم توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا، وذلك بين كل من الحكومة البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يوروتانال Euro tunnel من جهة أخرى، وكذلك دعوة رئيس الوزراء التركي آنذاك تورجوتأوزال Turgot Ozal لاستخدام هذا الأسلوب في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في تركيا، ويرجع إليه استخدام التعبير B.O.T لأول مرة للإشارة إلى هذا النوع من المشروعات. (صبري، ٢٠٠٨)

مع اتساع مساهمة القطاع الخاص في البنية الأساسية في بداية الثمانينيات وحتى منتصفه وذلك في مختلف قطاعات البنية الأساسية كالصرف الصحي والطاقة الكهربائية والمياه والنقل والاتصالات حيث قامت ٨٦ دولة بخصخصة ٥٤٧ شركة للبنية الأساسية وكذلك مشاركة القطاع الخاص في تمويل ٥٧٤ مشروعاً جديداً للبنية الأساسية في حوالي ٨٢ دولة وبلغت قيمة ما تم خصخصته ٣٥٧ بليون دولار أميركي. مزايا نظام البوت كأداة للتمويل (عابدين، ٢٠١٠)؛

تمويل مشروعات البنية التحتية والتجارية والصناعية عن طريق الاستثمار المباشر (وطني أو أجنبي) دون أن تضطر الدولة إلى تحميل الموازنة العامة مزيداً من الأعباء أو فرض أعباء جديدة على أفراد المجتمع.

نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة الوطنية عليها.

تمكن من إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية، مما يؤدي إلى امتصاص البطالة وزيادة متوسط دخل الفرد.

إن تنفيذ المشروعات بأسلوب B.O.T من شأنه أن يجنب مساوئ الخصخصة باعتبار أن ملكية أصول المرافق المنفذ وفق نظام B.O.T سينتقل للدولة مستقبلاً.

استخدام القطاع الخاص في تمويل المشروعات يؤدي إلى كسب موارد جديدة للحكومة ومن ثم يؤدي إلى خفض الانفاق والاقتراض الحكومي.

تحصل الحكومة على مشروع جاهز ومتكامل في نهاية فترة الامتياز دون تحمل أي أعباء.

يبقى مشروع B.O.T من الناحية الاستراتيجية تحت نظر الحكومة ويتم توجيهه لخدمة المصلحة العامة.

أنواع عقود البوت (B.O.T) وصيغته (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤):

لقد تم تطوير صيغ وأنواع عديدة لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية تطورت لكي تتناسب مع متطلبات التمويل في المشاريع الكبيرة منها:

١ / عقود B.O.O.T - عقود البناء - التمليك - التشغيل - التحويل:

يكون لصاحب الامتياز حق تملك المشروع ملكية تكفل له سهولة تشغيله وصيانته، وتمثل فيها الحكومة وتتولى الإشراف على التأسيس والتشغيل خلال فترة الامتياز وبعد انتهاء هذه الفترة تنتقل ملكية المشروع للدولة ومن ثم تنتهي شركة الامتياز قانوناً.

٢ / عقود B.O.L.T البناء والامتلاك - التأجير التمويلي - والتمليك:

هذا النوع يصلح لإنشاء المشروعات التي تحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها كما تصلح في حال كانت الشركة المشرفة على المشروع غير قادرة على تشغيله فتقوم بتأجيره لشركة أخرى لتشغيله وإدارته خلال فترة الامتياز أو تقوم الحكومة بتأجير المشروع مقابل حق الانتفاع وعائد تحصل عليه (الميناء البري الخرطوم).

٣ / عقود B.O.O بناء - تملك - تشغيل:

عبارة عن شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بواسطة شركة امتياز تتولى الإشراف على التشغيل ولا ينتهي هذا النوع بالتحويل إلى الملكية العامة ولكن يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع «حقول النفط - المناجم».

٤ / عقود B.R.T بناء - تأجير - نقل:

هذا النوع من المشروعات له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة المحققة للجمهور وترتبط هذه الخصوصية بالمكان العائد المتولد عنه إذ يستند المشروع إلى قابليته للتأجير (الموانئ - المطاعم النهرية - الطرق السريعة - المحلات التجارية - الأماكن الترفيهية).

٥ / عقود M.O.O.T تحديث - امتلاك - تشغيل - نقل:

يتم اعتماد هذه الصيغة لمشروعات قائمة ولكنها أصبحت غير مجزية اقتصادياً بحكم الإهلاك وتآكل أصولها، واحتياجها إلى عمليات إحلال وتجديد وصيانة وتطوير لخطوط الإنتاج. لذلك تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة للقيام بهذه العمليات وتطوير تكنولوجيا المشروع وفقاً لأحدث المستويات العالمية ويصبح

مالكاً مؤقتاً للمشروع ويتولى تشغيله خلال فترة الامتياز من قبله مباشرة أو عن طريق غيره وفي نهاية الامتياز تؤول ملكيته للدولة.

على الرغم من تعدد صيغ العقود إلا أن هناك هدفاً مشتركاً لمجموع هذه العقود وهو قيام القطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) بتولي مهام تمويل واستثمار أملاك الدولة ذات الطبيعة الاقتصادية، وتفاضل الدول بين هذه الأنواع وفق لطبيعة المشروع وتكاليفه ومعدل العائد وطول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الأرباح.

ويعد عقد BOT هو الأكثر شيوعاً بين هذه العقود من الناحية العملية من حيث «الحقوق - الالتزامات» لكون عقد الاستثمار عقداً يخضع للقوانين المنظمة للاستثمار فإن ذلك يترتب عليه العديد من الالتزامات وينتج عنه للمستثمر حقوق استغلال أثناء فترة الامتياز من هذه الالتزامات المتعلقة بالمستثمر (عابدين، ٢٠١٠)،

١. بالمدة حيث يلزم المستثمر بتنفيذ المشروع في الزمن المحدد له وكذلك التشغيل. لا يحق للمستثمر إنهاء الاتفاقية بإرادة منفردة.

٢. كما يلزم المستثمر بإعادة المشروع إلى الحكومة دون مقابل وفي حالة جيدة في نهاية فترة الامتياز.

٣. في حين تلتزم الحكومة بما يلي:

٤. عدم تشييد مشروعات مماثلة أو الترخيص لمستثمر آخر بالعمل في مشروع مماثل خلال فترة التعاقد.

٥. عدم إصدار التشريعات أو القوانين التي من شأنها نقص الإيرادات اللازمة لتغطية تكاليف المستثمر والأرباح المناسبة.

٦. يحق للمستثمر استغلال المشروع خلال فترة الامتياز والحصول على الإيرادات الناتجة عن الاستغلال طوال هذه الفترة.

٧. يحق للمستثمر اللجوء إلى وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القضاء المحلي أو الدولي وذلك في حال وجود خلافات بين الأطراف بخصوص تنفيذ العقد.

٨. يحق للمستثمر التمتع بكافة الضمانات والحوافز المنصوص عليها في قوانين الاستثمار المنظمة للنشاط الاقتصادي وكذلك الحصول على التسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

٩. أخيراً يحق للجهات الحكومية الرقابية القيام بكافة إجراءات الرقابة

الإدارية والمالية للاستثمارات الأجنبية وعلى المستثمر تمكينها من ذلك طوال فترة التعاقد أو الامتياز.

وعلى الرغم من توجيه عقود البوت في إنشاء مشاريع البنية التحتية، إلا أن نجاح هذا النظام فتح المجال نحو استخدام عقود البوت في العديد من المشاريع ذات الطابع التجاري والصناعي.

مجالات تطبيق نظام البوت B.O.T (حمدي، ٢٠١٠)؛

تقوم الحكومات أو أجهزتها الإدارية المختلفة باللجوء إلى نظام BOT لما يحققه لها من مزايا في تخفيف العبء التمويلي والإداري طيلة فترة الامتياز وأهم المجالات التي تقوم الحكومة باستخدام عقود BOT فيها هي؛

١. مشروعات البنية الأساسية المتعلقة بالمرافق العامة الأساسية التي تحقق عائداً اقتصادياً والتي يتعين تنفيذها، ولكن نظراً لعدم قدرة الحكومة على تمويل تلك المشروعات من إيراداتها العامة فإنها تعهد بها إلى القطاع الخاص، نظير تحقيق عائد معقول ومن أمثلة ذلك مشروعات الطرق والكباري والمطارات، محطات القوة الكهربائية، السكك الحديدية وشبكات الاتصالات.

٢. المجمعات الصناعية والتجارية والسياحية، حيث تعهد الحكومة إلى القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة هذه المجمعات عن طريق عقد امتياز يحصل القطاع الخاص بموجبها على عائد المشروع خلال فترة زمنية محددة وتنتقل بعدها ملكية هذه المجمعات إلى الحكومة بدون مقابل.

٣. تنمية واستغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة (الدومين الخاص)؛ بحيث يشجع إنشاء هذه المشروعات بطريق BOT حاجة عامة للمواطنين ويساعد في تنظيم العائد من استغلال أملاك الدولة الخاصة.

٤. مشروعات البيئة ومحطات المعالجة للصرف الصحي وفرز وتصنيع النفايات الصلبة وغيرها.

٥. تنمية استغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة.

٦. مشروعات إقامة شبكات الري وخطوط نقل المياه ذات الأقطار الضخمة بين المدن.

نماذج من التجارب الوطنية للتمويل بنظام البوت؛

تمشيا مع الاتجاهات العالمية لنشر ثقافة ومفاهيم نظام البوت انعقد مؤتمر تمويل مشاريع التنمية عن طريق البوت بالخرطوم في الفترة ٢١-٢٢-٩-٢٠١٠م برعاية وزير المالية والذي نظمه مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية، وكان

من أهم الأوراق التي قدمت في المؤتمر:

١. ورقة مشروعات البنى التحتية ودور نظام البوت في تنفيذها .

٢. ورقة تعريف مفهوم نظام البوت وأغراضه وطرقه .

٣. ورقة العلاقات التعاقدية والإطار الاقتصادي والمالي لنظام البوت

٤. ورقة دور التأمين في ضمان فاعلية نظام البوت.

وكان الدافع لانعقاد المؤتمر هو تأثير الأزمة المالية العالمية على كافة مؤسسات التمويل الإقليمية والعالمية، والتي أدت إلى شح مصادر التمويل وقد شهد السودان في الفترة السابقة قيام العديد من المشروعات التنموية في مجالات مختلفة مثل المياه والكهرباء والجسور والكباري وغيرها وكان تمويل هذه المشاريع بواسطة موارد الدولة ومشاركة عدد من الصناديق العربية والأجنبية. وحتى يتواصل العطاء بعد الأزمة المالية العالمية اتجهت الأنظار إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج ومن ضمن صيغ التمويل التي اعتمدها السودان في سياسته الاقتصادية نظام البوت وسوف يتضمن قانون تشجيع الاستثمار الجديد والذي يتوقع صدوره في مطلع ٢٠١٣م موضوع التمويل بنظام البوت.

وقد اهتمت عدد من الولايات للتمويل بنظام البوت بهدف تحقيق نقلة نوعية وتطوير للخدمات منها على سبيل المثال (الصحافة، العدد (٦٥١٩)، (٢٠١١):

اسم المشروع	الولاية	الشركة المنفذة
محطة مياه سويا المرحلة الثانية	الخرطوم	شركة الصين للهندسة
مشروع الترام (مترو)	الخرطوم	شركة سامسونج الكورية
محطتي سويا والحاج يوسف للصرف الصحي	الخرطوم	شركة كورية
طلمبات مشروع سويا غرب الزراعي	الخرطوم	يوشان الصينية
طرق وجسور	الخرطوم	شركات صينية
محطة مياه أم مغد	الجزيرة	الشركة الايرانية
كهرباء القرى والأماكن السكنية والإنتاجية	الجزيرة	شمال الصين JnTan
طريق أرقين دنقلا	الشمالية	شركة الزوايا للتجارة والاستثمار (شركة مصرية - تركية)

طريق حلفا قسطل	الولاية الشمالية	شركة زادنا
مشروع صادر الحيوان ٥ مسالخ آلية حديثة و٤ نقاط للتفتيش وعدد اثنين من أسواق صادر الماشية	ولاية الجزيرة	شركة صينية
الإنتاج والتصنيع الحيواني والنباتي	نهر النيل-محلية المتمة	مجموعة الروابي السعودية
إنتاج الزراعي والحيواني (الخضر الأعلاف، تربية الضأن والماعز)	نهر النيل	شركة البشائر الأردنية
الإنتاج الحيواني والنباتي	نهر النيل - المتمة	شركات ليبية

بناء على ما تقدم يمكن القول إن الغاية من اعتماد أسلوب الـ BOT هي الاستفادة من موارد القطاع الخاص لأغراض إنشاء البنى التحتية Infrastructure دون الحاجة إلى تحميل موازنة الدولة هذه الأعباء المالية أو دون حاجة إلى الدين العام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى أسلوب الـ BOT يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للإفادة من فرص استثمارية تكاد تندر في الدول الصناعية، مما يساعد الدولة المضيفة للاستثمار إلى الوصول إلى تكنولوجيات ومهارات غير متوافرة محلياً.

المبحث الثالث: أثر التمويل بنظام البوت على محلية الدويم ومجالات تطبيقها: (حمدي، ٢٠١٠).

تمشيا مع تجارب ولايات الخرطوم، والجزيرة، ونهر النيل، والشمالية يتوقع الاستفادة من نظام البوت في تمويل المشروعات في المجالات التالية:

١. تمكين المحلية من إنشاء مشروعات البنية التحتية وتوفير خدمات ضرورية لا تكفي مواردها الذاتية لتوفيرها.

٢. زيادة قدرة المحلية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء لتسيير نشاط المشروعات القائمة بالفعل ومساعدتها على التطوير والتحسين المستمر، أو لإقامة العديد من المشروعات الاستثمارية.

٣. يتيح فرصة واسعة لبناء القدرات والتدريب وإكساب الخبرات الأجنبية للعاملين مما يجعلهم مؤهلين لتشغيل هذه المشاريع بكفاءة بعد نهاية مدة الامتياز. يساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في تقليل تكلفة الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية والعالمية.

٤. أداء الشركات للضرائب المستحقة على أرباحها، يؤدي إلى تنمية الموارد المالية

للمحلية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة تمكن المحلية من تنفيذ برامج التنمية و تحسين مستوى الخدمات.

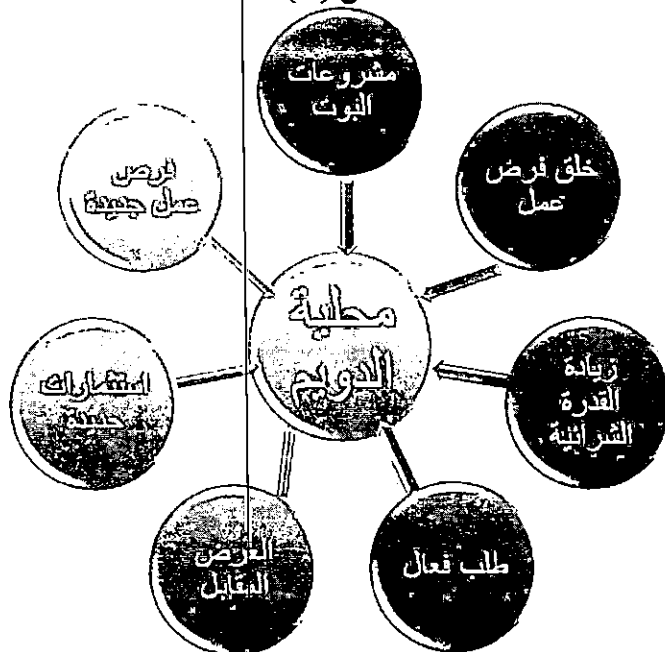
٥. تساهم في خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي للمحلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة لشركة المشروع مما يؤدي إلى زيادة معدل المشاريع الوطنية الجديدة وإيجاد فرص عمل جديدة.

٦. يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى للمواطنين و الذي يؤدي بدوره إلى إنعاش و زيادة الطلب الفعال ومن ثم يمكن لهذا الطلب ان يخلق العرض المقابل له. والذي يؤدي بدوره إلى زيادة وتنمية الإيرادات المالية.

٧. يسمح بنقل المسؤولية و المخاطر المالية والتجارية من المحلية إلى القطاع الخاص، وهو ما يدفعه لحسن اختيار المشروعات والتأكد من مقومات نجاحها مما يسهم في رفع كفاءة الاستثمار ويزيد من القيمة المضافة .

٨. صيانة الموارد للأجيال القادمة مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة. ويقصد بالتنمية المستدامة مدى وفاء الأنشطة الاقتصادية باحتياجات الجيل الحالي، دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

شكل (١)



المصدر: دور مشروعات البوت في تنمية الموارد المالية لمحلية الدويم

وللاستفادة من مزايا التمويل بصيغة البوت بفعالية ينبغي للمحلية توفير المقومات التنظيمية والقانونية التالية (النور، ٢٠١٣):

مقومات تطبيق نظام البوت:

١ / تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك من خلال:

إعداد خريطة أو دليل يوضح الفرص الاستثمارية المتاحة في كل القطاعات سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية أو تجارية. ومنح التسهيلات وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الحوافز.

٢ / تهيئة البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمار:

نسبة لارتباط نجاح الهيكل التنظيمي في التعامل مع سياسة الاستثمار مع توافر حد أدنى من الكفاءة والمساءلة في نظم الإدارة الحكومية، ينبغي تهيئة البيئة المؤسسية من خلال خضوع الأجهزة والمؤسسات المشرفة على الاستثمار للدراسة سواء في عملها أو في تطورها بغرض تقييم أداء هذه الأجهزة والمؤسسات في إطار مؤسسي للتعرف على تصرفاتها وما يحكمها من أساليب مستخدمة ومعايير للأداء ومعلومات متاحة وقوانين قائمة.

٣- ضرورة سن تشريعات قانونية لتوافر الضمانات القانونية لإنجاح مشاريع البوت:

تعد الجوانب التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري الذي يعمل فيه المستثمر خاصة، وفي ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة، تصبح عملية تهيئة البيئة التشريعية والقانونية من خلال توفير الضمانات القانونية ووضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار ورفع درجة الثقة فيها.

٤- العمل على تشجيع المواطنين للترحيب بالمستثمرين:

وذلك من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من الأراضي المخصصة للاستثمار لصالح المجتمعات المحلية والعمل على ترقية مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب، لتحقيق الرضا المحلي.

٥- إعداد قاعدة بيانات بصورة علمية:

وذلك من خلال استخدام الأساليب والطرق الحديثة للترويج والإعلام عن الفرص الاستثمارية في المحلية بصورة جاذبة ومقنعة للمستثمرين الأجانب سواء بالشراكة الاستراتيجية أو بنظام البوت.

إذا أخذ في الاعتبار المقومات أعلاه يمكن تطبيق نظام البوت على المستوى المحلي والولائي، وهناك تجارب إقليمية ووطنية كثيرة في هذا الصدد ومن التجارب الوطنية :

المشروعات التي يمكن تمويلها بنظام البوت: القطاع الزراعي:

أ/ تأهيل البنى التحتية للمشروعات المروية بمحلية الدويم:
لقد طرحت عدة خيارات لتأهيل وإعادة الحياة لشاريع المروية، من أبرزها مقترح تجميع وكهربة مشاريع النيل الأبيض من خلال تجميعها في ١٨ تجمعاً بدلاً عن ١٥٩ مع إنشاء محطات فتح رئيسية بواقع محطة رئيسية لكل تجمع تدار بواسطة الكهرباء بدلاً عن الديزل، مع تحديث شبكات المشاريع والمنشآت المائية القائمة عليه من قناطر تحكم وجسور ومحاجر وأبو عشرينات وإنشاء شبكات صرف متكاملة وطرق داخلية إضافة لتجمعات سكنية لإدارات ونسبة لشح التمويل لم ينفذ هذا المقترح على الرغم من جدواها الاقتصادية (عثمان، ٢٠١٢).

وعليه يمكن للمحلية الاستفادة من هذا المقترح لتأهيل البنى التحتية للمشاريع المروية من خلال التمويل بنظام البوت، وكما ورد سابقاً فإن من أهم مجالات التمويل بنظام البوت هي مشروعات البنية التحتية المتعلقة بمحطات الكهرباء وقنوات الري والطرق والجسور والمجمعات السكنية، ويمكن تمويل هذا المشروع أيضاً بنظام الشراكة الاستراتيجية مع الدول الصديقة، ويمكن الاستئناس في هذا المجال بتجربة ولاية الجزيرة.

تجربة ولاية الجزيرة:

نالت ولاية الجزيرة عضوية رابطة التعاون الصيني الإفريقي التي تكفل لها الدعم والعون الفني لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث شاركت ولاية الجزيرة بموجب الدعوة الرسمية التي تلقتها من الحكومة الصينية في أعمال اجتماع التعاون الصيني الإفريقي في مجال الحكم الولائي والمحلي ما بين ٢٧-٢٩ أغسطس ٢٠١٢م، ومن أهم نتائج هذه المشاركة ما يلي:

توقيع اتفاقية توأمة مع ولاية ميشيا الصينية للتعاون في مشروعات التنمية والبنى التحتية وبناء قاعدة للتصنيع الزراعي وإدخال التقنيات الحديثة.
تم توقيع اتفاقية مع شركة شانغونق للغزل والنسيج والتي تملك حالياً محالج زونق تين بمارفجان لإنشاء مدينة متكاملة للمنتجات القطنية تشمل الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة وتصنيع الزيوت والأعلاف.

تم الاتفاق على إقامة مصانع السكر من القصب والبنجر وإقامة مسالخ للحوم و مدايح للجلود .

تم الاتفاق مع أكاديمية شاندونق لتدريب المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين في مجالات القمح والذرة الشامية والقطن والألبان ومكافحة أمراض الحيوان والتحسين الوراثي في سلالات الألبان.

تم إنشاء مركز لنقل التقنية بمنطقة الفاو لأغراض خدمة المزارعين في القطاعين المروي والمطري بمشروع الرهد الزراعي كثمرة للزيارة الأولى للصين عام ٢٠١٠م.

تأسيساً على ما تقدم ينبغي على ولاية النيل الأبيض، الاقتداء بتجربة ولاية الجزيرة من خلال الترويج عن الفرص الاستثمارية والسعي للانضمام وفيل عضوية رابطة التعاون الصيني الإفريقي حتى يتثنى لها الاستفادة من الدعم والعون الفني لبرامج التنمية الاقتصادية، أو خلق توأمة بين ولاية النيل الأبيض وولاية الجزيرة للاستفادة من تجربتها في استقطاب الاستثمارات الصينية في قطاع الزراعة .

الجدوى الاقتصادية لمشروع تجميع وكهربة المشاريع:

يمكن مقترح تجميع وكهربة المشاريع المروية بالمحلية من توفير المياه بالقدر الكافي لمدار العام مما يساعد على النهوض بالإنتاج؛

البستاني (خضروات - فواكه) لسد حاجة السوق المحلي وللصادر.

المحاصيل الحقلية (أرز - ذرة - قمح - قطن - زهرة عباد الشمس - الذرة الشامية) .

تنمية الإنتاج الحيواني وإدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية ويتميز هذا النوع من الاستثمار بالاقتصاد في التكاليف الرأسمالية والتشغيلية حيث توجد المقومات الأساسية للمشروعات ويمكن الاستفادة من مخلفات الزراعة كعلف للحيوان يستكمل بزراعة البقوليات والأعلاف الخضراء مما يسهم في تنمية الإنتاج الحيواني (تربية - تسمين) وتوفير الأعلاف بمختلف أنواعها للاستهلاك المحلي وللصادر.

تنمية الإنتاج الغابي والتصنيع الغذائي للمنتجات البستانية والحقلية والحيوانية وتنمية الاستزراع السمكي.

مشروع الأرز:

أجريت أول دراسة حديثة لزراعة الأرز بالدويم في عام ١٩٧٨ بواسطة وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية والتي قامت بتأسيس مشروع تنمية الأرز بالتعاون مع حكومة اليابان وقد أثبتت تلك الدراسة إمكانية زراعة الأرز في حوض أبو قصبه في مساحة ١٦ ألف هكتار.

كما قامت وحدة التعمير التابعة لوزارة الزراعة الاتحادية بالتعاون مع وزارة الزراعة بالولاية بإنشاء مزرعة تجريبية بالمنطقة نفسها، أكدت جدوى زراعة الأرز فيها على طول المساحة الواقعة بين الدويم وحتى الحدود مع محلية قلي، حيث أن ٥٠% من الأراضي تكون مغمورة سنويا بالمياه في الفترة خلال أغسطس وحتى مارس. ومن الشركات التي استثمرت في زراعة الأرز الشركة المصرية للإنتاج الزراعي بمنطقة أم تكال .

تأسيساً على ما تقدم يمكن الاستثمار في المشروعات القائمة لتأهيل بنيتها التحتية بنظام البوت، أو الاستثمار المباشر بالشراكة و يفضل لو تم الاستعانة بالشركات الصينية لخبرتها الواسعة واستخدامها للتقنية المتقدمة في مجال زراعة الأرز وفيما يلي جانب من مزارع الأرز في الصين.



مزارع الأرز على سفوح الجبال

- ج / الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.
د / الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية نذكر منها ما يلي:

١. تصنيع مواسير تغليف الآبار وتوصيلات المياه خاصة اللدائن لدعم خدمات حفر الآبار الجوفية.
٢. تصنيع مضخات منتجات الآبار الجوفية ومحركاتها من قطع الغيار اللازمة لصيانتها.
٣. تصنيع المضخات اليدوية.
- قطاع الثروة الحيوانية؛**
تأهيل مشروعات النيل الأبيض سوف يسهم في إنعاش الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية، ومن أهم فرص الاستثمار المتوقعة :
١ / إنتاج اللحوم الحمراء :
١. إقامة المزارع الرعوية والمشاريع المتخصصة لتربية الأغنام والأبقار والماعز والأبل والحياة البرية.
٢. تسمين الأبقار والأغنام والماعز في مجمعات التسمين على المخلفات الزراعية.
٣. شراء وتصدير الماشية الحية ، أغنام ، أبقار ، ماعز .
٢ / اللحوم البيضاء :
١. تربية الدواجن لإنتاج اللحوم والبيض.
٢. تربية النعام لإنتاج اللحوم.
٣ / الألبان ومنتجاتها :
إقامة المشاريع المتخصصة لإنتاج ألبان الأبقار والماعز ومشتقاتها وتطوير صناعة الأحيان بما يواكب المستويات العالمية في شراكة ثلاثية بين المحلية ورأس المال الأجنبي وصغار منتجي الأحيان المحليين .
٤ / الأسماك والأحياء المائية :
١. إقامة المشاريع المتخصصة لإنتاج الأسماك .
٢. إنشاء مشاريع الاستثمار السمكي المتخصصة أو المتكاملة مع أنواع أخرى من الإنتاج .
٥ / المخازن المبردة :
١. إقامة المخازن المبردة للحوم الأسماك في شراكة مع المنتجين المحليين والمحلية.
٢. النقل المبرد للحوم ومنتجاتها.
٦ / الخدمات :
أ / صحة الحيوان :

١. توفير الأدوية والمستلزمات البيطرية .

٢. إنشاء الأجزخانات ومخازن التبريد .

٣. تدريب الكوادر.

ب / الإنتاج الحيواني :

١. تقديم خدمات التلقيح الاصطناعي واستيراد السلالات المحسنة للمختبرات

الكبيرة والصغيرة والدواجن

٢. استيراد مدخلات ومستلزمات الإنتاج الحيواني.

ج / الأسماك والأحياء المائية

١. توفير القوارب وشباك الصيد .

٢. إقامة مصانع الثلج بمناطق إنتاج الأسماك .

الاستثمار في مجال إعادة تأهيل المصانع القائمة :

يمكن الاستفادة من نظام (M.O.O.T) تحديث - امتلاك - تشغيل - نقل، من

أعدة تأهيل منشآت القطاع الصناعي بمحلية الدويم خاصة مصنع نسيج الدويم

ويمكن الاستئناس بتجربة ولاية الجزيرة في إعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج

من التعاقد مع شركة شاندونق الصينية .

قطاع السياحة :

من أماكن الجذب السياحي بمحلية الدويم هي منطقتي أم جرياتي إليها السياح

لصيد الطيور البرية في موسم الشتاء ومنطقة أم سنط الشهيرة بالغابات. مما يشجع

الاستثمار في إقامة :

١. فندق من الدرجة الأولى بمدينة الدويم.

٢. إنشاء حدائق ومنتزهات عامة حول النيل.

٣. إنشاء محميات للحوانات البرية في المناطق السياحية.

٤. استغلال النيل سياحياً.

الاستثمار في الخدمات :

ينبغي تشجيع القطاع الخاص المحلي للاستثمار في المجالات التالية :

١ / قطاع الصحة : ويشمل :

١. إقامة المعامل الطبية الحديثة.

٢. إقامة مراكز ومستوصفات طبية حديثة.

٢ / قطاع التعليم :

١. إنشاء مطبعة لطباعة الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية من خلال شراكة

استراتيجية مع المركز القومي للمناهج و البحث التربوي.

٢. إقامة مراكز للتدريب التقني والتقاني .

قطاع الأسواق؛

ينبغي تشجيع القطاع الخاص الوطني للاستثمار في:

بناء وتشديد المجمعات التجارية (أسواق المواشي، سوق مركزي للخضر والفاكهة -
أسواق المحاصيل - ميناء برى) .

الطرق والمياه؛

١. رصف شبكة الطرق الداخلية لمحلية الدويم.

٢. تنفيذ شبكة كهرباء القرى بالمحلية.

٣. إعادة تأهيل شبكة مياه مدينة الدويم.

أهم النتائج؛

١. إن استخدام نظام البناء والتشغيل كأداة للتمويل أضحت توجهاً عالمياً عززته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO، والتي تحتم على الدول المنضمة إليها إيجاد بنية اقتصادية داخلية مهيأة للمنافسة الحادة التي تواجهها من الدول الأخرى، مما يتطلب خلق البيئة الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في جميع الأنشطة التي كانت حكراً على أجهزة الدولة، ابتداءً من أصغر وحدة إدارية وانتهاءً بالسلطة المركزية.

٢. يمكن للمحليات والولايات استخدام نظام البوتكآلية لجذب التمويل اللازم لمشاريع البنى التحتية وتوفير الخدمات. إن هذا الصيغ القانونية إذا ما تم تبنيها من قبل القطاعات الحكومية المختلفة والمحليات على وجه الخصوص لأمكنها تقديم خدمات عديدة أصبحت عاجزة عن أدائها أو تؤديها بصعوبة. وفي ذات الوقت تكون قد حققت هدفاً يخدم الاقتصاد الكلي للدولة برفع أعباء ليست يسيرة عنكاهلها. كما أنها تمكن المحليات من إعادة تأهيل الكثير من مرافق البنية التحتية التي تحتاج لأموال ضخمة وإدارات فاعلة للتحديث وتواكب التطور العالمي وتغطي الاحتياجا لمتزايد.

٣. تنفيذ المشروعات بنظام البوت يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي العام من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة لمشروعات البوت وإنشاء علاقات خلفية مع صناعات لتوفير مدخلات مشروعات البوت أو علاقات أمامية لتوظيف مخرجاتها كمدخلات إنتاجية لصناعات أخرى.

٤. إن استخدام نظام «البوت» يجعل الدولة المستقبلية للاستثمار الخاص سواء على المستوى المركزي أو الولائي متحركة في تحديد المجالات التي ترغب أن يشارك القطاع الخاص في تنميتها وبالتالي تتفادى الآثار السالبة لعولمة الاقتصاد التي ربما تفرز تشوهات اقتصادية واختلالات اجتماعية في البلدان النامية.

٥. أداء الشركات للضرائب المستحقة على أرباحها يؤدي إلى زيادة عوائد الولاية أو المحلية مما يساهم في تنمية الموارد المالية مما يمكن المحليات من الارتقاء من مستوى الخدمات العامة.

٦. إنشاء مشروعات بصيغة البوت سيؤدي إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى المواطنين، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة وارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ثم يمكن لهذا الطلب أن يخلق العرض المقابل له مما يؤدي إلى عملية تحريك وكسر جمود النشاط الاقتصادي بالولاية والتي تؤدي في محصلتها إلى تحسين الإيرادات الضريبية، وتنمية الموارد المالية.

٧. إن هنالك تقبل كبير لتطبيق نظام البوت بمحلية الدويم وللتنفيذ الناجح وبناء خبرة محلية كافية في المجالات التعاقدية للنظام، وإصلاحات مستقلة وناجحة كمتطلب لنجاح نظام البوت.

أهم التوصيات:

اهتمام التمويل بنظام البوت في تنفيذ العديد من المشروعات.

المراجع والمصادر:

١. إبراهيم المحامي، نحو بناء نظام متكامل لاستخدام نظم عقود البناء والتشغيل والنقل في تشييد مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢. أحمد محمد بخيت، تطبيق عقد البناء والتشغيل وإعادة (BOT)، في تعمير الأوقاف العامة، ورقة مقدمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.

٣. أحمد منير فهمي، أضواء على نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، صحيفة الجزيرة الاقتصادية، ١٥ ذو القعدة ١٤٢١هـ، العدد ١٠٢٦١، الطبعة الأولى.

٤. حبيب الله بن محمد التركستاني، الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٩م.

٥. حصايم سميرة، عقود البوت إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية

- التحتية، رسالة ماجستير، ٢٠١١م.
٦. روليت العبود، نظام البناء والتشغيل والنقل لتشييد مشروعات البنية التحتية، كلية الهندسة، جامعة دمشق، سوريا.
٧. سوسن محمد عثمان، مشاريع النيل الأبيض تستنجد بالنائب الأول لرئيس الجمهورية، صحيفة السوداني، العدد (٤٦٠٣)، ٢٠١٢م.
٨. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، ورقة مقدمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.
٩. عبد الرحيم حمدي، مشروعات البنية التحتية في السودان ودور نظام البناء والتشغيل في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور نظام البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية، الخرطوم سبتمبر ٢٠١٠م.
١٠. عكرمة سعيد صبرة، عقد البناء والتشغيل والاعادة (قد البناء والتشغيل والاعادة (BOT)، في تعمير الأوقاف والمرافق العامة، ورقة مقدمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.
١١. عيسى محمد الغزالي، نظام البناء والتشغيل، المعهد العربي للتخطيط، العدد الخامس والثلاثون، نوفمبر ٢٠٠٤، الكويت.
١٢. محمد وليد منصور، البوت وطبيعتها القانونية، وأهم مجالاتها والتحكم فيها.
١٣. ناهد على حسن، حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، ورقة عمل مقدمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة.
١٤. هيثم إبراهيم مسند، الدراسة الاقتصادية - الاجتماعية واستراتيجيات الخطة الخماسية (٢٠٠٧-٢٠١١)، ولاية النيل الأبيض.
١٥. وائل عمر عابدين، القانون والتنمية (عقد الامتياز في نظام البوت)، صحيفة الصحافة السودانية، العدد ٢٤، ٦٢١٤، ٦ ٢٠١٢.
١٦. موقع ولاية النيل الأبيض <http://white Nile state.gov.sd>
١٧. موقع ولاية الجزيرة <http://gazirastate.gov.sd>
١٨. موقع ولاية الخرطوم <http://khartoum.gov.sd>
١٩. وكالة السودان للأنباء سونا <http://suna-sd.net>

علم العلل وأهميته وطرق إدراكه ومانزول به العلة

د . عزه محمد بلول جاد

د . طه محمد نور الدائم أحمد

مستخلص البحث :

يرمي هذا البحث إلى التعرف إلى علم العلل وأهميته، والطرق التي تعرف بها العلل لتضعيف الحديث، وكذلك معرفة مانزول به العلة وأقسامها.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات من مصادرها الأصلية ومراجعها الأساسية، وخلص البحث إلى نتائج عديدة، من أهمها :-

أن علم العلل من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون إن دراسة العلل كمبحث من مباحث علوم الحديث هي تطبيق عملي لكل ما يتناوله علم مصطلح الحديث.

تخريج الحديث يحتاج إلى أدوات ووسائل وطرق وثمره ذلك أن يكون بين يدي الباحث روايات متعددة ليقف على عدالة الرواة من عدمها وإتصال الحديث من عدمه وضبط كل راوٍ من عدمه ومدى التوافق بين الروايات من عدمه إلى آخر ذلك من الأمور التي لا غنى للباحث عنها قبل البحث في علم العلل. للعلة عدة أقسام باعتبار متعده، منها :

علة في السند. فالعلة في السند تكون : بزيادة راوٍ في السند، أو بدخول سند في سند آخر، أو باشتباه راوٍ براوٍ آخر، أو بسقوط راوٍ من السند .

علة في المتن والعلة في المتن : تكون بدخول متن في متن آخر، أو زيادة لفظة غريبة، أو إدراج كلام في كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

تزول العلة الظاهرة بطريقتين هما : تخريج الحديث، تلقى أهل العلم للحديث فيقبل الحديث ويزول أثر العلة أما العلة الخفية فلا تزول .

١ / جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز..الأفلاج

٢ / المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم النبيين وإمام المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله ومن اقتضى أثره إلى يوم الدين .

وبعد :-

فقد تعهد الله بحفظ كتابه فقال (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(١) كما غيَّض من الأمة علماء لحفظ سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقاموا بخدمتها وتنوعت جهودهم ما بين راو وحافظ لها ومبيناً أحوال متونها وأسانيدھا من علة وإبھام وشارحاً تعريبھا إلى آخر هذه الجهود التي جعلت للسنة وعلومھا أوفر الحظ من التأليف من بين سائر العلوم الشرعية ومن تلك العلوم علم العلة علم صعب ودقيق، لا يسهل تناوله بدروس وأحقاب من الزمن، وذلك لجمودة المادة، ولعدم وجود ضوابط وقواعد تعين على فهمه إلا يسيراً، ولا يمكن فهم هذا العلم إلا بالممارسة، فلا يؤخذ بالكلام النظري وحده، ولكن لا استغناء عنه، لأنه المدخل الأساسي إلى التطبيق العملي، ومثل هذا مثل كل المهارات الفنية كالطب فھما قرأت في كتب الطب فإن تستفيد ما لم تعط لما تعلمته تطبيقاً عملياً، ونحن في هذا العصر في أمس الحاجة إلى تعلم العلة وذلك للآتي :-

١ - محاولة فهم كلام العلماء في التعليل، وهي أكثر الفوائد المرجوة شيوعاً .

٢ - الترجيح بين أقوالهم إذا اختلفوا، فإمام يقول « الصواب الإرسال » وإمام يقول « الصواب الرفع » فأنظر إلى أدلة الفريقين، وأحاول استيعاب سبب اختلافهم، ومن ثم أرجح وأصوب، وهذه تحتاج إلى علم جم وفهم حاقب ودقة متناهية .

٣ - اكتشاف العلة فيما لم نجد لهم فيه كلاماً، فقد نقف على مرويات لا نجد لأحد من المتقدمين الحكم عليها، لا قبولاً ولا رداً، فيحقق لمن له معرفة بالعلم أن يجمع طرق الحديث ويحكم عليه على ما توصل إليه بحثه، وهذا وقع للمتأخرين بكثرة كالإمام ابن حجر العسقلاني والإمام ناصر الدين الألباني (دكتور حاتم العوني /ص٤) .

لذا رأينا أن نشارك في هذا المضمار ببحث بعنوان :

علم العلة - أهميته - طرق إدراك العلة - ما تزول به العلة
مشكلة البحث :-

يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية :-

- ماذا تعني العلة عند المحدثين؟

- ما أهمية علم العلة؟

١ - سورة الحجر الاية ٩

- كيف تدرك العلة؟

- ما لأسباب والطرق التي تزول بها العلة؟

أهداف البحث :-

١- التعريف بالعلة وضوابطها عند أهل الحديث .

٢- بيان أهمية علم العلل .

٣- الوقوف على الأسباب والطرق التي تزول بها العلة .

منهج البحث :-

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي .

خطة البحث :-

يتكون هذا البحث من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة وأهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول : في تعريف العلة لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : أهمية علم العلل .

المبحث الثالث : في طرق إدراك العلة وتعيينها عند إدراكها .

المبحث الرابع : في أقسام العلة وأسباب العلة

المبحث الخامس : في ما تزول به العلة

المبحث الأول

تعريف العلة

في اللغة ^(٢) قال ابن منظور : العلة : مفرد وجمعها العلل ، وهي مشتقة من : عَلَّ يَعْلُ

، واعتل أي مرض .

وقال ابن دريد ، وابن فارس : عَلَّ يَعْلُ عَلّاً وَعَلَّلاً ، أي شرباً بعد شرب .

والعلة بكسر العين : بمعنى المرض ، وكل حدث يشغل صاحبه .

قال الجوهري : لا أعلمك الله بعلة ، يعني ما أصابك بمصيبة .

إطلاقات العلة

تطلق العلة ويراد بها معان على النحو التالي :

١- تطلق ويراد بها : المرض ، فيقال : عَلَّ ، وأعتل ، وأعلّه الله تعالى فهو معلّ ،

وعليل .

٢- تطلق ويراد بها ، الألهاء ، والانشغال ، فيقال : علله بالشئ وتعلل به .

٢- راجع لسان العرب مادة علل ص ٣٠٨ ط دار المعارف ، جمهرة اللغة لابن دريد المتوفى سنة

٣٢١ هـ ١

٣- تطلق ويراد بها ، الشرب مرة بعد مرة ، فيقال : علّه بالشراب ، أي سقاه مرة ثانية^(٣).

واختلف العلماء في اللفظ المناسب استعماله في الحديث الذي توجد فيه علة فيقال - مُعَلّ - يعني أصابته علة وهذا هو القياس . كما يقال له - مُعَلّ - وكلاهما مناسب لمصدر الفعل - عَلّ - . واستعمل بعض المحدثين ، منهم : البخاري ، والترمذي والدارقطني ، وغيرهم كلمة - معلول - للحديث الذي توجد فيه العلة^(٤).

وقال الصنعاني^(٥) عن زين الدين العراقي قوله : ويسمى الحديث الذي شملته علة معللاً ولا يسمى معلولاً

قال العراقي في الفيته^(٦).

وَسَمَ مَا بِعَلَّةٍ مَشْمُولٌ مُعَلَّلًا وَلَا تَقُلْ مَعْلُولٌ

وقد وقع في عبارة كثير من أهل الحديث تسميته ب (المعلول)

وذلك موجود في كلام الترمذي وابن عدي^(٧) والدارقطني وأبي يعلي الخليلي والحاكم وغيرهم .

قال ابن الصلاح : والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة^(٨) . وقال النووي : إنه لحن .

قال زين الدين : والأجود في تسميته المعل وعلل ابن الصلاح والنووي في انكارهما استعمال كلمة - المعلول - بأنه اسم مفعول لا مصدر . لكن يرد على هذا الانكار ما ذكر في بعض كتب اللغة^(٩) .
العلة في اصطلاح المحدثين :

٣- القاموس المحيط ٤ : ٢١ ، تاج العروس ٨ : ٣٢ ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤ : ١٢ - ١٥ .

٤- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١١٧ ، ١١٨ .

٥- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار للصنعاني ٢ : ٢٥ المسألة ٣٨ ط السلفية تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، وهي المسألة ٤١ ، ٢ : ٢٠ في طبعة دار الكتب العلمية ببيروت تحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد عويضة .

٦- فتح المغيث ١ : ١٠٤ ، ١٩٣ .

٧- ابن عدي هو : الامام الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي بن محمد بن مبارك الجرجاني صاحب الكامل في الجرح والتعديل قال الخليلي : كان عديم النظير حفظاً وجلالة . مات سنة ٣٦٥ ، البداية والنهاية ١١ : ٢٨٣ ، وشذرات الذهب ٣ : ٥١ والعبر ٢ : ٣٣٧ .

٨- علوم الحديث ص ١١٥ .

٩- تدريب الراوي ١ : ٢٥١ بتصرف .

والعلة في اصطلاح المحدثين لها معان :

١- هي عبارة عن أسباب خفية ، غامضة ، طرأت على الحديث ، فقدحت في صحته ، مع أن ظاهرة السلامة منها . ولا يكون للجرح مدخل فيها ^(١٠) .

٢- هي الأسباب التي يُضَعَفُ بها الحديث من جرح الراوي بالكذب . أو الغفلة ، أو سوء الحفظ ، أو نحو ذلك من الأسباب القادحة فيقولون :
هذا الحديث معلول بفلان ^(١١) .

٣- وقال ابن الصلاح : هي الأسباب القادحة في الحديث ، المُخْرِجَةُ له من حال الصحة الي حال الضعف ، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ، ولذلك نجد في كتب العلل ما يعلل به الحديث بسبب جرح روايه بالكذب ، وسوء الحفظ ، والغفلة ، ونحو ذلك مما يقعد الرواية ويحطها عن العمل بها ^(١٢) .

٤- تطلق ويراد بها قسم من أقسام الحديث كما قال أبو يعلى الخليلي ^(١٣) : إن الأحاديث على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه ، وصحيح معلول ، وصحيح مختلف فيه ، وشواذ ، وأفراد ، وما أخطأ فيه إمام ، وما أخطأ فيه سائر الحفاظ يُضَعَفُ من أجله ، وموضوع وضعه من لا دين له ^(١٤) .

٥- ما نقله النووي في التقريب عن الترمذي فقال : وسمى الترمذي النسخ علة ، ومراد الترمذي : من أن النسخ علة أي : نسخ العمل بها في الحديث لا نسخ صحته ^(١٥) .

١٠- معرفة علوم الحديث للحاكم ، ص ١١٢ ، ١١٣ . والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ص ١١٦ ، -، وفتح المغيث للسخاوي ١ : ٣١٩ ، وتوضيح الأفكار ٢ : ٢٥ ، وفي المنهج الحديث في علوم الحديث قسم مصطلح الحديث للدكتور محمد محمد السماحي ص ٢٣٩ .

١١- التقييد والإيضاح ص ١٢٢ ، وفي توجيه النظر إلى أصول الاثر لظاهر الجزائري ص ٢٦٥ وفي فتح المغيث ١ / ٢١٨ وتدريب الراوي ١ : ٢٣٦ .

١٢- راجع التقييد والإيضاح للعراقي شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٢ ، توضيح الأفكار ٢ / ٣٣ تدريب الراوي ١ : ٢٥٧ بتصرف .

١٣- هو الامام الحافظ القاضي ، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل الخليلي ، القويني المولود قفي ٣٦٧ هـ المتوفي سنة ٤٤٦ هـ صاحب كتاب الارشاد في معرفة علماء الحديث ، راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٧ : ٦٦٧ .

١٤- راجع الارشاد في معرفة علماء الحديث (من تجزئة السلفي) للخليلي بتحقيق د / محمد سعيد بن عمر ادريس ١ : ١٥٧ .

١٥- التقييد والإيضاح ص ١٢٢ ، تدريب الراوي ١ / ٣٢٦ .

قال العراقي : فإن أراد به العمل بالحديث فصحيح ، وإن أراد علة في صحته فلا ، وذلك لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة .

المبحث الثاني

أهمية علم العلل

يعتبر علم العلل من أجل أنواع علوم الحديث^(١٦) ، وأدقها وأشرفها . وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب^(١٧) .

قال ابن حجر عن هذا العلم : « هو من أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون . ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شعبة وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين والدارقطني » ، قال : « وقد تقتصر عبارة المعلن عن إقامة الحجة على دعواه ، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم »^(١٨) . قال ابن المديني : « لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي »^(١٩) .

وقال ابن مهدي : « لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث »^(٢٠) .

وقال الحاكم : « هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم ، والجرح والتعديل » .

وقال أيضاً : « معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم »^(٢١) .

ولأهمية هذا العلم كان بعض المحدثين يعقدون مجالس خاصة به .

قال ابن عبد الحكم : « ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقادهم يجيئون إليه فيعرضون عليه فربما أعل نقد النقاد منهم ويوقفهم على غوامض من علل الحديث ثم يقفوا عليها فيقومون وهم يتعجبون منه »^(٢٢) .

١٦ - قاله الخطيب في الجامع (٢/٤٥٠) .

١٧ - علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١١٦) .

١٨ - نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٩) ، وقوله بقصور العبارة أمر نسبي نادر ، والنص كرده في النكت (٢/٧١١) بنحوه .

١٩ - العلل لابن أبي حاتم (١/١٠) .

٢٠ - المعرفة للحاكم (ص ١١٢) والجامع للخطيب (٢/٤٥٢) والسير (٩/٢٠٦) وشرح العلل (١٩٩/١) .

٢١ - معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢ و ١١٩) .

٢٢ - تاريخ دمشق (٥١/٣٣٥) ، والنص يحتمل أن المراد بالجلة فيه الفقهية ونحوها .

وقال الخطيب : « أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصِّرف ونقد الدنانير والدراهم ، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة ، فيعرف البهرج الزائف والخالص والغشوش ، وكذلك تمييز الحديث ، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به » (٢٣) .
واقترن بهذه الأهمية صعوبات كثيرة لا يكاد يدركها إلا الحافظ ومن خاض غمار هذا الأمر وعاناه .

قال ابن المديني : « أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثاً ، قال فغضب له جماعة ، قال : فأتوه ، فقالوا : يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا ؟ قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال : رأيته لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال : انتقد لي هذا . فقال : هو بهرج . يقول له : من أين قلت لي : إنه بهرج ؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم » (٢٤) .
ولخص الشيخ الدكتور حاتم بن عارف العوني أهمية علم العلل في الآتي (المدخل إلى فهم علم العلل ص ٣) :

(١) أنه من وسائل نقد المرويات عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وذلك لمكانة السنة النبوية ، ولأنه المصدر الثاني من مصادر التشريع ، فزاد لذلك جلالة وعظمة وأهمية كبرى .

(٢) أنه أغمر علوم الحديث وأعظمها وأدقها وأعمقها ، بإجماع أئمة الحديث من المتقدمين والمتأخرين . قال ابن مهدي (١٩٨ هـ) : كتابة الحديث عند الجهال كهانة . أي : إن خفاء هذا العلم عند من لا علم له به كالكهانة في خفائها لمن لا علم له بها . وقال : لأن أعرف علّة حديث واحد أحب إلي من أسمع عشرين حديثاً ليست عندي . والسبب أنه « أغمر العلوم وأدقها » أمران :

الأمر الأول : أنه قائم على النقد الخفي للسنة النبوية ، لا على النقد الظاهر ، فليس هو قائم على أن الرواي ضابط أو غير ضابط ؟ هل كذاب أو ليس بكذاب ؟ بل هو قائم على اكتشاف أوهام العُدول الضاطين .

الأمر الثاني : أنه خلاصة ونهاية علوم الحديث بأكملها ، من قواعد وضوابط وشروط وأنوع (المدلس ، المدرج ، المرسل ، الجرح والتعديل النظري والتطبيقي)

٢٣ - الجامع (٢/ ٣٨٢) .

٢٤ - الجامع للخطيب (٢/ ٣٨٣) .

وغيرها، ولا تظهر فائدة هذه العلوم إلا في علم «علل الحديث». قال أبو بكر الحازمي الهمداني (٥٨٤هـ) في مقدمة «عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب»: علم الحديث أكثر من مائة فن منها لو أمضى الطالب فيه عمره ما بلغ نهايتها اهـ.

(٣) أنه لا يحق لأحد الخوض فيه، ولا يلجأ نحاره، بل لا يجزأ إلا قليل عقل أن يتكلم فيه، ما لم يكن من أهل الاختصاص الكامل فيه، لأنه عميق جداً، ولهذا لم يخض غمار هذا العلم من العلماء السابقين إلا القليل، فتجد آلاف الرجال من الثقات والحفاظ، ولكن مع قلة فيهم لا يصلون إلى الثبات. ومما يدل على هذا أنه: سأل ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٤هـ) أباه أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ) من أئمة هذا الشأن؟ فذكر له أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ويحيى بن معين (٢٣٣هـ) وأبو زرعة الرازي (٢٦٤هـ) وعلي بن المديني (٢٣٤هـ) والبخاري (٢٥٦هـ) وغيرهم. ثم سألته بعد وفاة أبي زرعة -وهو آخرهم وفاة- فقال: والله لا أعرف أحداً من البلدان يعرف شيئاً في هذا الشأن. فسأله عن محمد بن مسلم بن وارة؟ فقال: عنده طرف منه. فهذا في زمنه، القرن الثالث هجري، أي العصر الذهبي، فما تقول في زمن من بعده؟ وتجد أن من خاض في غماره من المتقدمين هم حفاظ جهابذة أهل العمل والتقوى، فكبر بذلك مزية وفضلاً.

(٤) أنه العلم الوحيد الذي أوصل علماء الحديث إلى القطع بصحة الحديث وضعفه، فلا يمكن لهم ولا لغيرهم أن يصلوا إلى درجة اليقين بغير الاعتماد عليه. فلا يمكن الوصول إلى القطع به بمعرفة وجود شروط الحديث الصحيح، لأن الخطأ والوهم واقع من جميع الطبقات (حفاظاً، ورواة، ونقاداً) وهذا لا يختلف فيه أحد.

(٥) أنه هو الذي يعيد إلى علوم السنة هيبتها ومكانتها عند المسلمين، وخاصة في العصر الحديث، لأنه وجد أناس في هذا الزمان يتسلقون على العلم بل يتطاولون على العلوم الشرعية، والمشكلة أننا نجد بعض الفضلاء من العلماء وطلبة العلم يساندون -من غير أن يشعروا- في إشاعة هذا البلاء عن طريق إيهام الناس أن العلوم الشرعية سهلة ويسيرة، وأنه بإمكان كل شخص أن يتعلمها، فترى بعضهم -في هذا الزمان الذي صار في كل أسبوع يصدر كتاباً- يقول: إسناد حسن أو حديث ضعيف، وينهي الحكم به. والسبب: عدم معرفتهم بقيمة هذا العلم، وعظيم شأنه، فلو عرفوه حق المعرفة لجمعهم ذلك على هذا التجزأ، الذي لا يحمده أحد من العقلاء لأنها أدت إلى عواقب وخيمة.

(٦) أنه الدليل القاطع على أن المحدثين أعرف بكل وسيلة صحيحة لنقد السنة النبوية، فلا يمكن أن يُخطر على البال منهج صحيح لنقد الروايات إلا والمحدثين أعرف به، وقد طبقوه في الواقع العملي، فلن تجد منهجاً - تظنه صحيحاً - لم يسلكه نقاد الحديث إلا كان خاطئاً، وهي قاعدة سلباً وإيجاباً، فلن تقترح في التصحيح والتضعيف منهجاً هو غير موجود عند المحدثين، وتطبق هذا على الواقع العملي، يقولون: يجب أن نعرض صحيح البخاري وصحيح مسلم على القرآن وعلى العقل وعلى الحسن فما عارضه أحد الثلاثة « ردناه » وما وافقه « قبلناه » وهذا الكلام في غاية الخطورة، والحمد لله أن هذا الكلام لم يصدُر من غير متخصص في السنة النبوية، بل هو ممن يدعي أنه من العلماء العقلاء! لن تجد حديثاً واحداً حكم عليه البخاري أو أحد النقاد بالصحة أنه معارض لأصل معتبر مما أنزلهُ الوحي أو من العقل أو الحسن، ليدل على كِبِيرِ علمهم وقصور معارضيتهم ونأكري أحاديثهم .

وتظهر أهمية هذا العلم بكثرة المؤلفات فيها قديماً وحديثاً، منها:

١. علل الحديث ومعرفة الرجال لعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) - رواية ابن البراء - له طبعتان، الأولى بتحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، والثانية: بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي .
٢. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رواية ابنه عبد الله - تحقيق الدكتور وصي الله عباس .
٣. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل - رواية المروزي وغيره - له طبعتان، الأولى بتحقيق الدكتور وصي الله عباس، والثانية بتحقيق صبحي البدري السامرائي .
٤. التمييز للإمام مسلم بن الحجاج - تحقيق الدكتور محمد الأعظمي .
٥. علل الترمذي الكبير - بترتيب أبي طالب القاضي - (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق حمزة ديب مصطفى .
٦. علل الأحاديث في كتاب الصحيح لأبي الفضل ابن عمار الشهيد (ت ٣١٧هـ) ، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد الحلبي .
٧. علل الحديث لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) ، تحقيق: محب الدين الخطيب وقد شرح جزء منه ابن عبد الهادي، وقد طبع قريباً .
٨. العلل للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق: الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله السلفي .

٩. المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله
١٠. علة الحديث المسلسل في يوم العيدين للحافظ أبي محمد الجرجاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد التركي.
١١. العلل المنتاهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري .
١٢. شرح علل الترمذي لابن رجب (ت ٧٩٥هـ) ، له ثلاث طبعات، الأولى: تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، والثانية: تحقيق الدكتور نورالدين عتر، والثالثة: بتحقيق صبحي السامرائي .
- وهناك كتب هي مظان للأحاديث المعللة وفيها نقولات عن أئمة العلل، فمنها :
 - أ. كتب الأحاديث المسندة، مثل :
 - السنن الكبرى للنسائي (ت ٣١٣هـ)
 - المسند للبزار (ت ٢٩٢هـ) .
 - معاجم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ..
 - ب. كتب التراجم، مثل :
 - تواريخ البخاري (ت ٢٥٦هـ) .
 - الضعفاء للعقيلي (ت ٣٢١هـ) ..
 - الكامل لابن عدي (ت ٣٦٥هـ) ..
 - ج. كتب السؤالات، مثل :
 - سؤالات تلامذة أحمد له، كابنه صالح وعبد الله، وكأبي داود والمروزي وابن هانئ وغيرهم.
 - سؤالات تلامذة الدارقطني له، كالبرقاني والسهمي ويحيى بن بكير والحاكم وغيرهم.
 - د. كتب التواريخ، مثل :
 - التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) وهو مخطوط، وطبع منه قسم أخبار المكيين.
 - تاريخ بغداد للخطيب (ت ٤٦٣هـ) .
 - تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ) .
 - هـ. كتب الأفراد والغرائب، مثل
 - الأفراد للدارقطني، وقد وصلنا مرتباً على الأطراف لابن القيسراني.
- الكتب المعاصرة في العلل :

قام بعض الباحثين المعاصرين بالكتابة حول هذا العلم والتعريف به، واختلفت مناهجهم فيه، فبعضهم كتب تنظيراً له، وبعضهم قام بدراسة بعض الأحاديث المعللة، إلا أن هذا العلم مازال يحتاج إلى جهود متضافرة لإبراز أهميته وتوضيح معالمه . وإليك ما وجدناه :

١. الحديث المعلل، إعداد: الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر .
 ٢. العلل في الحديث، دراسة منهجية في ضوء شرح العلل لابن رجب، مع ترجمة ضافية لابن رجب، للدكتور: همام عبد الرحيم سعيد .
 ٣. الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور حمزة عبد الله مليباري
 ٤. علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفارسي، للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري .
 ٥. شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، تأليف: أبي عبد الله مصطفى ابن العدوي. وهو كتاب للمبتدئين .
 ٦. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، تأليف: د / ماهر ياسن فحل .
 ٧. مرويات الزهري المعللة، للدكتور عبد الله دمفو .
 ٨. أحاديث معللة ظاهرها الصحة، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمة الله .
- ذكر الدكتور محفوظ الرحمن في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني (١/ ٤٧) خمسين كتاباً، أما الدكتور وصي الله عباس فنذكر في مقدمة تحقيقه لمعرفة العلل لأحمد (١/ ٣٩) ستة وخمسين كتاباً، ثم من جاء بعدهما حاول أن يضيف عليهما، فأضاف الدكتور عبد الله دمفو في مقدمة كتابه مرويات الزهري المعللة (١/ ٨٦) ثمانية كتب، وأضاف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التويجري في مقدمة تحقيقه للقسم الأول من علل ابن أبي حاتم سبعة كتب، وأضاف الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري في مقدمة كتابه علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام ثمانية كتب، وأضاف الدكتور محمد التركي في مقدمة تحقيقه لقسم من علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٧) ثمانية كتب. وفي بعض ما ذكره تكرار، وفي بعضه نظر؛ لأن بعضهم ذكر بعض الكتب وإنما هي من مظان العلل وليست مخصصة له .

المبحث الثالث

طرق إدراك العلة وإزالتها

ومن خلال اطلاعنا لما ذكره الأئمة تبين لنا أن طريقة الوصول إلى العلة شئ، وإدراك العلة شئ آخر، وبهذا يكون معنى قولهم (وتدرك العلة بجمع الطرق) أي بوساطة جمع

الطرق، فجمع الطرق وسيلة الإدراك، وليست هي الإدراك. وبعبارة أخرى: طريق معرفة العلة: هو الوسيلة المؤدية إلى إدراكها. وإدراكها: هو ما انتهت إليه الوسيلة. وهذا القول قياساً على تعريف السند والمتن فنقول: السند هو الطريق الموصل إلى المتن، والمتن هو ما انتهى إليه السند.

وطرق معرفة العلة: هي الوسائل المستخدمة المؤدية إلى إثبات وجودها من عدمه، وذلك بجمع الروايات، ودراسة أسانيدھا ومتونها، وغير ذلك.

وإدراكها: وضع يد الباحث على مكان وجودها، ومعرفة جنسها، ومدى تأثيرها في الحديث، وبعد ذلك يطلق المصطلح المناسب لها المتعارف عليه عند المحدثين، فمثلاً عدم الاتصال مطلق انقطاع، لكن كل مكان فيه انقطاع له اصطلاح خاص، فما كان انقطاعه في أول السند يسمي بالملق، وما كان انقطاعه في آخر السند يسمي بالمرسل الخ، وكذا ما أبهم، أو أهمل، أو جهلت عينه، أو جهل حاله، كل هذه عال في الحديث، لا يتجاسر أحد على تسميتها إلا بعد الوصول إليها، وانطباق الأوصاف عليها.

فقد عبر ابن الصلاح عن الطريقة، أو الوسيلة بقوله: (ويستعان على إدراكها)، وعبر الخطيب بقوله: (السبيل إلى معرفة العلة). وطريق الوصول إلى العلة يكون بأحد أمرين رئيسين، أو بهما معاً: (طريق محسوس، طريق معقول).

الطريق الأول: هو الطريق المحسوس ويكون بجمع الطرق، وما يتبعه من دراسة لازمة بعد الجمع^(٢٥). ولقد تنوعت عبارات المؤلفين في معرفة العلة فمنهم من قال: الكشف عن العلة^(٢٦)، ومنهم من قال: كيفية العلة^(٢٧)، فقال:

١- جمع الطرق وتتبع الروايات.

٢- معرفة مراتب الرواة، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

٣- التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه.

٤- النظر في مدى طول ملازمة لشيخه، وثبته، وضبطه لرواياته.

٥- النظر في حال الراوي نفسه، وضبطه، واتقانه، وكثرة الوهم، وقلته في مروياته.

٦- النظر في سن الراوي، وإمكان المعاصرة، واللقية بينه وبين شيخه.

٧- معرفة أسماء الرواة وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم.

٢٥- راجع العلة وأجناسها من ص ١٠٦ - ١٣٣.

٢٦- كما في مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٦٠/٢.

٢٧- وقد عقد لها أبو سفيان مصطفى باحو فصلاً خاصاً بعنوان: كيفية معرفة العلة من ص ١٠٦ - ١٣٣.

- ٨- معرفة أصول الكتب، ودرجتها في الضبط، والاتقان .
 - ٩- معرفة الأسانيد المطروقة، التي تسبق إليها الألسنة .
 - ١٠- معرفة مخارج كل حديث، ومن عرف بروايته .
 - ١١- كثرة الاشتغال بالحديث، ومداومة النظر^(٢٨) .
- وتفصيل الطريق الأول في معرفة العلة على النحو التالي :
- ١- استقصاء جميع طرق الحديث . ووسيلة الجمع هي تخريج الحديث بطرق التخرير التقليدية، أو الالكترونية^(٢٩) .
 - ٢- وقال ابن المبارك : اذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض^(٣٠) .
 - ٣- وقال أبو حاتم : أخبرنا عبد الملك بن محمد قال : سمعت عباس بن محمد^(٣١) يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه^(٣٢) . وقال الذهبي : وفي تاريخ دمشق : من طريق محمد بن نصر، سمع يحيى بن معين يقول : (كُتِبَ بيدي ألف حديث) . وقال الذهبي : قلت : يعني بالمكرر، ألا تراه يقول : لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه .
 - ٤- ونقل أيضا بسنده قال : سمع يزيد بن مجالد : سمعت يحيى بن معين يقول : إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش وسمعته يقول : سيندم المنتخب في الحديث حيث لا تنفعه الندامة .
- يقصد بالمنتخب أي الذي ينتقي الأحاديث، ولا يكتبها كلها^(٣٣) .
- وقال ابن المديني : الباب إذا لم تجتمع طرقه لم تتبين خطاه^(٣٤) . وقال

- ٢٨- العلة وأجناسها عند المحدثين الفصل السادس : كيفية معرفة العلة من ص ١٠٦ - ١٣٣ .
- ٢٩- وطرق التخرير المتعارف عليها هي : أ - الاستقراء واقتتبع لكل كتب الحديث . ب - عن طريق مطلع الحديث . ج - معرفة الراوي الأعلى . د - لفظة من ألفاظ الحديث . ه - معرفة الموضوع الفقهي للحديث . و - الموسوعات الالكترونية كالموسوعة الشاملة ، أو موسوعة كتب الحديث التسعة ، أو الموسوعة الذهبية ، الخ ٣٠ .
- ٣٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢ : ٢٩٥ .
- ٣١- عباس بن محمد بن حاتم الجافظ الامام أبو الفضل الهاشمي (مولاهم) الدوري البغدادي صاحب يحيى بن معين . حدث عنه أهل السنن الأربعة توفي ٢٧١ هـ التذكرة ٢ : ١٤٢ .
- ٣٢- - المجروحين ١ : ٣٣ ، تهذيب التهذيب ١١ : ٢٤٨ . وتهذيب الكمال ٣١ : ٥٤٩ .
- ٣٣- - تاريخ دمشق بتحقيق : على شبري ١٤ : ٦٥ تهذيب الكمال ، وتهذيب الكمال ٢٠ / ٢٢٣ سير اعلام النبلاء ١١ : ٨٥ .
- ٣٤- التبصر والتذكرة للعراقي ١ : ٢٢٧ ط .

الخطيب : السبيل إلى معرفة علة الحديث أن تجمع بين طرقه وتنظر في اختلاف رواته ، وتعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتقان ، والضبط ^(٣٥) . وقال ابن حجر : .. ثم الوهم أن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلن ^(٣٦) قال ابن الصلاح : ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم أو بغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به ، أو يتردد فيتوقف فيه ، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه ^(٣٧) . وقال النووي : والطريق إلى معرفته : جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم ، وإتقانهم ^(٣٨) .

قال أبو حاتم : فهذه عناية هذه الطائفة بحفظ السنن على المسلمين ، وذبح الكذب عن رسول رب العالمين ولولاهم لتغيرت الأحكام عن سننها حتى لم يكن يعرف أحد صحيحها من سقيمها ، والمألوف بالنبي صلى الله عليه وسلم والموضوع عليه مما روى عنه الثقات والأئمة في الدين ^(٣٩) .

وقد صرح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله قائلا : والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته ، وفي ضبطهم وإتقانهم ، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف فيه ^(٤٠) .

ولا يمكن معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره ، إلا بجمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم ، وإتقانهم ، كما سبق ذكره عن ابن المديني وغيره . ٥- النظر في سند الحديث ، لمعرفة اتصالاته من عدمه ، ووسيلة ذلك كتب الرجال ، التي من خلالها نعرف اسم الراوي ، ونعيّنه بذكر الاسم - إن وجد فيه اختلاف حررناه - ، كما نعرف الكنية ، واللقب ، وتاريخ المولد ، والرحلات ، والشيوخ ، والتلاميذ ، وتاريخ

٣٥ - التبصير والتذكرة ١ : ٢٢٧

٣٦ - شرح النخبة ٤٧ .

٣٧ - التقييد والإيضاح ٦ ، مقدمة العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١ : ٤٦ ، معرفة علوم الحديث للحاكم ٨١ ، ٨٢ ، وتدريب الراوي ١ : ٣٢٠ ، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري ص ٢٦٥ .

٣٨ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ١ : ٣٢١

٣٩ - المجروحين ١ : ٣٣

٤٠ - هامش الباحث الحديث ص ٦٥ ، مقدمة العلل لابن المديني (و) .

الوفاء لكل راوٍ في الأسانيد ، للتيقن بأن كل راوٍ أخذ عن فوقه ، أم لا ؟ ، وطريقة التحمل ، وصيغة الأداء ، وثبوت كل ما سبق من عدمه من بداية السند إلى نهايته .
٦- نقل ما قاله أنمة الجرح والتعديل عن كل راوٍ ، في عدالته وإتقانه ، وضبطه ووسيلة ذلك كتب الثقات ، والضعفاء ، والمتروكين ، فضلا عن كتب الرجال الأخرى ، كل ما سبق يتعلق بدراسة الإسناد ، أما ما يتعلق بالمتن ، فيكون بما يلي :
١- نقل المتابعات والشواهد ، وتدوينها ، لإثبات تقوية الحديث ، من عدمه .

٢- معرفة الاتفاق ، والافتراق ، والافتلاف ، والاختلاف .

٣- معرفة الشذوذ من عدمه ، والنعارة من عدمها ، والإدراج من عدمه ، والقلب والاضطراب من عدمهما ، إلى آخر المباحث المتعلقة بالسند والمتن .

الطريق الثاني : معرفة العلة بالطريق المعقول : وهو الإلهام .

ولا يكون إلا لأهل الفضل والعلم .

قال عبد الرحمن بن مهدي : معرفة الحديث إلهام ، ووافقة ابن نمير فقال : وصدق !! لو قلت : له من أين قلت لم يكن عنده جواب ^(٤١) .

ويقصد كلاهما علم العلة خاصة ، ودليل ذلك ما ساقه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رضي الله عنه قال : سمعت أبي يقول : مثلُ معرفة الحديث ، كمثلِ قَصِّ ثَمْنِه مائة دينار ، وآخر مثله ثَمْنُه عشرة دراهم ^(٤٢) .

ويسنده عن أحمد بن صالح يقول : معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب والشبه ، فإن الجوهر يعرف أهله ، وليس للبصير فيه حجة ، إذا قيل له : كيف قلت : إن هذا بائن ؟ يعني الجيد من الردئ ^(٤٣) .

وهذا الإلهام ثمرة للعمل المتواصل في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ضرباً من الخيال يلقى الله في روعه من رزقه انشغالا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نوع من أنواع الوحي ، وهو الإعلام في خفاء .

العلاقة بين العلم بالعلل ، وبين الإلهام :

والعلاقة بين العلم بالعلل ، وبين الإلهام كطريق يؤدي إلى المعرفة بالعلل أن كليهما

٤١ - العلل لابن أبي حاتم ١ : ٣٨٨ ، وأخرجه أبو النعيم في الحلية ٩ : ٤ ، وابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٤٨٤

٤٢ - العلل لابن أبي حاتم ١ : ٣٩٨ ، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، رقم ١٨٣٦ ،

٤٣ - العلل لابن أبي حاتم ١ : ٣٩٠ ومعنى قوله : إن هذا بائن أي : واضح عندنا وظاهر أنه جيد أو ردئ ؟

خاف غير معروف ولا معلوم حتى يتم الوقوف عليه ، أو على مظاهره ، أو دلائل وجوده ، مع استحالة إنكاره لوجود القرائن ، الدالة عليه .

ساق الحاكم دليلا على ذلك فقال : وأخبرني أبو علي الحسين بن محمد بن عبدويه الوراق بالري ، فقال حدثنا محمد بن صالح الكليني ، قال سمعت أبا زرعة : وقال له رجل : ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟ . فقال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة ، فاذكر علة ، ثم تقصد بن وارة يعني محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه ، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه ، فيذكر علة ، ثم تقصد أبا حاتم فيعطله ، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافا في علة فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم : قال : ففعل الرجل ، فانفتحت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام ^(٤٤) .

استدراك : إن من يقرأ عبارة عبد الرحمن بن مهدي ، قد يتصور أن الأئمة يُعلون الحديث من غير سبب معلوم ، وكأن هذا العلم محض خيال . نعم : إنهم يُعلون الحديث بسبب يخفي على المبتدئين فضلا عن غير المعنيين بهذا العلم ، ولا يضير عدم معرفتهم ، أما النقاد الذين عُنوا بهذا العلم فذو قرائح وقادة ، وأذهان صافية ، وملكات متعددة ، وبصيرة تؤهلهم للحكم على الحديث بمجرد النظر في الحديث سندا ومتنا ، بأنه معل أو سالم من العلة ، ولو لم تكن إلا المؤلفات في العلل - والأمثلة التي يستدلون بها على العلل فكانت كافية ، في إثبات أنه علم حقيقي - وليس ضربا من الخيال .

المبحث الرابع

أقسام العلة وأسبابها

للعلة ستة أقسام ^(٤٥) باعتبارات متعددة ، أو جهات متنوعة ، فباعتبار محلها ، تنقسم إلى :

علة في السند .

فالعلة في السند تكون : بزيادة راوٍ في السند ، أو بدخول سند في سند آخر ، أو باشتباه راوٍ براوٍ آخر ، أو بسقوط راوٍ من السند .

علة في المتن

والعلة في المتن : تكون بدخول متن في متن آخر ، أو زيادة لفظة غريبة ، أو إدراج كلام

٤٤ - راجع معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٣ ، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

ص ١٨٤٠

٤٥ - النكت لابن حجر : ٢٨٨ ، توضيح الأفكار : ٢ / ٢١ ، ٣٢

في كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وباعتبار قدحها من عدمه ، تنقسم إلى :

علة قادحة ، وعلة غير قادحة ، منها ما تكون في :

١ - الإسناد ولا تقدر مطلقا .

مثال ذلك : ما رواه مدلس من طريق بالنعنة ، ومن طريق أخرى صرح فيها بالسماع .

٢ - الإسناد وتقدر فيه دون المتن .

مثال ذلك : ما رواه يعلي بن عبيد الطنافسي ، عن الثوري ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (البيعان بالخيار) موطن العلة : أن الراوي عن ابن عمر هو : عبد الله بن دينار ، وليس عمرو بن دينار ، كما ورد عن الأئمة من أصحاب سفيان الثوري مثل الفضل بن ذُكين ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، ومُخَلد بن يزيد ، وغيرهم^(٤٦) .

٣ - الإسناد ، وتقدر فيه ، وفي المتن معا ، :

مثال ذلك : إبدال راو ضعيف براو ثقة ، كما حدث مع أبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي - أحد الثقات - عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر - وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة ، فكتب عن أهلها ، ولم يسمع منه أبو أسامة ، ثم قدم بعد ذلك إلى الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم - من ضعفاء الشاميين - فسمع منه أبو أسامة ، وسأله عن اسمه فقال : عبد الرحمن بن يزيد ، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر ، وصار يحدث الناس عنه ، وينسبه من قبل نفسه ، فيقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، فوقعتنا المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر ، ولم يظن لذلك إلا أهل النقد فميزو ذلك ، ونصّوا عليه ، كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد^(٤٧) .

٤ - المتن ولا تقدر فيه ولا في الإسناد .

مثاله : كل ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن الجمع رد الجميع إلى معنى واحد فإن القدر ينتفي عنهما^(٤٨) .

٥ - المتن وتقدر فيه دون الإسناد .

٤٦ - تدريب الراوي ١ : ٢٥٤

٤٧ - النكت لابن حجر : ٢٨٩ ، توضيح الأفكار ٢ ك ٣٢ ، مقدمة العلل ١ : ٤١ ، مقدمة البحر الزخار

١٩ : ١

٤٨ - النكت ٢ / ٧٤٨ ، توضيح الأفكار ٢ / ٣٢ ، مقدمة العلل ١ / ٤١ / مقدمة البحر الزخار ١ / ١٩ .

مثاله : - ما انفرد مسلم^(٤٩) بإخراجه في حديث أنس رضي الله عنه اللفظ المصرح بنفي قراءة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ، فعلى قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : (فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري^(٥٠) ، ومسلم على إخراجه ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ، ففهم من قوله : (كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين) أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على فهم وأخطأ فيه ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس فيها تعرض لذكر البسملة^(٥١) .

وباعتبار ظهورها من عدمه ، تنقسم إلى : علّة ظاهرة ، وعلّة خفية .

أسباب العلة

لقد تفاوتت نظرة المؤلفين في العلل فيما يمكن أن يعتبر سببا من أسباب العلة ، فبعضهم عدّها سبعة أسباب ، وبعضهم أوصلها إلى تسعة ، وبعضهم أوصلها إلى خمس عشرة سببا ، وبعضهم أوصلها إلى إحدى وعشرين سببا ، على النحو التالي قال صاحب كتاب أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء^(٥٢) :

قد حصر بعض الباحثين^(٥٣) أسباب العلة في سبعة رئيسة ، وقال يبدو لي أنها يمكن أن تصل إلى تسعة أسباب، وهي :

- ١ - الخطأ والنسيان والوهم . ٢ - خفة الضبط ، وكثرة الوهم . ٣ - الاختلاط .
- ٤ - خفة الضبط بالأسباب العارضة . ٥ - قصر الصحبة . ٦ - اختصار الحديث أو روايته بالمعنى . ٧ - تدليس الثقات . ٨ - الانقطاع في السند أو الطعن في أحد رجال الأسناد عدالة أو ضبطا . ٩ - التفرد .

= وذكر محققوا علل ابن أبي حاتم^(٥٤) ، أسباب العلل ، فأوصلوها خمسة عشر سببا

٤٩ - الجامع الصحيح ١٢ / ٢ رقم (٧٤٣) كتاب الصلاة ، باب ما يقول بعد التكبير .

٥٠ - صحيح البخاري ١ / ١٨٩ رقم (٧٤٣) كتاب الصلاة ، باب ما يقول بعد التكبير .

٥١ - علوم الحديث للحاكم ص ٨٣ ، النكت ٧٤٨ / ٢ ، الباعث الحثيث ص ٦٧ ، مقدمة علل الدار

قطني ١ / ٤٢ ، مقدمة البحر الزخار ١ / ٢٠

٥٢ - رسالة تقدم ، الباحث / ماهر ياسين فحل المولى ، الى جامعة صدام للعلوم الاسلامية . وهي

جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاسلامية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥٣ - دراسة للدكتور همام عبد الرحيم على شرح علل الترمذي ج ١ / ٩٣ - ١١٩ .

٥٤ - فريق من الباحثين بإشراف وعناية د / سعد بن عبد الله الحميد ، د / خالد عبد الرحمن

الجريسي .

هي (١ - الخطأ والزلل . ٢ - النسيان . ٣ - التوقي والحذر . ٤ - أخذ الحديث حال المذاكرة . ٥ - كسل الراوي . ٦ - التصحيف . ٧ - انتقال البصر . ٨ - التفرد . ٩ - التدليس . ١٠ - سلوك الجادة . ١١ - التلقين . ١٢ - الإدخال على الشيوخ . ١٣ - اختصار الحديث ، والرواية بالمعنى . ١٤ - جمع حديث الشيوخ بسياق واحد . ١٥ - من حدث عن ضعيف ، فاشتبه عليه بثقة) .
والخلاصة : أن أسباب العلة أكثر من هذا ، فقد قال الخليلي في الإرشاد : فاعلة تقع للأحاديث من طرق شتى لا يمكن حصرها .

توضيح بعض أسباب العال

١- الخطأ والزلل : ذكر ابن مفلح فصلاً في كتابه الآداب الشرعية بعنوان :
(فصل في خطأ الثقات وكونه لا يسلم منه بشر) ^(٥٥) ، ثم أيداه بأقوال بعض العلماء منها : قال مَهَنَّا لأَحْمَدَ كَانَ عُنْدَ رِجَالِهِ قَالَ : أَلَيْسَ هُوَ مِنَ النَّاسِ ؟
وقال البُويطِيُّ : سَمِعْتُ الشَّافِعِي يَقُولُ : قَدْ أَلْفَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ وَلَمْ آلْ فِيهَا ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يُوجَدَ فِيهَا الْخَطَأُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ :
﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٥٦) .
٢- النسيان :

دخول الخطأ والنسيان والوهم علي الجنس البشري مما علم بالضرورة فالوهم لا يخلو منه حتى كبار الأئمة الضابطين وقال الإمام مسلم : (فليس من ناقل خبر ، وحامل أثر ، من السلف الماضين إلي زماننا ، وإن كانوا من أحفظ الناس ، وأشدهم توقياً ، وإتقاناً لما يحفظ وينقل - إلا أن الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله) ^(٥٧) .
وقال الأعمش : سمعت من أبي صالح ألف حديث ، ثم مرضت فنسيت بعضها ^(٥٨) .
٣ - التوقي والاحتياط والاحتراز : وقد عقد الرامهرمزي باباً في هذا بعنوان : باب من كان يتهيب الرواية ويتوقاها ويكثر التشكك ^(٥٩) .
قال : الدارقطني : ربما توقف بن سيرين عن وقف الحديث توقياً ^(٦٠) .

٥٥ - الآداب الشرعية لابن مفلح المقدسي المتوفى سنة ٧٦٣ هـ ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

٥٦ - سورة النساء الآية ٨٢ .

٥٧ - كتاب التمييز للإمام مسلم .

٥٨ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٨٣ .

٥٩ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، للفاضل الرامهرمزي ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ص ٥٤٩ .

٥٥٢

٦٠ - علل الحديث الدارقطني ١٠ : ٢٩ .

المبحث الخامس ما تزول به العلة

وقد عرفنا من أقسام العلة من حيث الظهور والخفاء أنها على قسمين :

القسم الأول : العلة الظاهرة

وتزول العلة الظاهرة بإحدى طريقتين ، أو بهما معا :

الطريقة الأولى : تخريج الحديث وجمع طرقه .

الطريقة الثانية : تلقي أهل العلم للحديث فيقبل الحديث ويزول أثر العلة .

والى تفصيل ذلك :

الطريقة الأولى : تخريج الحديث وجمع طرقه

فالعلل الظاهرة ، وهي التي سببها انقطاع في السند ، أو ضعف في الراوي ، أو تدليس ، أو اختلاط ، تتفاوت ما بين الضعف الشديد والضعف اليسير ، فما كان يسيرا زال بمجيئه من طريق آخر مثله أو أحسن منه ، وما كان ضعفه شديدا فلا تنفعه كثرة الطرق ، وتوضيح ذلك :

أن ما كان ضعفه بسوء الحفظ أو اختلاط أو تدليس أو انقطاع يسير ، فالضعف هنا يزول بالمتابعات^(٦١) ، والشواهد^(٦٢) ، وسبر الطرق والاعتبار^(٦٣) .

وما كان انقطاعه شديدا ، أو بقدر في عدالة الراوي فلا يزول .

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى^(٦٤) :

(لعل الباحث الفهم يقول : إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت

٦١ - المتابع : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى مع الاتحاد في الصحابي فإن كانت المشاركة من أول السند تسمى متابعة تامة وإن كانت المشاركة لا من أول السند تسمى متابعة قاصرة ، أنظر ضوء القمر ص ٣٩ ، وقارن باختصار علوم الحديث ص ٥٩ والخلاصة ٥٧ - ٥٨ والنكت ٦٨٢/٢ .

٦٢ - الشاهد : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي أنظر ضوء القمر ص ٣٩ ، وقارن باختصار علوم الحديث ص ٥٩ = والخلاصة ٥٧ - ٥٨ والنكت ٦٨٢/٢ .

٦٣ - الاعتبار : هو أن يعتمد الناقد الى حديث بعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث وذلك بالتتبع والاختبار والنظر في المسانيد والجوامع والمعاجم وغيرها ليعلم هل هنالك للحديث متابع أو شاهد أم لا . تدريب الراوي ١ / ٢٠٢ ، ضوء القمر ص ٣٩ .

٦٤ - علوم الحديث ص ٣٠ .

بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل ، حديث : (الأذنان من الرأس) ^(٦٥) ونحوه ، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن ، لأن بعض ذلك عضد بعضه بعضا ، كما قلتم في نوع الحسن ؟

وجواب ذلك : أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت فمنه ما يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه ، ولم يختل فيه ضبطه له ، وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك ، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ ، إذا كان فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته ذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذاً ، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة) . وقال الجرجاني ^(٦٦) : وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه ، لا يجبر بتعدد . وقد تعقب العلامة أحمد شاكر هذا بقوله ^(٦٧) : (وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع فإنه لا يرقى إلى الحسن بل يزداد ضعفا على ضعف ، إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم ، يرجح التهمة ، ويؤيد ضعف رواياتهم ، وبذلك يتبين الخطأ في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع وجود هذه العلة القوية) ، ولا نجده في روايات الثقات الأثبات .

الطريقة الثانية : زوال العلة بتلقي العلماء للحديث بالقبول أما تلقي العلماء للحديث بالقبول فهو من الأمور التي تزول بها العلة وتخرج الحديث من حيز الرد إلى العمل بمقتضاه ، بل ذهب بعض العلماء إلى أن له حكم الصحة ، قال الحافظ ابن حجر ^(٦٨) : وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب الملخص بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول .

٦٥ - أخرجه أحمد ٢٦٨/٥ ، وابن ماجه ٤٤٤ ، والدارقطني ١٠٣/١ ، وذكر طرقه الزيلعي في نص = الرأية ١٨/١ ، وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه وأشار إلى تقويته معقبا على تضعيف ابن الصلاح للحديث . راجع النكت ٤١٠/١ - ٤١٥ .

٦٦ - رسالة في علوم الحديث للجرجاني ص ٧٦ .

٦٧ - شرح الألفية ص ١٥ . وله نحوه في الباعث الحديث ص ٤٠ فأنظر فإنه من النفائس .

٦٨ - النكت ٣٧٣/١ .

وفي التمهيد^(٦٩) (روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : الدينار أربع وعشرون قيراطاً) .

قال : (وفي قبول جماعة من العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن إسناده) .
وقال الزركشي^(٧٠) : (إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع) .
وقال ابن الوزير^(٧١) : (وقد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول) .

وقال الحافظ ابن حجر^(٧٢) : من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فإنه يقبل حتى يجب العمل به .

القسم الثاني : العلة الخفية

وهي التي لا تزول ، ويبقى الوصف بالعلة ملازماً للحديث الذي هي فيه ، ولعدم زوالها سببان :

أحدهما : ما سببه المخالفة ، فالراجحة محفوظة أو معروفة والمرجوحة شاذة أو منكرة .

وثانيهما : أحاديث أعلت بأسباب أخرى غير المخالفة : كمعارضة القرآن ، أو نص صحيح متواتر ، أو تأريخ مجمع عليه ، فهذه لا تزول (٧٣) ، ويبقى الحديث معلاً .
من ذلك : ما رواه الترمذي : حدثنا هناد حدثنا شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود قال : (سألتني النبي صلى الله عليه وسلم ما في إدواتك ؟ فقلت : نبيذ . فقال : تمر طيبة ، وماء طهور ، قال فتوضأ منه)
قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث ، عن أبي زيد ، عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له رواية غير هذا الحديث .

وقد رأي بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ منهم : سفيان الثوري ، وغيره .
وقال بعض أهل العلم لا يتوضأ بالنبيذ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال إسحاق : إن ابتلى رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم أحب إلي .

٦٩ - التمهيد لابن عبد البر ، ج ٢٠ / ١٤٥ - ١٤٦ .

٧٠ - في نكتته على ابن الصلاح ٢ / ٤٩٧ .

٧١ العواصم والقواصم ٢ / ٣٩٧ .

٧٢ - النكت ١ / ٤٩٤ - ٤٩٥ .

٧٣ - كما في حديث الوضوء بالنبيذ عند الترمذي ج ١ / ١٤٧ حديث (٨٨) .

قال أبو عيسى : وقول من يقول لا يتوضأ بالنبيذ اقرب إلى الكتاب وأشبهه ^(٧٤) ، لأن الله تعالى قال : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ^(٧٥) .
الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث بحمد الله وتوفيقه نود أن نختم بهذه النتائج :

أولاً : - أوضح هذا البحث مكانة علم العلل وأهميتها .

ثانياً : - أن علم العلل من أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة بمراتب الرواة ، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون إن دراسة العلل كمبحث من مباحث علوم الحديث هي تطبيق عملي لكل ما يتناوله علم مصطلح الحديث .

ثالثاً : - إن طريقة الوصول إلى العلة شئ وإدراك العلة شئ آخر .

رابعاً : - بين البحث الأسباب والطرق التي تزول بها العلة الظاهرة من الحديث مثل : تخريج الحديث ، أو تلقي أهل العلم للحديث فيقبل الحديث ويزول أثر العلة ، أما لعلة الخفية فلا تزول .

خامساً : - دقة وضبط أئمة الحديث في بيان الأحاديث المعلّة .

سادساً : - إن تخريج الحديث يحتاج إلى أدوات ووسائل وطرق وثمره ذلك أن يكون بين يدي الباحث روايات متعددة ليقف على عدالة الرواة من عدمها وإتصال الحديث من عدمه وضبط كل راوٍ من عدمه ومدى التوافق بين الروايات من عدمه إلى آخر ذلك من الأمور التي لا غنى للباحث عنها قبل البحث في علم العلل .

سابعاً : - وإدراك العلة : هو معرفة مكانها ، وجنسها ، ونوعها ، ومدى تأثيرها في الحديث .

للعلة عدة أقسام باعتبارات متعددة ، منها :

علة في السند . فالعلة في السند تكون : بزيادة راوٍ في السند ، أو بدخول سند في سند آخر ، أو باشتباه راوٍ براوٍ آخر ، أو بسقوط راوٍ من السند .

علة في المتن والعلة في المتن : تكون بدخول متن في متن آخر ، أو زيادة لفظة غريبة ، أو إدراج كلام في كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وباعتبار قدحها من عدمه ، تنقسم إلى : علة قاذحة ، وعلة غير قاذحة ، منها ما تكون في : -

٧٤ - سنن الترمذي أبواب الطهارة باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ ١ : ١٤٧ حديث ٨٨ .

٧٥ - سورة المائدة الآية ٦ .

الاسناد ولا تقدح مطلقاً أو تقدح فيه دون المتن . أو تقدح فيه ، وفي المتن معا ، ،
المتن ولا تقدح فيه ولا في الأسناد أو تقدح فيه دون الإسناد .
التوصيات :-

- ١- نوصي بأن يدرس هذا العلم عملياً ونظرياً في كليات الدراسات الاسلامية .
- ٢- الثاني في الحكم على الحديث حتى يُخْرَج الحديث بكل أسانيدِهِ حتى يتسنى للباحث كشف العلة .
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن وآله إلى يوم الدين .

فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث - تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس ط مكتبة الرشد بالرياض .
- ٣- الإصابه في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - الناشر - دار الجيل - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ تحقيق علي محمد البيجاوي .
- ٤- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، عياض بن موسى اليحصبي - تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث القاهرة ط ٢ (د - ت) .
- ٥- البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر للحافظ جلال الدين أبي الفضل السيوطي - تحقيق ابي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الاندنوسي ، ط مكتبة الغرباء الأثرية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩ م .
- ٦- التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى القرطبي المتوفى ٤٦٣هـ تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى - الناشر وزارة عموم الاوقاف والشؤون الاسلامية - المغرب ١٣٨٧هـ .
- ٨- الثقات لأبن حبان البستي ط مؤسسة الكتب العلمية بحيدر آباد الدكن بالهند .
- ٩- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع .
- ١٠- الجامع في العلل ومعرفة الرجال ، رواية عبد الله والمروزي والميموني وأبو

- الفضل صالح بن أحمد ، أعتني به محمد بن حسام بيضون - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ مؤسسة الكتب الثقافية .
- ١١- الجرح والتعديل للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٢- السنن الكبرى للإمام البيهقي - تحقيق محمد عبد القادر عطا - ط دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ١٣- السنن الكبرى للإمام النسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق د / عبد الغفار البنداري - وسيد كروي حسن - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ١٤- الضعفاء للعقيلي (أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي) تحقيق عبد المعطى أمين قلعجي - دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٥- الطبقات الكبرى لابن سعد - دار الفكر - بيروت (د ، ط) (د ، ث) .
- ١٦- ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني ، من مصطلح الحديث محمد عبد الحى اللكنوى ، أعتنى به عبد الفتاح أبو غده - مكتبة المطبوعات الاسلامية حلب ط ٣- ١٤١٦ هـ .
- ١٧- العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - تحقيق وصى الله عباس - المكتبة الاسلامي - بيروت ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٨- القاموس المحيط - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، توفي ٨١٧ هـ . بيروت دار الجيل .
- ١٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٠- المحدث الفاصل بين الراوى والواعي للقاضي الرامهرمزي - ت سنة ٣٦٠ هـ - ط دار الفكر .
- ٢١- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني - تحقيق عبد الفتاح أبو غده - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢٢- الكفاية في علم الرواية - أبو بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادي - تحقيق أحمد عمر هاشم دار الكتاب العربي - بيروت ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٣- المراسيل للإمام أبي داود السجستاني . تحقيق عبد الله بن محمد بن مساعد الزهراني - دار الصميعي الرياض - الطبعة الاولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

- ٢٤- المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المكتب الاسلامي - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م.
- ٢٥- المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط دار الحرمين القاهرة - تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسين - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.
- ٢٦- المعجم الكبير للإمام الطبراني - تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - ط دار إحياء التراث العربي بيروت
- ٢٧- النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - تحقيق ربيع بن هادي عمير - دار الراية - الرياض - ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٨- تاريخ بغداد أو مدينة السلام - الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ - دار الكتب العلمية (د، ط) (د، ت).
- ٢٩- تاريخ مدينة دمشق على بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ت ٥٧١ هـ - تحقيق محب الدين عمر بن غرامه العمري - دار الفكر - بيروت لبنان - ط ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٠- تدريب الراوي للسيوطي - تحقيق أ. د عزت عطية وموسى محمد علي - المكتبة التجارية بمكة المكرمة
- ٣١- تذكرة الحفاظ للذهبي - ط دار الفكر العربي بالقاهرة.
- ٣٢- تقريب التهذيب شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ - تحقيق محمد عوامة - دار ابن حزم - دار الوراق - الرياض ط ١ - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٣- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ - دار الفكر بيروت ط ١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٣٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي - تحقيق بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٣٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري - ط دار المعرفة بيروت
- ٣٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٧- جمهرة اللغة لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ - دار العلم للملايين - تحقيق الدكتور /رمزي منير بعلبكي

- ٣٨- رسالة دكتوراة للباحث همام عبد الرحيم على في شرح علل الترمذي .
- ٣٩- رسالة ماجستير للباحث ماهر ياسين فضل المولى .
- ٤٠- سنن الترمذي - تحقيق أحمد شاكر - بيروت - دار إحياء التراث .
- ٤١- سنن الدارقطني تاليف على بن عمر الدارقطني - تحقيق مجدى بن منصور الثوري - الطبعة الأولى - بيروت - دار الكتب العلمية - طبعة عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٤٢- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق صدقي العطار - بيروت - دار الفكر طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٤٣- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي - الطبعة الأولى - بيروت - دار الفكر .
- ٤٤- سنن النسائي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غده - الطبعة الثانية - نشر مكتب المطبوعات الاسلامية - طبعة عام ١٤٠٦ هـ .
- ٤٥- سير أعلام النبلاء للذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي - مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٤ هـ - ط ٢ - بيروت .
- ٤٦- شرح النخبة نزهة النظر - أحمد بن على بن حجر - تحقيق محمد نزار وهيثم نزار - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت (ن ط) .
- ٤٧- شرح علل الترمذي للحافظ ابن عبد الرحمن بن رجب الحنبلي تحقيق صبحي السامرائي - عالم الكتب - بيروت ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحى بن أحمد الدمشقي - ت ١٠٨٩ هـ - دار الكتب العلمية (د ، ث) .
- ٤٩- صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان السبتي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت
- ٥٠- صحيح الامام البخارى للحافظ أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الأولى إدارة الطباعة المنبرية لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي - المكتبة الثقافية - بيروت .
- ٥١- طبقات الحفاظ للسيوطي - ط مكتبة وهبه .
- ٥٢- علوم الحديث لابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى تحقيق نور الدين عنتر - دار الفكر ط ٣ - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- ٥٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف أحمد بن علي ابن حجر أبو الفضل
العسقلاني الشافعي - الناشر - دار المعرفة بيروت - ١٣٧٩ هـ .
- ٥٤- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن
السخاوي - تحقيق : علي حسين علي - دار الامام الطبري - ط ٢ - ١٤١٢ هـ -
١٩٩٢ م .
- ٥٥- فريق من الباحثين بإشراف وعناية د / سعد عبد الله الحميد - د / خالد عبد
الرحمن الجريسي - ط مكتبة الملك فهد الوطنية .
- ٥٦- كتاب التمييز للإمام مسلم - تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - مطبوعات
جامعة الرياض .
- ٥٧- لسان العرب - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري
- دار صادر - بيروت - ط ٣ - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٥٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ علي ابن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧
هـ - بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر - دار الكتب العلمية بيروت
- لبنان .
- ٥٩- مجمل اللغة لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان -
طبعة مؤسسة الرسالة .
- ٦٠- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ - الطبعة الثانية
١٤٠٥ هـ دار المعارف .
- ٦١- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس - دار الفكر - دمشق - سوريا - ١٣٩٩ هـ
- تحقيق عبد السلام محمد هارون .
- ٦٢- معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله النيسابوري - ط مكتبة المتنبى بالقاهرة
- ٦٣- موسوعة أطراق الحديث لأبن بسيوني زغلول - عالم التراث للطباعة والنشر -
بيروت الطبعة الأولى ٣ محرم ١٤١٠ هـ
- ٦٤- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - أبو الفضل أحمد بن علي بن
حجر العسقلاني - مكتبة جده - ط ١٤٠٦ هـ .
- ٦٥- وفيات الأعيان والمشاهير - خلاصة تاريخ ابن كثير - محمد بن أحمد بن كنعان -
ط ١ بيروت - مؤسسة المعارف ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ هـ .
- ٦٦- المدخل إلى فهم العلل - أجاز نشره وطباعته - الشيخ الدكتور حاتم بن عارف
العوني - جمعه وهذبه أبوهمام السعيد - الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ .

The Impact of Teaching Conjunctions in English Writing Proficiency at the Sentence Level

(A Case Study: (University of Kassala)

Imadeldeen Babikir Khalafalla Mohammed. A Lecturer at the Department of English Language & Linguistics, Faculty of Education, University of Kassala.

Ali Mohammed Abdalla . Associate Professor of Linguistics, Faculty of Arts, Red Sea University .

Abstract

This study investigates the use of coordinating and subordinating conjunctions by students enrolled in advanced academic writing course at University of Kassala. The data were quantitatively analyzed to examine the correct and incorrect usage of different conjunctions. Further examination of the incorrect usage of conjunctions revealed the difficulties encountered and the strategies learners used to deal with conjunctions. An understanding of such strategies would illuminate appropriate approaches for teaching conjunctions.

The findings supported the hypothesis that University of Kassala students' writing demonstrated weak performance in the writing skill at the sentence level due to lack of knowledge about coordinating and subordinating conjunctions in terms of meaning and functions. The results indicated that the subjects had limited conjunctions knowledge that did not enable them to express their ideas clearly, precisely, and made them prone to produce erroneous sentences. Such inadequate conjunctions knowledge did not enable them to produce well-structured sentences. Therefore, it seems that foreign language instruction needs to focus on expanding the conjunctions knowledge of foreign language learners. In addition, teachers of writing skills need to engage their students in conscious learning tasks that are designed to make them aware of the gaps in the conjunctions knowledge.

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في استخدام ادوات الربط بواسطة الطلاب في كورس الكتابة الاكاديمية المتقدمة بجامعة كسلا. تم تحليل البيانات كمياً لاختبار الاستخدام الصحيح والخطأ لادوات الربط المختلفة. مزيد من اختبار الاستخدام الخاطئ لادوات الربط اوضح الصعوبات التي تواجه الطلاب والاستراتيجيات التي يستخدمونها عند معالجتهم للروابط. فهم مثل هذه الاستراتيجيات يقود الي الطرق المناسبة لتدريس ادوات الربط.

دعمت النتائج فرضية البحث والتي هي ان الكتابة لدي طلاب جامعة كسلا اوضحت ضعف الاداء في مهارة الكتابة علي مستوى الجملة لنقص معرفة ادوات الربط من حيث المعاني والوظائف. اشارت النتائج لمحدودية معرفة الطلاب بادوات الربط والتي لم تمكنهم من التعبير عن افكارهم بوضوح ودقة، وجعلتهم عرضة لصياغة جمل خاطئة. مثل هذه المعرفة الغير تامة بادوات الربط لم تمكن الطلاب من صياغة جمل صحيحة. لذلك يبدو ان تدريس اللغة الاجنبية يحتاج للتركيز على توسيع معرفة الطلاب بادوات الربط في اللغة الاجنبية. بالاضافة الي ذلك، يحتاج معلمو مهارات الكتابة لربط طلابهم بواجبات التعلم المباشرة والتي تصمم لتمكنهم من ادراك الفجوة في العلم بادوات الربط.

1.0 Introduction

Writing ability is one of the most important elements that determine students' success in the field of language teaching and learning. However, FL learners usually have difficulty in writing due to the lack of grammatical knowledge, namely in the area of English language tenses, unfamiliarity with appropriate rhetorical styles in English, and sometimes lack of experiences in writing.

Writing for English academic students requires writing well at the sentence level, the paragraph level, and at the organizational level. At the sentence level, students should be able to identify and write simple, compound, and complex sentences. At the paragraph level, students should be able to identify and write paragraphs including topic sentences and supporting details. At the organizational level, students should learn how to write

essays of the following genres: giving instructions, cause and effect, comparison and contrast, and persuasion (Hyland, 2002).

1.1 Statement of the Problem

The researcher has had an experience of teaching writing courses for many years. Here, he has noticed that lack of knowledge about coordinating and subordinating conjunctions in terms of meaning and functions is the most difficult area of English language for University of Kassala students in writing. The correct usage of connectors is one of the problems that students face. They seem to have serious problems with conjunctions. Thus, it seems reasonable to conduct this study to find out what the real problems are across different aspects of conjunctions among University of Kassala students.

1.2 Questions of the Study

This study is expected to answer the following questions:

1. What are the real problems students face in writing at the sentence level, using the concepts of coordination and subordination?
2. Which conjunctions aspects is the most difficult for students?
3. What are the main causes of difficulty in coordinating and subordinating ideas?

1.3 Hypothesis of the Study

It was hypothesized that University of Kassala students' writing demonstrated weak performance in the writing skill at the sentence level due to lack of knowledge about coordinating and subordinating conjunctions in terms of meaning and functions.

1.4 Objectives of the Study

This study aims to:

1. Investigate the conjunctions aspects in writing by determining the frequency of error occurrences.
2. Examine incorrect usage of conjunctions in FL writing at the sentence level.
3. Identify the strategies employed and the difficulties faced

by students.

4. Propose methods and techniques for FL writing teachers so they can help students produce meaningful and unified writing.

1.5 Significance of the Study

This study is necessary for the following reasons:

1. The research is useful to the English Language teachers. It makes them aware of the problematic areas concerning conjunctions for students.
2. It makes teachers improve and enhance their teaching skills and methods in teaching conjunctions
3. It is also useful to the planners and designers of English language syllabuses to put more emphasis on techniques and activities of teaching conjunctions aspects.
4. It is useful to the researchers in the area of English language teaching as a foreign Language to discover and identify the problems and difficulties that learners experience in conjunctions knowledge when writing.

Literature Review

2.0 Introduction

This chapter deals with the literature review and the theoretical framework of the study.

2.1 Teaching Grammar

Grammar, as an essential component of a language, has never been absent from any teaching/learning syllabus/ curriculum throughout the world. Within the context of discourse analysis, the researcher would then introduce a core point of this study that is the importance of teaching grammar techniques in English writing within the Sudanese ELT context.

Teaching grammar or studying has become a <must> in spite of the reluctance of some and the disbelief in its efficacy or lack of enthusiasm for others. Hence, regardless of which approach or what methods are used, most foreign language students will find

themselves compelled to study grammar whether taught implicitly or explicitly. Here is a short account of how and why grammar is taught.

Traditional teachers of English considered grammar as an integral part of the language curriculum. They felt that it was not possible for a learner to speak or write English correctly if s/he did not know the grammar of English.

In recent years there has been a re-thinking about grammar teaching. While as a reaction to the structural approach, the learners in a communicative classroom were expected not <puzzle their heads with grammar>, it is being increasingly accepted that «language learning is essentially learning how grammar functions in the achievement of meaning.>> (Widdowson: 1990). But instead of isolated sentences which were mostly used for drill and practice in the structural approach, the emphasis is now on providing suitable contexts to make the «learners realize the communicative value of grammar in the very achievement of meaning.»

In sum, grammar instruction, on the whole, should be tailor-made to meet ultimately the needs of students, and should weave both prescriptive and descriptive practices into relevant, meaningful instruction.

Finally, as grammar is closely related to discourse analysis, not to say they often complement each other, we feel it is necessary to deal with the term discourse as well as some of its aspects.

2.2 Coordination and Subordination

Subordination and coordination are two syntactic features that are employed in writing in both English and Arabic. It is often argued, however, that the two languages differ in their preference for either syntactic relation. English, it is said, makes use of more subordination than coordination, while Arabic favors the use of coordination rather than subordination.

2.3 Coordination and Subordination in English

In English, compound sentences (coordination) are used to express related thoughts which are more or less equal and carry

approximately the same weight; that is, when both clauses of the sentence are offered as new information; they are usually equal both syntactically and semantically. In other words, it is a paratactic relationship that holds between the clauses (Quirk et al., 1985: 918).

With subordination, unequal ideas are expressed. One clause carries more weight than the other. The subordinate clause is presented as given or known information rather than new (ibid: 919). The relationship at work here is hypotaxis; the super ordinate clause and the subordinate clause(s) are in hierarchical hypotactic relationship.

Somewhere else in Quirk>s (ibid: 920) it is stated that the second unit in a sequence of coordinated units «gains focal prominence from its position», and that such prominence applies to the final element in a complex sentence. This prominence means higher «communicative dynamism» than there is in the initial part of the information unit (ibid: 13567-).

This argument does not, however, conflict with the discussion in the previous paragraphs regarding subordination. It is said above that a subordinate clause is semantically subordinate to the main clause, meaning that the information therein is often presupposed as given or known. Consequently, the normal position of a subordinate clause is initial rather than final, since the new information is often presented as we linearly progress along the information unit (i.e. sentence). When the subordinate clause is shifted to a final position, it gains more weight, semantically, than it is assigned by means of its syntactic level.

Quirk et. al. maintain that coordination is used when ease of comprehension is sought, but also hold that a compound sentence, «especially with and, is vague in that it leaves the specific logical relationship to the interference of the speaker» (ibid.:10401-). In a complex sentence, on the other hand, the sentence may be difficult to understand since the «content of the sentence may presuppose knowledge that is not generally available» (ibid.: 987).

Coordination and subordination deal with the relationships between sentences. Coordination places equal importance between sentences while subordination shows that one sentence may be less or more important than other sentences. Both coordination and subordination can be achieved through signal words and phrases, such as subordinating and coordinating conjunctions. The following links are intended to help you by giving information on both coordination and subordination. These links to interactive web sites are particularly beneficial for online, evening, and off-campus students who are unable to participate in face-to-face tutoring. You may also come to the writing lab to use print materials and seek additional help from the tutoring staff.

Conjunctions are composed of two categories: subordinating conjunctions and coordinating conjunctions. The function of conjunctions is to link ideas. Unlike subordinating conjunctions, coordinating conjunctions have not received much attention in second language acquisition, because it is generally believed that coordinating conjunctions are easy to acquire due to simplistic notions of parallelism. Given the overall frequency with which the word AND occurs in spoken and written English, it should be assumed that its function is both pervasive and essential. Francis and Kucera (1982) reported AND as the fourth most frequent wording the Brown Corpus of Written English, after THE, BE, and OF, occurring 28,872 times in 1,014,000 words, or 28.5 times per 1000 words (cited in Lazaraton, 1992).

To sum up, subordination as well as coordination are both used in English writing. Subordination, however, is preferred to coordination, and it is considered a sign of mature writing. A piece of writing with too many coordinators is seen as immature and requires rewriting.

Methodology

3.0 Methods and Tools

This paper is a descriptive and analytic study. It uses analytical

tools: the discourse textual analysis of literary samples from students' writing at the sentence level.

The aim of the test is to provide an analysis of the students' writing at the sentence level and shed light on the students' real level of knowledge about coordinating and subordinating conjunctions. The reason behind choosing tests lies in the fact that the tests will reinforce the purpose of the study. They will provide us with the necessary information which is relative to knowledge about connectors.

3.1 Description of the Population and Sample of the Study

The participants were (120) university students at University of Kassala. Tests were used to screen the required number of students who were supposed to take part in the main part of the study. Among (120) students taking the test, (100) students qualified to be classified into the control and experimental groups because their scores were between 1 SD above and 1 SD below the mean scores of all the subjects.

The study was carried out through an experimental design with control and experimental groups, both randomly formed. While the former involved (50) students, the second group (50). The advantage of such groups is that, the students possess the same educational background which will be required for writing. The subjects are also homogeneous in terms of language.

3.2 Procedures

The test of sentence construction proficiency was given to the participants. In order to come up with a homogeneous number of subjects, the exam papers were scored and the scores were scattered over a normal distribution diagram with a mean of 37 and a standard deviation of approximately 12. After this, (100) out of (120) subjects were classified into Control (50) and Experimental (50) groups. As for the experimental group, the researcher administered a treatment which lasted for many weeks, two hours sessions per week. During the experiment, both groups had the same instructor, curriculum, and schedule of instruction, while in the control group, the students had conventional learning methods, as they worked

just with the writing exercises without any explicit instruction or without any awareness, by being underlined, about the connectors which were the target of the study. The experimental group received explicit instruction and was made aware of the concepts of coordination and subordination which were the target of the study.

Data Analysis and Discussion

4.0 Introduction

The researcher used the statistical methods so as to fulfill the objectives of the study. The (SPSS) program was used for data analysis. The frequency tables and percent were used to give general ideas in the students' test. Each table is followed by a chart to show the relationship between the aspects in terms of percentages.

4.1 Presentation of the Students' Answers to the Test

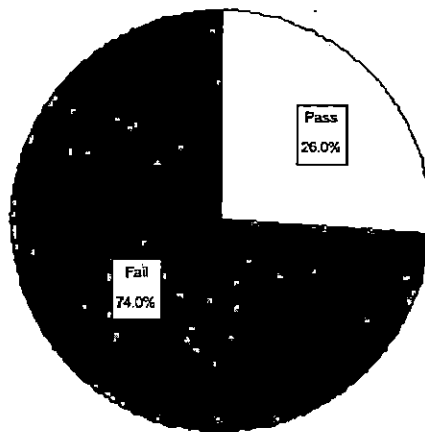
4.1.1 Coordination

The exercise on coordination contains groups of sentences to be combined.

Table 4.1 Frequency Distribution of Students' Answers on

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	13	26.0
Fail	37	74.0
Total	50	100.0

The above table shows that in coordination (37) of the students failed to choose the appropriate coordinating conjunctions to combine groups of the sentences, whereas only (13) of them passed.



Graph 4.1 Students' Answers on Coordination Area

The graph above shows the number of students into percentages: (26%) of the students passed and (74%) of them failed.

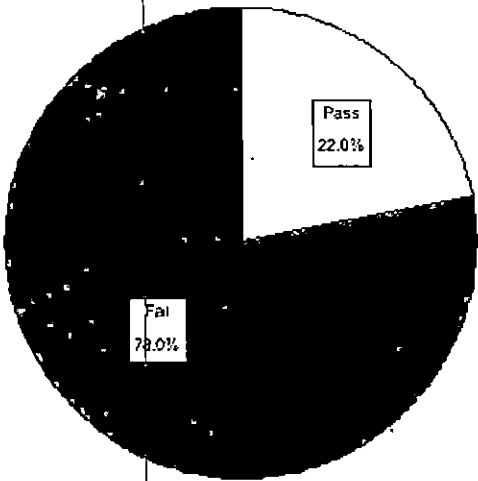
4.1.2Subordination

The exercise on subordination area represents the largest group of sentences to be combined. It contains test questions on the adjective clauses, noun clauses, and adverbial clauses.

Table 4.2 Frequency Distribution of Students> Answers on Adjective Clauses

Percentage (%)	Frequency	Result
Pass	11	22.0
Fail	39	78.0
Total	50	100.0

The above table shows that (11) of the students combined the adjective clause correctly, whereas (39) of them failed to combine them correctly.



Graph 4.2 Students> Answers on Adjective Clauses

Graph 4.2 shows that (22%) of the students combined the sentences by using the adjective clause correctly, whereas (78%) of them failed to combine them correctly.

Table 4.3 Frequency Distribution of Students> Answers on Noun

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	17	34.0
Fail	33	66.0
Total	50	100.0

The above table shows that (17) of the students combined the sentences by using the noun clauses correctly, whereas (33) of them failed to combine them correctly.



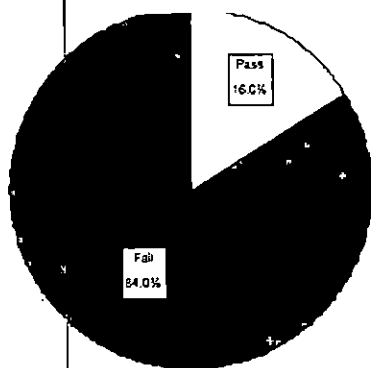
Graph 4.3 Students> answers on Noun Clauses

Graph 4.3 shows that (34%) of the students combined the noun clauses correctly, whereas (66%) of them failed to combine them correctly

Table4.4 Frequency Distribution of Students> Answers on Adverb Clause of Time

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	8	16.0
Fail	42	84.0
Total	50	100.0

The above table reveals that the majority of the students (42) failed to combine the sentences by using adverb clauses correctly. Only (8) of them combined them correctly.



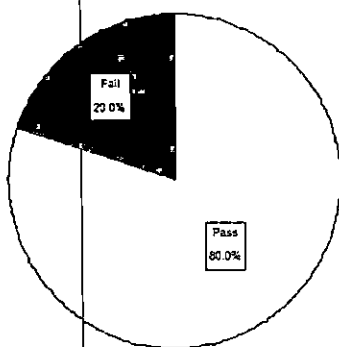
Graph 4.4 Students> Answers on Adverb Clause of Time

Graph 4.4 reveals that the majority of the students (84%) failed to choose the appropriate subordinating conjunction indicating time, whereas only (16%) of them chose them correctly.

Table 4.5 Frequency Distribution of Students> Answers on Adverb Clause of Purpose

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	40	80.0
Fail	10	20.0
Total	50	100.0

The above table indicates that the students who combined the sentences by using the adverb clause of purpose correctly were (40), whereas (10) of the students combined them incorrectly.



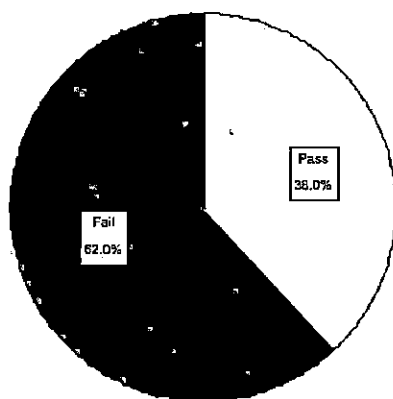
Graph 4.5 Students> Answers on Adverb Clause of Purpose

Graph 4.5 indicates that students who passed in combining the adverb clause of purpose were (80%), whereas (20%) failed to combine them correctly.

Table 4.6 Frequency Distribution of Students> Answers on Adverb Clause of Cause

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	19	38.0
Fail	19	62.0
Total	50	100.0

The above table shows that (19) of the students combined the sentences by using the adverb clause of cause correctly, whereas (31) of them failed to combine them correctly



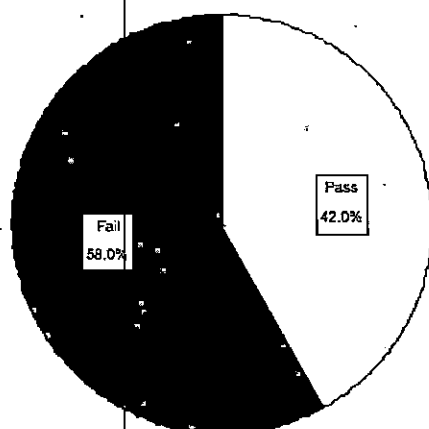
Graph 4.6 Students> Answers on Adverb Clause of Cause

Graph 4.6 shows that (38%) of the students combined the sentences by using the adverb clause of cause correctly, whereas (62%) of them failed to combine them correctly.

Table 4.7 Frequency Distribution of Students> Answers on Adverb Clause of Place

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	21	42.0
Fail	29	58.0
Total	50	100.0

The above table shows that (21) of the students combined the sentences by using the adverb clause of place correctly, whereas (29) of them failed.



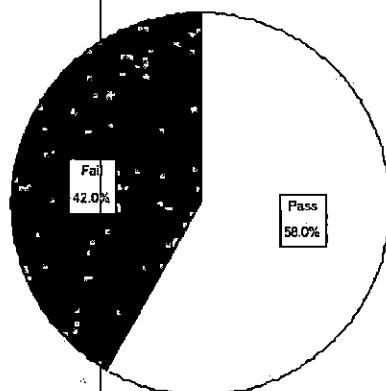
Graph 4.7 Students> Answers on Adverb Clause of Place

Graph 4.7 shows that (42%) of the students combined the sentences by using the appropriate subordinating conjunctions indicating place correctly, whereas (58%) of them failed.

Table 4.8 Frequency Distribution of Students> Answers on Adverb Clause of Result

Result	Frequency	Percentage (%)
Pass	29	58.0
Fail	21	42.0
Total	50	100.0

The above table shows that (29) of the students combined the sentences by using the adverb clause of result correctly, whereas (21) of them failed.



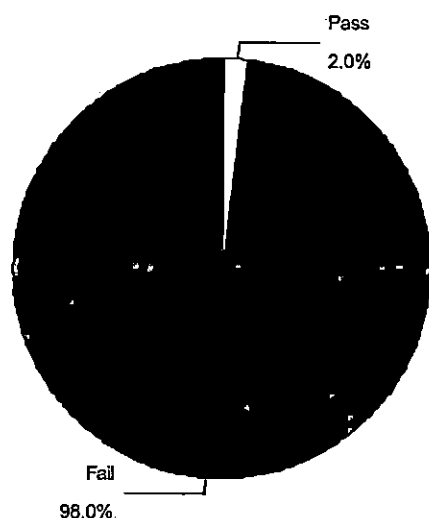
Graph 4.8 Students> Answers on Adverb Clause of Result

Graph 4.8 shows that (58%) of the students combined the sentences by using the adverb clause of result correctly whereas (42%) of them failed to choose the appropriate subordinating conjunctions indicating result.

Table 4.9 Frequency Distribution of Students' Answers on Adverb Clause of Condition

Result	Frequency	(%) Percentage
Pass	1	2.0
Fail	49	98.0
Total	50	100.0

The above table shows that only one of the students combined the sentences by using the adverb clause of condition correctly, whereas (49) of them failed.



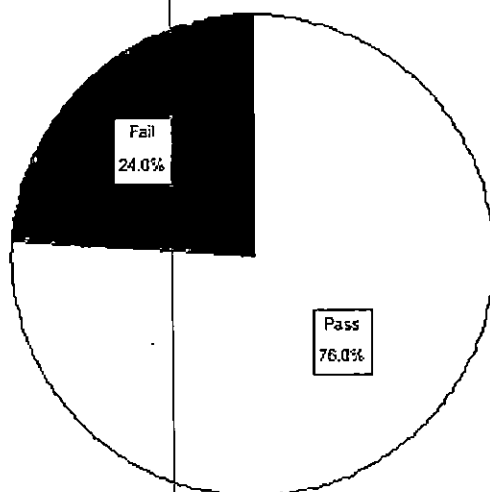
Graph 4.9 Students' Answers on the Adverb Clause of Condition

Graph 4.9 shows that only (2%) of the students combined the sentences by using the appropriate subordinating conjunctions indicating condition correctly, whereas (98%) of them failed.

Table 4.10 Frequency Distribution of Students' Answers on Adverb Clause of Concession

Result	Frequency	(%) Percentage
Pass	38	76.0
Fail	12	24.0
Total	50	100.0

The above table shows that only (38) of the students combined the sentences by using the appropriate subordinating conjunctions indicating concession correctly, whereas (12) of them failed to combine them correctly.



Graph 4.10 Students' Answers on Adverb Clause of Concession

Graph 4.10 shows that (76%) of the students combined the sentences by using the appropriate subordinating conjunctions indicating concession correctly, whereas (24%) of them combined them incorrectly.

Table 4.11 the means and standard deviation for Ex.2 on the coordination

Coordination Ex.	N	Mean	Std. Deviation	T-Value	d.f	P-Value	Note
Ex.2	50	5.520	3.291	-9.62	49	0.00	15

Table (4.21) shows that with a Mean =5.520, (STD =3.291) for a full mark of (15) on this, the performance of the students on this Exercise is a complete failure (an equivalent of about 37%).

Discussion of the results

Table 4.11 shows that with a Mean =5.520, (STD =3.291) and table 4.5 shows most of the students (37) failed to use the correct conjunction to combine the sentences, because they confused the coordinating conjunctions.

When the writer combine two sentences by using a coordinating conjunction, he/she drops the first period, change the capital letter that begins the second sentence to a small letter, and insert a comma before the coordinating conjunction (Escalas, 1999).

Donlane (1999) says missing introductory comma is one of the most frequent errors in student writing, any introductory phrase that comes before the main subject and verb combining should be followed by a comma.

Analysis and Discussion of Subordination

The Exercise on subordination area represents the largest group of sentences for combining. It contains test Exercises on the adjective clauses, noun clauses, and adverbial clauses which are divided into clauses for: time, purpose, causes, place, result, condition and concession respectively. Each group contained five groups of sentences for combining. Five marks have been assigned for each type of sentences.

Table 4.12 the means and standard deviation for Ex.3 on the sub-ordination

Subordination Exercises	N	Mean	Std. Deviation	T-Value	d.f	P-Value	Total of full mark
Ex.3.1Adj.cl.	50	1.550	1.183	-14.64	49	0.00	5
Ex.3.2Noun cl.	50	1.680	1.244	-13.18	49	0.00	5
Ex.3.3Adv. cl. of Time	50	1.500	1.020	-17.33	49	0.00	5
Ex.3.4Adv. cl. of Purpose	50	3.540	1.615	-02.01	49	0.05	5
Ex.3.5Adv. cl. of Cause	50	2.150	1.310	-9.98	49	0.00	5
Ex.3.6Adv.cl. of Place	50	2.280	1.389	-8.45	49	0.00	5
Ex.3.7Adv.cl. of Result	50	2.790	1.798	-4.76	49	0.00	5
Ex.3.8Adv.cl. of Condition	50	1.030	0.928	-22.63	49	0.00	5
Ex.3.9Adv.cl. of Concession	50	3.490	1.724	-2.09	49	0.04	5
Total	50	20.010	7.500	-15.08	49	0.00	45

Table (4.12) shows that apart from the adverbial clauses of purpose (mean 3.540, std. deviation 1.615) and the adverbial clauses of concession (mean 3.490, std. deviation 1.724); the Means of the other adverbial clauses are low. The Mean for the adverb clauses of condition of 1.030 (std. deviation 0.928) ushers a very weak performance in this area. Indeed, the Means total of 20.010 in the whole Ex. indicates that the performance of the students in subordination area

is much below the average (an equivalent of 44.4%).

4.2 Discussion of the Results

Table 4.12 shows that most of the students failed to use the correct

adverbs to combine the sentences, same reasons that caused them to choose incorrect coordinating conjunctions apply to this adverbials.

The researcher attributes these results to the fact that English adverbs are confusing to non – native speakers. Many difficulties face students with subordination. Many sentences have subjects and verbs, but the subject and the verb are in dependent clauses.

Findings

The findings of the data analysis suggest that particular consideration should be given to the teaching of conjunctions when teaching writing. The results discussed in chapter four indicated that despite many years of studying English, some students still may not be capable of producing well-written sentences in English.

More importantly, the findings suggested the necessity of teaching coordinating and subordinating conjunctions to improve students' writing. Since the learners' deficiency in the use of appropriate conjunctions at the sentence level has been identified, how students make use of these connectors while writing and how they deal with improper connector usages while writing are issues worthy of note.

An important finding from the present study is that lack of coherence and cohesion in the sentences results from inappropriate use of connectors.

The main aim of the study is to identify how University of Kassala students use coordinating and subordinating conjunctions. Conjunctions, an important determiner of establishing sentence coherence and cohesion, were investigated in terms of sentence combining. To comprehensively investigate the research questions and hypothesis, errors that appeared in the students' sentence construction were examined.

The findings confirmed the hypothesis and revealed that University of Kassala students faced difficulties in sentence construction resulting from insufficient knowledge of coordinating and subordinating conjunctions. These difficulties were demonstrated

in the form of the lack of connector variety and inappropriate use of connectors.

References

- 1- Asher, N. and Vieu, L. 2005. Subordinating and Coordinating Discourse Relations. *Lingua*.
- 2- Bierwisch, M. 2003. Heads, Complements, Adjuncts:
- 3- Projection and Saturation. In *Modifying Adjuncts*, E. Lang, C. Maienborn and C. Fabricius-Hansen (eds.). Berlin: Mouton de Gruyter.
- 4- Don Lane, (1999), *Oxford Practice Grammar*, Oxford University Press.
- 5- Escalas, (1999), *Relative Clauses in Languages of the Americans*, John Benjamins Publishing.
- 6- Hyland, K. (2002) *Teaching and Researching Writing*, Longman. CUP Jacobs, J. 2001. *The Dimensions of Topic-comment*.
- 7- *Linguistics*. Oxford: Oxford University Press.
- Johannessen, J.B. 1998. *Coordination*.
- 8- Oxford: Oxford University Press.
- 9- Lyons, J. 1977. *Semantics*. 2 vols., Cambridge: Cambridge University Press.
- Osborne, T. 2003. *The Third Dimension: A Dependency Grammar Theory of Coordination for English and German*. PhD Dissertation, Pennsylvania State University. Ann Arbor: UMI.
- 10- Osborne, T. 2006. *Shared Material and Grammar: Toward a Dependency Grammar Theory of non-gapping Coordination for English and German*. Pennsylvania State University. Ann Arbor: UMI.
- 11- Quirk, R., Greenbaum, S., Leech, G. and Svartvik, J. 1985. *A Comprehensive Grammar of the English Language*. London: Longman.
- 12- Widdowson, H . G . (1990), *Aspects of Language Teaching*. OUP. Oxford.

Enhancing Mobile Application Development by Using Personalization Model

Haysam E. Elamin	Majzoob K. Omer
Software Engineering Department	ALNeelain University
ALNeelain University	Information Technology Department
Khartoum, Sudan	Khartoum, Sudan
helamin@uj.edu.sa	mkomer@bu.edu.sa

Abstract

This paper aims to highlight the main factors that support the implementation of a model for software development, which take into mind users personalization, to produce a software capable of meeting the individual user requirement and the overall system requirement. The deployment of such models must provide a high level of personalization considering the usage, background, and culture difference among users, and serve each user as he or she wants. This paper also discusses the impact of the use of such model, conceding that end-customer who eagerly uses multiple applications on his Smartphone in everyday life would use another useful mobile app to carry out his business activities if the current app doesn't fulfil it. Not only do mobile applications help to stay ahead of the competition, but also can facilitate the reach out to a larger target audience by developing customize and personalize application.

المستخلص:

تهدف هذه الورقة الي دراسة العوامل الأساسية التي تدعم بناء نموذج تطوير برمجي يضع في الاعتبار إضافة الطابع الشخصي للمستخدمين بشكل عام و مستخدمي تطبيقات الهواتف الذكية على وجه التحديد، وذلك من خلال تطوير منتج برمجي قادر على تلبيبة احتياجات المستخدمين الافراد كلا على حدى، كما يحقق المتطلبات غير الوظيفية للنظام ككل. مع مراعاة ان تطوير و تصميم نموذج بهذه المواصفات يجب ان يوفر درجة عالية من التخصيص و من إضافة الطابع الشخصي للمستخدمين، واضعا في الاعتبار طريقة

changes, it is essential to plan well ahead of time by ascertaining the likelihood of upcoming challenges. Being well prepared in a technology-driven environment clearly implies utilizing the best technological solutions to compete and retain your position in the market. [2]. Mobile applications have ushered in a new era in the business world: The technology has permeated every aspect of our lives within no time. Be it the business world or our personal lives, our dependence on mobile phones can be gauged from the amount of time an average individual spend with these handheld devices. As a service provider, one should understand that the end-customer who eagerly uses multiple applications on his Smartphone in everyday life would like using another useful “APP” to carry out his business activities easily. Another important fact is App market is a two-sided market, it provides a platform to bring two types of participants [3], such as apps users and apps developers. A two-sided market is two sets of participants interact through a platform and the decisions of each set of participants affects the outcomes of the other set of participants [4]. Not only do mobile applications help to stay ahead of the competition, but also facilitate reaching out to a larger target audience by developing customize and personalize application.

Building personalized mobile applications, i.e. those applications that are responsive to the individual needs of each user, is a challenging task. It involves a myriad of different technologies that range from simple database views to software agents and collaborative filtering algorithms. Personalization has become hype in areas such as electronic commerce, and we can find hundreds of applications that claim to be fully customizable to different user profiles or individuals. The number of possible personalization variants seems countless. As with other mobile features, a great variety of technologies and systems have been developed and are available in the market , but little or no attention has been paid to the process of modeling and designing personalized mobile applications [5].

Although it seems impossible to classify all the existing approaches

to personalization, using a simple conceptual framework allows us to show the main differences between most of them. We consider that mobile applications are hypermedia applications in the sense that users navigate information space composed of nodes connected with each other. The main difference between a “traditional” static hypermedia application and most mobile applications is that the latter may involve some business logic (application functionality). In addition, users may alter information while navigating adding products to a cart for example.

There are several different techniques to application developments, some take a more organized, engineering-based strategy to emergent company alternatives, whereas others may take extra step-by-step strategy, where application develop as it is designed part by piece. Figure 1 shown how to develop customized application.

Fig1: Customize Application Development

- A REVIEW OF LITERATURE

The goal of this paper is to argue the need to approach the personalization issues in mobile applications from the very beginning in the application’s development cycle. Since personalization is a critical aspect in many popular domains such as e-commerce, it important enough that it should be dealt with through a design view, rather than only an implementation view (which discusses mechanisms, rather than design options). [6] They present different scenarios of personalization covering most existing applications. The design approach is based on the Object-Oriented Design Method, they briefly introduce it, emphasizing the way in which they build mobile application models as object-oriented views of conceptual models. They show how to specify personalized mobile applications by refining views according to users’ profiles or preferences. The study shows that an object-oriented approach allows maximizing reuse in these specifications. The study discusses some implementation aspects and compare their work with related approaches, and present some concluding remarks.

Juan Danculovic ,Gustavo Rossi , Daniel Schwabe , Leonardo Miaton [7], In this paper the authors present some patterns in Web applications that present some kind of personalized structure or behavior. The study first introduces the growing need to include personalization features in Web applications and present a taxonomy for reasoning about design structures for personalization. Finally, present four personalization patterns: Link Personalization, Content Personalization, Structure Personalization and Remote Personalization.

- Method of application customization

This section is divided into two subsections. The first subsection survey the concept of customizing Mobile Applications and the growing need for the implementation of customizable mobile apps. The second sub-section discusses the different between customized app and non-customized mobile application.

- The concept of mobile app customization:

During the past few years, Mobile and cell phone technologies have evolved very largely this evolution has been expected through the study of the previous development rates. Between 2013 and 2014 the global use of smartphones increased by 406 million, reaching 1.82 billion devices (up 5% in a year), and Internet usage via mobile devices has increased by 81% in one year, There were 13.4 billion apps that were downloaded in the first quarter of 2013 [8]. This development has been accompanied by substantial improvements in the field of communications, storage capacity and speed of processors that in order force software developer to get along with the increase in the number of mobile app users. More users require manufacturers to develop more flexible application to satisfy users personal needs, to catch up with the agility of market and short product lifecycles, nowadays industries are beginning to shift from mass production to mass customization to satisfy their user growing requirements. [9] Users cannot be satisfied with one-dimensional functionalities in today mobile environment. They want the mobile applications to be more intelligent. This intelligence includes the

ability of recognizing the user's intention and context and the ability to adapt dynamically to the changing environment by itself. In other words, the demands for the software adaptation requirements move to the next level, which requires more intelligence [10]. Mobile app customization aims to develop a mobile app with the ability to serve deferent customer and users the way they want without the need of building a special application for each user. This practice helps developer achieving their goal by reducing the cost, having less time to market and having higher quality. Customized app development shortens the product development cycles and help compete with other mobile app developers, given the fact that the mobile application market is a high competition market. From the other side, mobile app customization has deferent problems associated with it. These problems include the difficulty of knowing the customer requirements because most of the mobile application are designed to the general market and not for a particular user, which means that there is a gap of communication between the developer and the customer, In order to fill this gap software a large scale of data should be continuously monitored and supervised. A large amount of information must be collected and analyzed. From another hand, the customers are always searching the app stores for a better personalized app that meet their unique requirements, this problem become a real challenge for the mobile app developer because the customer will stop using any app as soon as he/she find a more personalized app. One more problem is that designing and building a reusable mobile app is difficult and mobile app developers normally tray to make their app as standardize as possible to enhance reusability and reduce costs.

- Customized and non-customized mobile application

Mobile software development differs from Traditional software development in many aspects, as mobile Software must meet user specific needs and constraints. Along with these specific restrictions, software produced for mobile environments should be at a high level of quality, so it can operate correctly on different

mobile devices which exist or are expected to hit the market in the future. System and software designers in Mobile environments must handle these challenges. Due to The high demand on mobile app the concept of customization and personalization become a must in order to get rid of the vast amount of information flow and the concept of one product fits all (one-size-fits-all) . To do so developers are adding the concept of personalization to their products through getting to know the clients better to improve their business and increase profits. E-news, online shopping, and health services all these services are built around the concept of customization and personalization.

Studies inspiring personalization model also include content filtering. Which aims, in turn, to provide users with things he/she want without even requesting it.

- Personalization Model

Based on the rapid growth in the mobile phone Application since the appearance of smart phone a huge increase in the number of projects to develop mobile applications causing the mobile app revenues to hit \$46 billion by 2016, the number of available mobile apps in major app stores now easily exceeds one million. As a result of this, the quality and quantity of mobile applications have introduced new concerns in the computer industry and science. Mobile app developers are moving to build a more personalized app, this process require the understanding of two essential parts which are a) user representation and b) user modeling, discuss in the next section.

- User representation

Since users are the key players in the mobile app development process they must be engaged in the software development in somehow, and to do so user must be represented in a manner that reflects their individual requirement. Moreover, because developers are trying to meet the requirement of several segments of users, which enforce user modeling to create a greater representation of the user so that individual users get a better chance of expressing their concerns

and get a greater degree of attention. Most of the current systems today are based on a single scheme which is based on that user information remains outside the scope of the system. User data are arranged in the form of groups called (User Profile). There is no standard model to how to deal with user profile nor a standard structure for user profile. Many applications require users to enter large amounts of data, and still system does not fully utilize this data. The large amount of data also make the handling of the user profile more difficult from manner of entering and preparing Profile compounding complexity of the system. The absence of structural unified mode means that user may repeat his inputs and requirement with deferent app that deal with it, some app essentially depends on user participation and interaction and provide options in the personalization process. While some other app often monitors user behavior and observe his activities such as recommender systems. Studies proved that systems that provide adding personal character are more successful than its peers that do not support this feature because the absent of the user overhead from preparing his profile in a manual process as shown in figure 2.[11]

Fig2: Traditional User Profile Structure

- User modeling strategies

Information and data are the base element in any successful software development project, mobile app developer are examining all possible strategies to collect the largest amount of information from the user, including user preferences, requirement, needs likes and dislikes. All techniques used in collecting user information fall into one of two strategies. The first one is explicit user information collection, which focuses on collecting the user data from the user as he supplies it by any technical forms. In other words, explicit refer to methods that require specific preference input such as ratings.[12] The data collected may contain user preference, user requirement, or any data that can help mobile app developer suggest the user view for the new mobile app that may include what he liked or disliked on previous editions.[13] Most

of the recommendation system today use some form of explicit user data collection such as rating or opinions to understand users requirements using different statistical method such as linear regression or correlation to find patterns of user behavior, or to predict the unknown user requirement.[14] One of the problems of explicit user information collection is the cost, because they need time from user's and require the user to participate. If users do not voluntarily provide personal information, no data can be gathered. In order to provide better insight of the user real needs mobile app can build a prototype of the information collected from user explicitly or design some functionality to validate collected information, This step assures that the customer viewed what he want and can be the first step to provide a personalized app. The implicit user information collection is the alternative strategy used to build a user profile. In this scenario the user is not required to enter any sort of data for his profile and the data is collected on his behalf, the main advantage of this technique is that it does not require any additional intervention by the user during the constructing profiles process of. [15]

- Mobile App Customization levels

The customization process can be divided into three main levels in order to be able to deliver different functionality to different user according to their needs and preferences, these levels are as following :

- data level

The personalization and customization process depend heavily on data, the more data available about user the more vendor and developers know about the targeted customer, this level is concerned with how to deal with users data.

- Functionality level

This level focuses on the tasks that the app can perform or the total number of functions available in order to customize the app to deliver deferent patterns of tasks.

- Display level

System can provide various forms of display to serve deferent user on a personal manner.

- Dissection

We want to make use of one of the main goals of personalization which is leveling to create a common platform for applications, such common platform ensures the sharing of individual user data between applications, by separating functionality from user data to give another app the ability to use user data rather than recollecting the data all over again. The problem that faces this cooperation lays on the fact that each application has its own scope, as every application is designed to address a particular area. Which means that the idea of building a unified representation for all applications for each user is not simple, nevertheless. This does not mean that the publication of individual user's data does not have some side effect that cannot be avoided, as the process of adding a personal nature. Nor does it mean that it is impossible to find a connection between these applications. For treating this problem a model is built to join data in a centralized repository (Centralized User Profile) so each application can use this model to access user information within the User profile repository.

The proposed model aim to enhance the ability of multiple application to sharing the same user profile and get used of the users' expression and activities such as their opinions on any product or service or their comments or reviews to create a unified user profile. This process support user interaction and participation which increase the amount of data collected, from the developers point of view the more data available the more effective the user modeling process becomes as the development of a successful mobile app influences other developer to develop and to target the market.

fig3: Personalization Implement Method

the model as shown in fig3 implement a unified user profile repository that hold the main user characteristic data which can be shared across multiple mobile app this data represent a particular user preferences on different application according to a

particular category depending on the mobile app type and creates a representation of the user data. Because the model is designed to address a number of different mobile app the model operate as an agent to deal with its own database of users, accessing the data of each user in the database or profile. These settings enable different applications to share data and access to the standard format in the database.

• Conclusion

This paper present some recurrent design structures that exploring and develop personalized applications and build different kind of personalization application one may usually find in successful web applications. Basically, we develop a method to customize application that allows the user to whatever they want such as create custom fields, validation rules, etc. using user profile. . The deployment of such models must provide a high level of personalization considering the usage, background, and culture difference among users , and serve each user as he or she wants. This paper also discusses the impact of the use of such model. The Method aim to enhance the ability of multiple application to sharing the same user profile and get used of the users> expression and activities such as their opinions on any product or service or their comments or reviews to create a unified user profile.

References

- [1] D. Chaffey, "Mobile Marketing Statistics Compilation," Smart Insights, www.smartinsights.com/mobile-marketing/mobile-marketing-analytics/mobile-marketing-statistics 27 Apr. 2016.
- [2]<http://www.mind-infotech.com/Services/customize-application-development.html>
- [3] Bakos, Yannis, and Evangelos Katsamakas. «Design and ownership of two-sided networks: Implications for Internet platforms.» *Journal of Management Information Systems* 25.2 (2008): 171202-.
- [4] Rysman, Marc. «The economics of two-sided markets.» *The Journal of Economic Perspectives* 23.3 (2009): 125143-.
- [5] Rossi, Gustavo, Daniel Schwabe, and Robson Guimarães.

- «Designing personalized web applications.» Proceedings of the 10th international conference on World Wide Web. ACM, 2001.
- [6] Akiki, Pierre A., Arosha K. Bandara, and Yijun Yu. «Engineering Adaptive Model-Driven User Interfaces.» (2016).
- [7] Juan Danculovic ,Gustavo Rossi, Daniel Schwabe, Leonardo Miaton, Patterns for Personalized Web Applications, 2002.
- [8] Stoyanov, Stoyan R., et al. «Mobile app rating scale: a new tool for assessing the quality of health mobile apps.» JMIR mHealth and uHealth 3.1 (2015): e27.
- [9] Kuo, Tsai Chi. «Mass customization and personalization software development: a case study eco-design product service system.» Journal of Intelligent ,Manufacturing 24.5 (2013): 1019-1031.
- [10] Eom, Hyo-Eun, and Seok-Won Lee. «Human-centered software development methodology in mobile computing environment: agent-supported agile approach.» EURASIP Journal on Wireless Communications and Networking2013.1 (2013): 1.16-
- [11] Li, Simon, Kamrun Nahar, and Benjamin CM Fung. «Product customization of tablet computers based on the information of online reviews by customers.» Journal of Intelligent Manufacturing 26.1 (2015): 97110-.
- [12] Pommeranz, Alina, et al. «Designing interfaces for explicit preference elicitation: a user-centered investigation of preference representation and elicitation process.» User Modeling and User-Adapted Interaction 22.4397-357 : (2012) 5-.
- [13] Gauch, Susan, et al. «User profiles for personalized information access.» The adaptive web. Springer Berlin Heidelberg, 2007. 54-89.
- [14] Ekstrand, Michael D., John T. Riedl, and Joseph A. Konstan. «Collaborative filtering recommender systems.» Foundations and Trends in Human-Computer Interaction 4.2 (2011): 81173-.
- [15] Brusilovski, Peter, Alfred Kobsa, and Wolfgang Nejdl, eds. The adaptive web: methods and strategies of web personalization. Vol. 4321. Springer Science & Business Media, 2007.